عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الجدل بين الدين والسياسة في المجتمع الفلسطيني

هيام عبد الفتاح محمد الحوراني

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1437 هـ / 2015 م

الجدل بين الدين والسياسة في المجتمع الفلسطيني

إعداد:

هيام عبد الفتاح محمد الحوراني

بكالوريوس إدارة إعمال من جامعة الخليل- فلسطين

المشرف الرئيس(الأول): د . شفيق عياش

المشرف الثاني: د . عبد الستار قاسم

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في (دراسات إسلامية معاصرة) من كلية الدراسات العليا/جامعة القدس.

1437 هـ / 2015 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة

إجازة الرسالة

الجدل بين الدين والسياسة في المجتمع الفلسطيني

اسم الطالبة: هيام عبد الفتاح محمد الحوراني

الرقم الجامعي: 20911953

المشرف الأول: د. شفيق عياش

المشرف الثاني: د. عبد الستار قاسم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 16 /2015/11 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة : مشرف أول د. شفيق عياش التوقيع: .....
2. المشرف الثاني: د. عبد الستار قاسم التوقيع: .....
3. ممتحناً داخلياً : د. عروة صبري التوقيع: .....
4. ممتحناً خارجياً: د.مروان القدومي التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1437 هـ/ 2015 م

الإهداء

أهدي بحثي إلى قدوتنا ومعلمنا وقائد أمتنا سيدنا محمد "صلى الله عليه وسلم"

إلى روح والدي الذي عاش النكبة وعايش ألمها ..... وإلى قوافل الشهداء عرباً وفلسطينيين منذ النكبة الأولى إلى آخر قوافل الشهداء .

إلى روح ولدي سامر الذي أمدني الله بغيابه قوة الإرادة والتصميم لأتابع دراستي

إلى الأسرى البواسل في سجون الاحتلال....

وإلى الجرحى الأبطال وكل المناضلين في سبيل حرية وكرامة وعزة شعبنا الأبي.

البـاحثة

هيـام عبد الفتاح الحـوراني

إقرار:

أقر أنا معدة الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

الاسم: هيام عبد الفتاح محمد الحوراني

التاريخ: 16/11/2015

الشكر والتقدير

الحمِد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فمن منبر هذا البحث المتواضع، انتهز فرصة لتقديم التقدير والشكر إلى مدرسي قبل ان يكون مشرفي الدكتور الفاضل شفيق عياش (المشرف الرئيس)

والدكتور الفاضل عبد الستار قاسم (المشرف الثاني)

كما اقدم الشكر الجزيل الى القائمين على جامعة القدس والعاملين فيها، والشكر والتقدير إلى أعضاء الهيئة التدريسية فيها لما كان لهم من دور داعم ورئيس في توجيهنا نحو العلم النافع.

وأتقدم بالشكر الجزيل للدكتور محمد أبو حميد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية الذي لم يدخر جهداً في إرشادي وتوجيهي أثناء عملي لبلورة هذه الرسالة بالشكل العلمي الصحيح، وخليل الحوراني بالتنقيح، وزميلي خليل عودة وزميلتي رويدة زيدان عبد الغني بالتنسيق.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز التنفيذ، وإلى كل من كان سبباً في تعليمي وتوجيهي ومساعدتي.

الملخص

هدفت هذه الدراسة تبيان وتحليل موضوع الجدل بين الدين والسياسة بشكل عام وتجلياته على الصعيد الفلسطيني بشكل خاص وأثره على المجتمع الفلسطيني وعلى مجمل حياة الشعب الفلسطيني السياسية، والدينية، والثقافية.

وقد بدا هذا الأثر جلياً وواضحاً لا سيما بعد نكبة عام 1948 وتداعياتها، وهو ما أدى إلى انفصام بين الموضوعين الديني والسياسي من ناحية والرأي العام من ناحية اخرى.

وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية انبثاق أحزاب سياسية من منطلق ديني وحزبي على الساحة الفلسطينية مما عزز التزام الناس بالقضية الفلسطينية من ناحية، ومن ناحية أخرى أدى إلى تشرذم سياسي أضر بالقضية الفلسطينية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى:

1. بيان أن الجدل بين الدين والسياسة له تأثير كبير على المجتمعات بشكل عام والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص.
2. معالجة وتحليل كيفية انعكاس الجدل بين الدين والسياسة على المجتمع الفلسطيني مما أدى إلى تجليه في كافة نواحي الحياة، حيث أن أثر هذا الجدل سلبياً تمثل في استغلال الدين لمصالح الحزب او الفئة الحاكمة بغض النظر عن انتماء هذه الفئة.
3. الوقوف على امكانية تديين السياسة وخطورة تسييس الدين، الذي لا يحتمل ذلك باعتباره ثابتا ولا يقبل التقسيم والتحوير، كما لا يقبل الاستحواذ والاحتكار من قبل أصحاب مصالح شخصية أو حزبية أو فردية.

وشملت الدراسة على مقدمة وخمسة فصول واستنتاجات وخاتمة. تناولت المقدمة خلفية الدراسة، فيما تناول الفصل الأول الاطار النظري للجدل بين الدين والسياسة، والفصل الثاني تابع تطور الدين والسياسة تاريخيا منذ العهد النبوي وحتى العهد العثماني، وتناول الفصل الثالث تطور هذا الجدل في العهد العثماني على الصعيد العربي، والفصل الرابع عالج مرحلة ما بعد العثمانيين ودخول الاستعمار، فيما عالج الفصل الخامس الجدل بين الدين والسياسة في المجتمع الفلسطيني.

وكان من أهم نتائج الدراسة الآتي :

1. أن الجدل بين الدين والسياسة موجود في التاريخ الاسلامي، وقد أدى احتدامة الى نشوء فرق وجماعات لا يزال لها امتداد وتأثير في وقتنا الحاضر.
2. إن كل الشعوب تتعرض إلى محن وهزائم ولكن سرعان ما تتخلص منها وتتعافى بعد أعوام أو عقود، أما شعبنا الفلسطيني فإن هزيمة عام (1948م) ومن ثم هزيمة (1967م)، وما تلاها

من هزائم واستهداف للذاكرة والشخصية الوطنية الفلسطينية جعل المشروع الصهيوني أكثر تحكماً وأوسع سيطرة وسطوة، وجعل القضية الفلسطينية أشد تعقيدا.

3. الخطاب الديني الفلسطيني بحاجة إلى إصلاح ليكون أكثر جدية وعمقاً، بحيث يحاكي الوسطية التى تقوم على ثوابت الدين الإسلامي الراسخة.

4. تعددت العوامل التى ساعدت وساهمت في الحالة الفلسطينية الراهنة ومنها غياب ثقافة الحوار الفلسطيني في البيت الفلسطيني الواحد، وقبول الآخر والعمل على المصلحة الوطنية الفلسطينية، مع المحافظة على العلاقات مع المحيط العربي بدون انتهاج فكر او مصلحة معدة ومجهزة للشعب الفلسطيني من خلال تبعية فصائل وحركات وتنظيمات فلسطينية للخارج.

5. إن التمسك بالقيم الدينية السياسية والوطنية والجمع بينها يتداخل ضمن مفهوم الدولة المسلمة التى تقبل الأقليات وتتعامل معها ضمن مقتضيات ديننا الحنيف، والذى يؤمن بالتعددية الفكرية والحزبية تحت مظلة الدين الإسلامي الذى يتميز بالمرونة وإمكانية مواكبة التطور في الزمان والمكان.

Controversy between religion and politics in general Palestinian community

Prepared by: Hiyam Abdelfatah Horani

Supervisor: Dr. Shafeq Ayyash

Abstract

This study aimed to identify and analyze the subject of controversy between religion and politics in general،and particularly its impact on the Palestinian community in its different aspects of life.

This impact has been evident، especially after the Catastrophe of 1948 (Al-Nakba) and its consequences that lead to detachment between religion and politics on one hand and the public opinion on the other.

The study assumes that some political Palestinian parties have been established based on religious and ideological foundations، what lead to more commitment to the Palestin ian cause on the public level on the one hand، and more political fragmentation that has had negative impacts on the cause on the other hand.

The study aims at:

1. Proving that the controversy between religion and politics has great impact on communities in general and on the Palestinian community in particular;

2. In what way the controversy between religion and politics reflects، and the subsequent reflection of it on all the aspects of life of the community members، for example، the use of religion for political or authoritarian interests regardless of the affiliation of such using group;
3. The study points to the possibility of religionizing politics، but not politicizing religion in no way; as the religion is static and does not permit division، transformation or complying with personal or political interests.

The study included an introduction and five chapters and a conclusion.The introduction dealt with the background of the study. The first chapter dealt with the theoretical framework of the controversy between religion and politics، and the second quarter continued the evolution of religion and politics historically since the era of the Prophet and even the Ottoman Empire، and the third chapter the evolution of this debate in the Ottoman Empire at the Arab level، the fourth chapter dealt with the post-Ottoman and the advent of colonialism، while the fifth chapter dealt with the controversy between religion and politics in the Palestinian society.

The study concluded the following:

1. The debate between religion and politics exist in Islamic history، and the intensification of the conflict has led to the emergence of teams and groups،which still have an extension and impact at the present day.

2. All nations in the world come under dilemmas and defeats but rise again in years or decades، but our people has been under successive defeats in 1948، 1967 and the following defeats made the Zionist project more prevailing.

3. The Palestinian religious message needs to be reformed to become more serious and deeper، taking that it has departed from moderation that characterizes Islam.

4. Absence of dialogue and acceptance of the other within the Palestinian home have lead to the current situation of conflict and struggle.

5. Maintaining religious، political and national values overlie within the concept of the Muslim State that accepts minorities and deals with them according to the teachings of Islam which accepts pluralism and intellectual and cultural diversitiesm and which is characterized by flexibility and the possibility of coping with the development in time and space.

خلفية الدراسة

فصل تمهيدي

1.1المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أسئلة الدراسة

4.1 فرضيات الدراسة

5.1 حدود الدراسة

1.1 مقدمة

لم تحظى قضية وطنية أو تحررية عربية باهتمام عربي وإسلامي، شعبي ورسمي، كما حظيت به القضية الفلسطينية، فهي الوحيدة التي لها امتداد قومي وإسلامي سمح بالحديث عن البعد القومي والبعد الإسلامي للقضية الفلسطينية، لدرجة أن المشروع الوطني الفلسطيني في منتصف الستينيات، وخصوصا مع الميثاق القومي لمنظمة التحرير 1964-1969، كان خلاصة انضواء أبعاد أو أربعة مشاريع: الوطني والقومي والإسلامي والأممي، ولم يحدث تمييز الهوية والبعد الوطني إلا بعد حرب 1967 وتغيير الميثاق مع سيطرة الفصائل الفدائية وخصوصا حركة التحرر الوطني (فتح) على منظمة التحرير.

الحضور المكثف للبعدين القومي والإسلامي في الخطاب السياسي العربي والإسلامي ، الحزبي والرسمي، قد يوحي بغير ما يفترض أن يكون عليه الحال من تَحّمُل العالمين العربي والإسلامي المسؤولية عن القضية الفلسطينية، حيث لم يتم التدخل سلبيا في الشؤون الداخلية لشعب او حركة تحرر عربية كما كان وما زال يجري التدخل في القضية الفلسطينية ، بحيث بات التدخل باسم هذين البعدين عبئا على القضية الوطنية بدلا من ان يكون سندا لها.

الى وقت قريب ، ما كانت تعقد قمة عربية أو اسلامية أو يخطب زعيم أو رئيس عربي أو مسلم الا كانت القضية الفلسطينية على سلم الاهتمامات، وبالمقابل كان كثير من الفلسطينين يتطلعون لهه القمم ويبنون عليها آمالا كبيرة ، كيف لا وقد كانت الانظمة والاحزاب العربية والاسلامية نهدد وتتوعد اسرائيل وترفع الشعارات الكبيرة عن تحرير فلسطين والخطر الصهيوني ومقاطعة اسرائيل والواجب العربي والاسلامي في نصرة الفلسطينيين ...الخ، دون ممارسة فعلية على أرض الواقع ، اما الجماهير العربية والاسلامية فهي صادقة في مشاعرها المحبة للفلسطينيين والمتعاطفة معهم ولكنها ليست صاحبة قرار ومغلوب على أمرها.

واجه الوطنيون الفلسطينيون في بداية حقبة المد القومي كثيرا من العنت والممانعة بل والتشكيك من طرف القوى القومية، وذلك عندما رفعوا شعارات الهوية والكيانية الوطنية الفلسطينية ، حيث

اعتبرت القوى والأنظمة القومية إن الحديث عن الهوية والدولة الوطنية يتعارض مع الفكر القومي ويمثل دعوة لتعزيز (القُطرية المقيتة) ، والتي في نظرهم نتاج التقسيم الاستعماري واستمرارها يخدم الاستعمار والصهيونية ، وهو الامر الذي انعكس في ملابسات تأسيس منظمة التحرير وفي ميثاقها ، حيث تم تسمية ميثاق المنظمة بـ (الميثاق القومي الفلسطيني) وكأن الوطنية سبة أو خطيئة ، ولم يتغير الحال إلا بعد حرب حزيران حيث تم تغيير اسم الميثاق بـ _الميثاق الوطني الفلسطيني) كما تم إدخال تغييرات في نصوصه ليعكس الوطنية الفلسطينية المغيبة عن الميثاق السابق

وهكذا بعد حرب 1967 انقلبت الأمور بحيث لم تعد القضية الفلسطينية القضية الأولى للعرب ، لا رسميا ولا شعبيا ، وتراجعت المراهنات الفلسطينية على الانظمة والأحزاب العربية ، من مراهنة وصلت لحد انتظار الجيوش العربية لتشكل كماشة تُطبق على إسرائيل وتحرر فلسطين، إلى مراهنة خجولة واستجدائية على بعض المساعدات المالية ، او دعم الموقف الرسمي الفلسطيني في المنظمات والمحافل الدولية ، بل بات الفلسطينيون يتوجسون مع انعقاد كل قمة عربية من أن تكون قراراتها على حساب الحق الفلسطيني . بعد توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد 1978 والتي تزامنت مع المد الإسلامي مع ثورتي أفغانستان وإيران وظهور تنظيم القاعدة وتفرعاته ، حل محل المراهنة على العرب مراهنة على الأمة الإسلامية وأنظمتها وأحزابها على وجه الخصوص، إلا أن حال هؤلاء الأخيرين لم يكن افضل من حال السابقين ، بل كانت الصدمة والخيبة اكثر إيلاما على الفلسطينيين ، ليس فقط بسبب تجاهل الأمة الإسلامية ، أمة المليار والنصف مليار، للقضية الفلسطينية وللقدس.

لم يكن الخلل في فكر القومية والوحدة العربية ولا في حقيقة العلاقة الجدلية بين القضية الفلسطينية والعالم العربي ، كما لم يكن الخلل في الإسلام كدين بما يتضمن من دعوات للجهاد ونصرة المسلمين ووحدتهم ، ولكن الخلل يكمن في أدلجة هاتين الهويتين والبُعدين، فعندما تتحول الهوية والفكرة القومية إلى أيديولوجيا لحزب او نظام فإنها تفقد ماهيتها وقيمها الجوهرية المتسامية على الأشخاص وحسابات السلطة الضيقة ، وتتحول لأداة لخدمة الحزب وبالتالي السلطة ورجالاتها ، وعندما يتم أدلجة الدين ويتم تطويعه تفسيرا وتأويلا بما يتماشى مع التطلعات السلطوية لأحزاب تدعي أنها إسلامية ، آنذاك يفقد الدين جوهرتيه وقيمه السامية التوحيدية ويتحول لأداة للأحزاب والقوى المتصارعة على السلطة . أيضا النخب السياسية الفلسطينية

مسئولة نسبيا عن هذا التراجع عندما تراجعت عن نهج المقاومة لتحرير فلسطين وباتت مطالبها مالية أو في حدود دعم السلطة القائمة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة ، وهو الامر الذي سمح للأنظمة العربية التهرب من مسؤولياتها القومية تحت شعار أنهم لن يكونوا فلسطينيين اكثر من الفلسطينيين انفسهم ،وأنهم يقبلون سياسيا ما يقبل به الفلسطينيون .

إن البعدين القومي والإسلامي كانا صادقين وضروريين من حيث المنطلقات ، ولكنهما انحرفا عن أهدافهما وخرجا عن مبادئهما الأولى عندما حدث الانفكاك أولا ما بين الهوية أو الفكرة من جانب وأدواتها التنفيذية التنظيمية والحزبية من جانب آخر ، وعندما حدث الانفكاك ثانيا ما بين الشعب المؤمن بصدق بهذين البعدين والمستعد للكفاح من اجل تجسدهما عمليا ، من جانب ، والأنظمة والأحزاب التي صادرت هاتين الفكرتين والهويتين وحولتهما لأدوات في صراعها من اجل السلطة حتى بين من يحملون أو يزعمون انهم ينتمون لنفس الهوية ، من جانب آخر. فشلت وانكشفت الايديولوجيات والتوظيف السياسي للقومية العربية وللدين الإسلامي في التعامل مع القضية الفلسطينية ، بل فشلت هذه القوى حتى في حل إشكالات المجتمعات الوطنية التي تنتمي لها وتعمل في إطارها . لكن الواقع وبعد حالة الفتنة والحرب الاهلية التي تعم عديد الدول العربية، يؤكد على أن المخرج للقضية الفلسطينية من مأزقها، والمخرج لكل إشكالات العالم العربي لن يكون إلا بالعودة لتصحيح وتقييم العلاقة ما بين الوطنية – هوية وكيانا سياسيا – من جانب والفكر القومي العربي والحاضنة العربية من جانب آخر، ولكن على أسس ومنطلقات جديدة تُحرر الفكر الوحدوي العربي من أوهام الايدولوجيا والمصالح الحزبية والسلطوية، وتُحرر الدولة الوطنية من الدكتاتورية والاستبداد

أيضا لا يمكن أن نفك القضية الفلسطينية عن العالم الإسلامي ما دامت القدس في قلب القضية الفلسطينية، وما دام الصهاينة يوظفون الدين في صراعهم مع الفلسطينيين والعرب والمسلمين، بل يطالبون بدولة يهودية، ولكن ايضا نحتاج إلى إعادة موضعة العلاقة أولا بين السياسي والديني ، وثانيا ما بين الوطني والديني .

إن كنا نتمنى من الانظمة والقوى السياسية العربية والإسلامية تصويب علاقتها مع القضية الفلسطينية واحترام الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية والتوقف عن توظيف الفلسطينيين ومعاناتهم لخدمة صراعاتها الداخلية على السلطة ولخدمة مصالحها ومشاريعها الإقليمية ، فإنه مطلوب في نفس الوقت من القوى السياسية الفلسطينية بكل مشاربها ، وخصوصا بعد ما كشفه

العدوان الإسرائيلي الاخير على غزة من حقائق ، مطلوب منهم عمل مراجعات استراتيجية لفكرها وسياساتها ، والتوقف عن الحديث عن انتصارات مُبالغ فيها ، أو إلقاء المسؤولية عما حدث فقط على العدو الإسرائيلي وتخاذل العرب والمسلمين ، أو إلقاء كل طرف فلسطيني بالمسؤولية على الطرف الفلسطيني الآخر وينزه نفسه عن كل خطأ.

لا يمكن للرئيس والسلطة المراهنة فقط على واشنطن والغرب في تحركهم السياسي وتجاهل الرأي العام العربي والإسلامي ، وتجاهل القدرات الكامنة عند الشعب الفلسطيني التي ظهرت خلال العدوان على غزة ، حتى وإن كانت قدرات الصمود والصبر . أيضا لا يمكن لحماس والجهاد الإسلامي المراهنة على جماعات الإسلام السياسي والأنظمة الإسلامية ، وتجاهل المصلحة الوطنية التي لها الأولوية على اية انتماءات أو ارتباطات أيديولوجية آخرى ، حيث كشفت الحرب محدودية ما يمكن ان تقدمة الأنظمة والحركات الإسلامية .

على القوى السياسية الفلسطينية بكل مشاربها أن تعرف انها لن تكون قوى قومية حقيقية أو إسلامية حقيقية إلا إذا انطلقت من حاضنة وطنية حقيقية ، وسيكون موقعها هامشيا وذيلي في أي مشروع سياسي قومي عربي أو اممي إسلامي إن لم تنطلق من منطلق وطني ومن قاعدة وجود الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة .

2.1 مشكلة الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة نظراً للتداخل الديني والسياسي، وما أحدثه ذلك من إرباك في الرؤية للواقع الفلسطيني. فهناك إحباطات يعيشها المجتمع الفلسطيني وانسداد الأفق السياسي والخلط بين المفاهيم الدينية وزجها في الأمور السياسية، مما أدى إلى عدم وضوح في الرؤية وظهور مفاهيم متناقضة ومتباينة في المواقف، وتوسيع فجوة الإنقسام الحاصل على الساحة الفلسطينية، حيث التبعية السياسية والتنظيمية فالحركات الإسلاميه في فلسطين لا تعيش بمعزل عن الحركات الإسلامية في الوطن العربي، فهي امتداد تاريخي لها فكرياً وتنظيمياً ومالياً، وكذلك الجماعات السياسية الموجودة على الساحة الفلسطينية–منظمة التحرير الفلسطينية– والحركات اليسارية المختلفة في المنطقة.

إن كل طرف من أطراف الطيف الفلسطيني المسلم (فالمعظم من الشعب الفلسطيني مسلمون دينهم الإسلام) ولكن كل طرف أو حزب أو جماعة يريد تفهم الوضع الدولي، وضرورات التعاطي معه وفق تصورات سياسية تستجيب لاختلال موازين القوى، بحيث لا تلغي الخصوصية الفلسطينيه التي تملكها، والتي نتجت عن خصوصية القضية الفلسطينية، وخصوصية النضال الوطني الفلسطيني.

إن المنطق الديني أنه لا يجوز ان تكون هناك مسألة جدلية في الدنيا لأن الخالق وحده من يملك الحق في تحديد صحة وخطأ اي نهج وأي مسار. وذلك من خلال العودة إلى الإسلام الصحيح، إن الدين الإسلامي دين شامل،لكل أمور ومصالح الناس، لكل زمان ومكان،وهو دين ودولة، والنظر إلى أي خلاف بمعزل عن الحزبية التي تخدم مصالح الحزب او (الحكم).

3.1 أسئلة الدراسة

يتمحور السؤال الرئيس للدراسة حول الجدل بين الدين والسياسة، ومن هذا المفهوم طرحت الدراسة عدة تساؤلات:

1. كيف تكون الجدل بين الدين والسياسة في العهود الاسلامية المختلفة ؟
2. ما هي الظروف التي واكبت نشأة الجدل على الصعيد الفلسطيني؟
3. ما حقيقة المشروع الديني والسياسي في المجتمع الفلسطيني؟
4. كيف يتجلى الجدل فلسطينيا بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية؟

4.1 فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان مدى صحة الفرضيات الآتية:

1. انبثاق أحزاب سياسية من منطلق ديني على الساحة الفلسطينية، عزز التزام الناس بالقضية الفلسطينية وأدى إلى تشرذم سياسي أضر بالقضية الفلسطينية مثل (الانقسام وتداعياته).
2. الجدلية بين الدين والسياسة لها تأثير كبير على المجتمعات عامة وعلى المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، مما أدى إلى انعكاس ذلك على الحياة الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

5.1 حدود الدراسة:

الدراسة لا يوجد لها حدود جغرافية ولا زمانية ، لأنها تاريخية معاصرة ، كما أن الباحثة لم تلتزم في بحثها بحدود جغرافية فهي تطرقت لواقع الإسلام السياسي في داخل فلسطين وخارجها .

5.1الدراسات السابقة :

5.1 أولا: دراسات باللغة العربية

دراسة1: (ابراهيم أبراش،2016)

بعنوان: استشكالات الدين والسياسة في فلسطين

تناول الباحث في دراسته هذه علاقة ما أسماه الاسلام السياسي بالوطنية الفلسطينية، مبينا ان الانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام 1987 كانت مؤشرا على نهضة الحركات الاسلامية في فلسطين، وأن البعد الديني للصراع بات واضحا لأسباب عديدة ومنها تراجع التيارات القومية والوطنية. كما عالج الباحث علاقة الدين بالعقلانية والآيديولوجيا موضحا أن الكثير من المظاهر والشعارات التي ترفعها بعض الحركات في الآونة الأخيرة لا تخدم الغرض من الدين وتوظفه في أغراض أخرى. وتناولت الدراسة ثلاثة محاور للاشكالية القائمة بين تيارات الاسلام السياسي والقومية والوطنية على الصعيدين العربي والفلسطيني. وخلصت الدراسة في الختام إلى وجود تباين بين التنظيمات والأحزاب الدينية العاملة في فلسطين ، داعيا إلى ضرورة وحدة التيار الديني والوطني على الصعيد الفلسطيني لمواجهة العدو الرئيسي المتمثل بالاحتلال.

دراسة 2: (وليد محيسن، 2013)

بعنوان: بين الاعتدال والتطرف (قراءة في خطاب حركة حماس وسلوكها السياسي)

تتناول هذه الدراسة محورين:

- نشأة حركة المقاومة الإسلامية حماس في بيئة فلسطينية كفاعل سياسي واجتماعي نشط.
- هي في بداية الأمر ونهايته، امتدادا لتيار الإسلام السياسي في المنطقة ولحركة الإخوان المسلمين، عالمية الطابع، والتنظيم، والإنتشار.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- إن حركة حماس تنتمي إلى ما يعرف بحركات الهوية، خطابها وسلوكها، نابع من تقاطع العاملين السياسي والديني، وهي تتحكم بذكاء .

- تبدو الحركة في حالة عدم (اليقين) في سياق شديد الإلتباس والتعقيد، لذا يصعب القول إن حماس تخلت عن المقاومة حقاً، أو أنها ترفض المصالحة نهائياً، أو أنها بمقدورها الاحتفاظ بقطاع غزة إلى الأبد مع ممارسة سياسة التجاهل لما يحدث بالضفة الغربية.
- تعيش حركة حماس في حاله إنتقالية حرجة في أتون صراع متعدد الأبعاد والمستويات، فهي جزء من النظام السياسي الفلسطيني، علاوة على صراعها مع الإحتلال، وتواصل صراعها للهيمنة على الشارع الفلسطيني وكسب تأييده والمحافظة على الزخم الجماهيري.
- إن حركة حماس ستواصل اعتمادها على جهاز الدعوة من ناحية، وجهازها العسكري من ناحية أخرى، لمواجهة التهديدات الداخلية المحتملة، وبوصفها جزء من حركة الإخوان المسلمين، التي وصلت إلى السلطة في بعض البلدان وتسعى للوصول إليها في البعض الآخر.

تواجه الحركة صراع المحاور والضغط باستخدام المال والمكان، وتواجه الصراع مع قوى المعارضة المدنية، وهذا يضعها الصراع الإقليمي وأطماع القوى الأخرى في عين العاصفة، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على سلوكها السياسي الذي سوف يستمر في المراوحة بين الإعتدال والتطرف وذلك بما يخدم أهداف الحركة وغاياتها.

دراسة3: (باسم الزبيدي، 2009)

بعنوان: (حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والنظام السياسي الفلسطيني: دخول إلى النظام أم خروج عنه؟

عالجت الدراسة العلاقة بين حركة حماس والنظام السياسي الفلسطيني، مبينة المعوقات التي تحول دون انسجام حماس مع والنظام السياسي الفلسطيني بملامحه التي صنعتها منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. وفي اجابته على تساؤل إلى أبن تسير حماس؟ هل تسير نحو الاندماج في النظام السياسي الفلسطيني أم نحو الانسلاخ عنه؟ وهل الحركة سائرة نحو التشدد أم نحو الاعتدال؟ يخلص الباحث في النهاية إلى أن ثمة جملة من المعوقات الداخلية والخارجية تميل بتأثيرها إلى عدم تشجيع حركة (حماس) على تقديم التنازلات السياسية المطلوبة لكي تتحول إلى عنصر إيجابي وبناء وفق التوصيفات الدولية في الحياة السياسية الفلسطينية، وإلى قوة سياسية شرعية في النظام السياسي الفلسطيني القائم.

دراسة4: (بلال الشوبكي، 2007)

بعنوان: التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة : حركة (حماس) نموذجاً.

وهي رسالة ماجستير نوقشت وأجيزت في جامعة النجاح الوطنية بنابلس ضمن برنامج التخطيط والتنمية السياسية قدم فيها الباحث تفصيلاً مفاهيمياً لمصطلحي الإسلام السياسي والتغيير والسياسي مبيناً مبررات استخدام مصطلح الإسلام السياسي في دراسته معتبراً أن حركات الإسلام السياسي هي تلك التي تمتلك مشروعاً سياسياً وتنطلق من مرجعية إسلامية تحدد منهجيتها وأهدافها في إطارها العام، وتعمل على مشروعها من خلال المؤسسات السياسية القائمة أو أنها تسعى لذلك، موصياً الباحث في نهاية دراسته حركة (حماس) بمجموعة من التوصيات من أهمها بلورة ثقافة سياسية حركية تتواءم مع موقعها الحالي، وان تدرك أن للديمقراطية استحقاقات نابعة من مفاهيم التعددية والشراكة السياسية تتطلب من الحركة السعي لتحقيق أهدافها في ضوء التعاطي مع البرامج الأخرى بمنطق التكامل والتعاون، إضافة إلى ضرورة تركيز (حماس) أثناء تواجدها في الحكومة على مشاريع تلامس احتياجات المواطن اليومية، إذا أرادت أن تحافظ على حجم التأييد لها في الشارع الفلسطيني، إضافة إلى أهمية تعزيز مقومات الهدنة كخيار (حماس) لإدارة العلاقة مع إسرائيل وترسيخ المفهوم الواسع للمقاومة بما يضمن عدم حصره في الجانب العسكري وانسجامه مع الحكم والبناء.

5.2 ثانيا: الدراسات باللغة الإنجليزية

دراسة 1: (Azzam Tamimi)،(2007

بعنوان: Hamas: Unwritten Chapter

هدفت هذه الدراسة تقديم تفسير وعرض مكثف لأصول حركة (حماس) ونشأتها في فلسطين وعلاقاتها بالإخوان المسلمين، وقام الباحث فيها بتحليل قيم حركة (حماس) ومعتقداتها مستعرضا تطور الفكر السياسي والأيديولوجي للحركة عبر السنين، موضحاً كيفية الانتقال من مرحلة الدعوة إلى مرحلة الجهاد، كما تناول علاقاتها السياسية مع الأصدقاء والأعداء، وقدرتها على تجاوز التحديات من وجهة نظره ، وقدرتها على تجاوز الكثير من الرموز التي كانت تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية.

دراسة2: (Khaled Hroub)، (2006

بعنوان: Hamas: A Beginner's Guide

يتناول الحروب في مؤلفه هذا حركة حماس باعتبارها حركة تحرر وطني وهي تكافح من أجل التخلص من الاحتلال وإقامة الدولة الوطنية. ويعتقد بأنّها "تطور طبيعي لظروف احتلالية وحشية وغير طبيعية ، وأن تشددها إن هو إلا نتيجة لاستمرار المشروع الإسرائيلي الكولونيالي على فلسطين.

ناقش الحروب جدلية الديني والسياسي في الفكر والممارسة عند حماس، مشيرا إلى أن خصوصيتها تتجلى في تمكنها من نسف نظرية "التعاقب" بين الأسلمة والتحرير، والاستعاضة عنها بنظرية "التزامن". فقد كان من "العبث محاولة تحرير فلسطين بدون الوصول إلى درجة مرضية من الأسلمة للمجتمع الفلسطيني، حيث كسرت حماس باعتقاده ما كان متخيلا من بين الأسلمة والتحرير مقدمة البرهان على أنه بالإمكان النضال من أجل تحقيق العمليتين.

وفي اجابته على تساؤل لمن تبدو الغلبة داخل (حماس)؟ هل هي للديني أم للسياسي؟، يعتقد الحروب أنه على الرغم من الجذور الدينية للحركة، فإن السياسي يتغلب على الديني داخلها،

فهي تتبنى المفاهيم الغربية في خطابها السياسي وتحديد أولوياتها الوطنية وعملها التنظيمي والإداري وممارستها السياسية. كما أنها حركة عصرية تدير شؤونها الداخلية بديمقراطية، و"تختار قادتها بطريقة ديمقراطية... ولا يوجد نظام تسلطي داخلها ". وهي متصالحة مع المفاهيم المعاصرة كحقوق الإنسان والمواطنة وسيادة القانون وحكم الأغلبية والمساءلة. ويخلص الحروب إلى ان حركة تتميز ببراغماتية سياسية تؤهلها لاتخاذ قرارات إستراتيجية تقترب فيها من مفهوم ومعايير المجتمع الدولي الخاصة بحل القضية الفلسطينية.

دراسة 3: Beverley Milton Edwards)،(1996

بعنوان: Islamic Politics in Palestine

عرضت هذه الدراسة تطور العمل السياسي الإسلامي في فلسطين منذ عشرينيات القرن الماضي، وأيام الانتداب البريطاني. وعالج الباحث فيها الأحكام والافتراضات السائدة في الرؤية الأمريكية والإسرائيلية عن هذا التاريخ، والتي تسم الحركة الاسلامية بالأصولية والتطرف والإرهاب، وأن خفوت شمس القومية العربية أدى إلى صعود الإسلام السياسي، وأن استراتيجية الجماعات الإسلامية المعاصرة في فلسطين هي مكرسة بشكل كامل للقتال المسلح كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية. وبين الباحث من خلال استخدامه للشهادات والأدلة الشفهية، والمقابلات المكثفة، والمصادر الرئيسية التي جمعها، تنوع الإسلام السياسي في فلسطين منذ نشأته بالنظر إلى الاتجاهات الأصولية والمحافظة مستعرضا تجربتي الشيخ عز الدين القسام، والحاج أمين الحسيني، كما يبين الكاتب الطبيعة الإصلاحية المحافظة للإسلام السياسي، وحظوظها المتنوعة تحت حكم الإدارة المصرية والأردنية، وإسرائيل، كما وتناول الباحث الانتفاضة الفلسطينية واتفاقية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ١٩٩٣م، وقام باستعراض أيديولوجيا (حماس) والجهاد الإسلامي بشكل عام ، وأفكارهم المتعلقة بالسياسة، والعنف، والدين، بشكل خاص.

دراسة 4: (Hisham H. Ahmad,1994) .

بعنوان: Hamas: From Religious Salvation to Political Transformation

The Rise of Hamas in Palestinian Society

عالجت هذه الدراسة الخلفية التاريخية والسياسية لنشأة حركة حماس وكذلك الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأفرادها، كما تناولت العوامل والظروف المحيطة محليا واقليميا ودوليا، التي أدت إلى نموها. وفي الدراسة محاولة لقراءة اتجاهات تطور حماس وتأثيرها على العملية السياسية في المنطقة. وقد اعتمد الباحث في دراسته على مقابلات مع قادة وأفراد من حماس.

1.5.1التعليق على الدراسات السابقة

بعد مراجعة الدراسات السابقة، العربية منها أو الأجنبية، فإن الباحثة تؤكد بأنها في أغلبها قد لامست العلاقة الجدلية بين الدين والسياسة ، ولكنها لم تركز عليها، ولم تتناولها بشكل مباشر، وذهبت معظمها الى اتباع المنهج التاريخي في تناول الظاهرة أو في تحليلها من وجهة نظر سياسية، ناهيك عن أنها ابتعدت عن دراستها تاريخيا. ولا شك أن الدراسة الحالية التي تتناول الجدل بين الدين والسياسة، قد استفادت من المعلومات والمعطيات والمناهج المستخدمة في الدراسات السابقة، وتقاطعت مع بعضها وخاصة فيما يتعلق بعلاقة الدين والسياسة في الظروف الفلسطينية في مرحلة ما بعد نكبة عام 1948، لكن الدراسة الحالية تختلف عن سابقاتها في أنها أقصرت البحث على الجدل والصراع بين الدين والسياسة على الصعيد الفلسطيني وعالجت جذور هذا الجدل في تاريخ الاسلام الحنيف منذ الدعوة النبوية الشريفة وحتى نهاية العهد العثماني، وركزت على مدى استيعاب وتجلي هذه العلاقة في الراهن الفلسطيني، حتى تستطيع أن تستخلص ما يفيد حركة التحرر الوطني الفلسطيني في الحاضر والمستقبل المنظور.

وقد قسمت الرسالة إلى عدد من الفصول والمباحث والمطالب :

الفصل الأول : الجدل بين الدين والسياسة تاريخيا.

وفيه عدة مباحث :

المبحث الأول: نشأة الجدل قبل الاسلام،

المبحث الثاني: ظهور الفكر السياسي زمن النبوة .

المبحث الثالث: الحكم الإسلامي في زمن الخلافة الراشدة .

المبحث الرابع : الحكم الإسلامي بعد الخلافة الراشدة .

الفصل الثاني: الجدل بين الدين والسياسة بعد الدولة العثمانية وبداية الاستعمار لفلسطين .

وفيه عدة مباحث:

المبحث الأول: نهاية الدولة العثمانية ودخول الاستعمار إلى فلسطين .

المبحث الثاني: الانتداب البريطاني وأثره على المجتمع الفلسطيني والحالة النضالية.

المبحث الثالث: بداية الاحتلال الصهيوني وردود الفعل الشعبية وأثره على المجتمع الفلسطيني .

الفصل الثالث : النكبة الفلسطينية وظهور الجدل الديني والسياسي والمشاركة السياسية .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :الخلفية التاريخية للنكبة من عام 1917-1948م

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الأوضاع والأخلاقيات ومستوى الوعي الديني للفلسطينيين بعد النكبة .

المطلب الثاني:أنماط الحياة الإجتماعية والسياسية وأخلاقيات العمل الجماعي لدى الفلسطينيين.

المطلب الثالث: المجازر الإسرائيلية بحق أهل فلسطين .

المطلب الرابع : أحوال الشعب الفلسطيني بعد النكبة .

المبحث الثاني: الجدل الديني والسياسي والقضية الفلسطينية .

وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول: ظهور الجدل الديني والسياسي .

المطلب الثاني: التعددية الحزبية في الإسلام.

المطلب الثالث: موقف حركة فتح من الجدل السياسي والديني .

المطلب الرابع: الإسلام السياسي والمسار التاريخي في الإسلام .

المطلب الخامس: الرؤية السياسية والفكرية لحركة المقاومة الإسلامية حماس .

المطلب السادس: موقف حركة حماس من القوى الإسلامية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

المبحث الرابع : منظمة التحرير الفلسطينية والمشاركة السياسية . وفيه أربعة مطالب :

المطلب الاول : نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

المطلب الثاني : الصراعات السياسية داخل منظمة التحرير .

المطلب الثالث : التعددية الحزبية السياسية في فلسطين ونظام حكم الحزب الواحد .

المطلب الرابع : الجدل بين مفهوم ثقافة الاشراك والمشاركة في نظام الحزب الواحد .

الفصل الأول
الجدلية بين الدين والسياسة تاريخيا

المبحث الأول: نشأة الجدل قبل الإسلام
المبحث الثاني : ظهور الفكر السياسي زمن النبوة
المبحث الثالث : الحكم الإسلامي في عهد الخلافة الراشدة
المبحث الرابع : الحكم الإسلامي بعد الخلافة الراشدة

المبحث الأول : نشأة الجدل قبل الإسلام.

دارت حياة العرب قبل الإسلام حول محورين، اولهما، المناخ وطبيعة الأرض،فقد كان المناخ قاسياً جداً معظم العام، وتشكل البوادي والصحاري والسهول وقلة المياه الطابع الديمغرافي العام للبلاد وبالقدر الذي قست فيه العوامل المناخية والطبيعة بحق البلاد، فإنها لعبت دوراً إيجابياً في حمايتها من الغزو الخارجي، وساعد ذلك على كونها محاطة بالبحر من ثلاث جهات، أما المحورالثاني: فهو الموقع الإستراتيجي للبلاد في العالم القديم، والذي أصبح مركزاً مهماً لمرور التجارة الدولية ما أتاح لأهلها أن يبدعوا كوسطاء في تلك التجارة، ومكنهم من السيطرة على طرقها لمدةٍ طويلة[1].

كان موقع الجزيرة العربية قد جعل العرب يعيشون وسط العالم وبين قاراتها القديمة، آسيا،وأفريقيا، وأوروبا، وقد احتضنت بلادهم ضفتي البحر الأحمر، من الشرق جزيرة العرب في آسيا ومن الغرب مصر والسودان وأفريقيا، ولامست شواطىء البحر الأبيض المتوسط، الذي تمتد سواحله وخلجانه في القارات الثلاث أقطار عربية عديدة من جهتي الغرب والشمال، ونتيجة ذلك أصبحت بلادهم في قلب الحضارات القديمة، يونانية، وفارسية، وهندية، وبيزنطية، مما جعلها عرضة لمؤشرات عديدة مستمرة ومتصلة بها[2].

قبل فجر الإسلام كانت المنطقة المعروفة في يومنا هذا (الشرق الأوسط) في صراع بين المسيحية والمجوسية، وعلى الرغم من امتداد الحروب الطاحنة بين الفرس والروم، إلا أنهما قوتان، قوة شرقية وقوة غربية كانتا في مطلع القرن السابع الميلادي على اطراف شبه الجزيرة العربية ولكل منهما مطامعهما التوسعية، غير أن شبه الجزيرة العربية بقيت في حمى من توسع فعلي أو تبعية ما باستثناء بعض القبائل العربية على التخوم، كالمناذرة الذين آزروا الفرس، والغساسنة الذين آزروا الروم، وعلى الرغم من استمرار الحروب الطاحنة بين الفرس والروم، فإن الفرس لم يلجأوا إلى القوة للقضاء على المسيحية، بل تركوا للناس حرية العباده[3].

إن تاريخ العرب وأهل منطقة الشرق الأوسط عموماً اتسم بالصراع المتواصل الذي لم ينقطع بين الإيمان والكفر، وبين التوحيد ووجود المَصالح، فالقرآن الكريم يهدينا إلى هذا الفهم لتاريخ شعوب المنطقة من خلال ما ورد في (قصص الأنبياء) أو الإشارات حول سير الأولين، كما يهدينا القرآن الكريم إلى العوامل التي كانت ترفع الأمم وتنهض بها حين تأخذ طريق التوحيد، وتسلم أمرها لله، وتقيم حكمه في الأرض، وكيف كانت تنهار وتفسد نهضتها عندما كان يسودها

1ارل بروكلمان–تايخ الشعوب الإسلامية–ترجمة أمين فارس ومنير بعلبكي(بيروت دار العلم للملايين)عام1981– ص13–30

2يوسف مكي–وعي الهوية العربية منظور تاريخي–ص3

3منير شفيق–سبق ذكره–ص11

الملوك، ويفسق مترفوها، أو يطغى أهلها، أو تنقسم على نفسها ويقع بأسها فيها، ثم كيف كانت لا تقوم من كبوتها، وتفيق من غفلتها، إلا إذا عادت للإيمان والتوحيد وغيرت ما بنفسها، ولهذا كان تاريخ المنطقة صراعاً مستمراً بين الحق والضلال، بين العدل والظلم، بين المستضعفين والمستكبرين، بين من يقاتل في سبيل الله ومن يقاتل في سبيل الطاغوت، بين الخلق الكريم القويم، ودرب الإنحلال والفساد، وكانت لها دورة صراع لا ينقطع بين من ظلموا وأترفوا واستبدوا وعاثوا في الأرض فساداً، وبين من عدلوا واستقاموا وأصلحوا في الأرض، وإذا حكموا أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة، وجعلوا كلمة الله هي العليا[1].

ومن هنا كانت الحروب عبر الدهور والعصور مُستمِرة مُستعِرة، تنقلب تارةً في مصلحة هذا الجانب وطوراً في مصلحة ذاك، ويثبتها وقائع التاريخ حين نعود إلى تاريخ الرسالات السماوية وأنبيائها ورسلها ومصلحيها ونهضاتها، كما يثبتها تاريخ الطغاة من فرعون إلى كسرى إلى أبي جهل[2].

التاريخ السياسي والإقتصادي للمنطقة العربية قبل الإسلام:

إن سمات الشعب تتشكل تاريخياً ولا يمكن تحديدها من خلال نظام أو حكم يعيش فيه، أو مستوى تطور القوى المنتجة والفاعلة على جميع الأصعدة؛ سواءً على الصعيد الديني أو السياسي أو الإجتماعي، بل إنها محصلة لحضارة وتاريخ طويلين وإن العوامل التي تتضافر لتحديد سمات أمة أو شعب لا يمكن إرجاعها إلى عامل أو أكثر حتى لو اعتبر أي عامل على درجة خاصة من الأهميه، لذا هناك ثمة عوامل موضوعية ذات ثبات لعبت دورها في الماضي وعبر التاريخ[3].

إن التاريخ السياسي للمنطقة (الشرق الأوسط) كان صراعاً متواصلاً بين الوحدة والتجزئة، فقد كانت بسبب موقعها المتوسط في العالم القديم، مركز التجارة الدولية، فهي نقطة تقاطع المواصلات العالمية ونقطة الوصل بين قارات العالم القديم، فهذا كان من العوامل التي توجب أن توحد المنطقة أو أجزاء رئيسية منها وتحارب فيها اتجاهات التبعثر والتجزئة[4].

إن هذه الأسباب والعوامل أعطت التجارة المحلية والدولية دوراً رئيسياً ومركزياً في حياتها الإقتصادية والحضرية، حيث ترتب على هذا الجانب أمور كثيرة منها:

---

1 منير شفيق.الإسلام وتحديات الإنحطاط المعاصر-ص47.

2 منير شفيق. مصدر سابق-ص48.

3 منير شفيق.الإسلام وتحديات الإنحطاط المعاصر. بتصرف الباحث.

4 نشرات دار الطليعه-في الوحده العربيه والتجزئه-ص 7.

أ. الأهمية الخاصة للتجارة والتجار عبر تاريخ طويل.

ب. تطور كبير للقوانين وأصول المعاملات والحقوق والواجبات والحياة المدنية.

ج. نشوء المدن الكبرى وتطور العمران، ونهوض حضارات زراعية متألقة.

د. تقدم كبير في الحرفة والصنعة والهندسة وفنون الري.

هـ. الدور الخاص الذي لعبته الجيوش في تاريخ المنطقة، وذلك لما نشأ من حاجه إلى تأمين طرق المواصلات، او مواجهة الغزاة الطامعين من كل حدبٍ وصوب.[1]

كانت الصحاري والبادية في كثير من المناطق العربية لها أثرها الخاص على العديد من نواحي الحياة السياسية والإقتصادية فهي من جانب استراتيجي كانت تمنحها عمقاً عظيماً، ومن جهة دولية كانت تعطي سكانها أهمية كبرى في شق الطرق للمواصلات التجارية الدولية عبر الصحاري للوصل بين القارات، وهو أمر لم يكن يستطيعه إلا سكانها[2].

أما من الناحية الإجتماعية فقد شكلت البادية سماتا خاصة من جهة التكوين القبلي والجماعي للحياة العربية حيث كان لرابطة الدم أهميتها واستمراريتها، دون أن ترتبط بالحياة البدائية من حياة المجتمع، أو بمسألة الملكية الفردية كما في بلدان أخرى، لأن البادية مثلت جزءاً من حضارة متجددة ومتطورة، بل كانت لمراحل طويلة تمثل بالنسبة إلى بعض المدن المدرسة لتعليم النشء الصاعد اللغة والأدب والحكمة وآداب السلوك وقوة الشكيمة والفروسية، لهذا لم تمثل البادية مرحلة بدائية همجية من تاريخ هذه البلاد[3].

إذن شكلت المنطقة عقدة استراتيجية مركزية على مستوى كل استراتيجية عالمية، فهي ليست عقدة مواصلات تجارية وربط فيما بين القارات فحسب، وإنما هي عقدة تحقيق السيادة العالمية لكل قوة تحمل مشروعاً لسيطرة عالمية، فأهميتها العسكرية، والسياسية، والجيوسياسية (القارية) جعلتها مركزاً لأكبر الصراعات الدولية عبر التاريخ، فكانت عين الغزاة لا تبرحها سواءً جاءوا من الغرب أم من الشرق الأقصى، مما جعلها تتعرض للغزوات الخارجية بصورة مستديمة[4].

ومما جعل الصراع ضد الغزاة أحد أركان تاريخها، وقد بلغ الصراع أوجه مع نزول القرآن الكريم، الذي انبثقت عنه أكبر ثورة عالمية، أدت إلى توحيد المنطقة، ورد الغزاة عنها، وتحويلها إلى أن تتبوأ موقع السيادة العالمية، ولقد حاول الصليبيون ثم التتار إعادتها إلى السيطرة بين القرن (السادس إلى القرن العاشر للهجرة) (بين نهاية القرن الحادي عشر والرابع عشر للميلاد) إلا أنها عادت فانتصرت عليهم، ولكن النكسة الحقيقية بدأت مع احتلال بعض بلدان المغرب العربي

---

1 المصدر السابق. دار الطليعة في الوحده العربيه والتجزئه.ص 41.

2 عادل عبد المهدي. الثوابت والمتغيرات في التاريخ الإقتصادي للمجتمعات العربيه الإسلاميه. بتصرف الباحث

3 روجيه غارودي، الإسلام دين المستقبل.ص25.

4 منير شفيق-.مصدر سابق.ص52.

ووادي النيل (في القرن الثالث عشر للهجرة) (القرن التاسع عشر للميلاد) ووصلت أوجها في تحطيم الدولة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وحلول السيطرة الإفرنجية المعاصرة التي ما زال نيرها مشدوداً إلى أعناق هذه البلاد[1].

الجدل في ظل الحضارة الإسلامية :

بدأت الدعوة الإسلامية بنزول الوحي على سيدنا محمد "ﷺ" وكانت مكة المكرمة أرض الرسالة الأولى لتبدأ منها رحلة طويلة من الجهاد والصراع والعناء والتضحيات، واضطر النبي "ﷺ" وأصحابه إلى الهجرة إلى المدينة المنورة، حيث قامت هناك أول دولة إسلامية بقيادة الرسول العظيم المعلم وخاتم الأنبياء "ﷺ" وعلى جميع إخوانه من النبيين والمرسلين.

من هناك دار الصراع ضد الكفر والشرك والطغيان، انتهى بالنصر المبين في فتح مكة لتكتمل وحدة العرب تحت راية الإسلام، وتبدأ مسيرة الفتح المبارك ليشمل خلال بضع عشرات من السنين كل المنطقة التي تعرف الآن بالبلاد العربية، مضافاً إليها بلاد فارس، ومن هناك تواصلت عملية الفتح ونشر الإسلام إلى أعماق آسيا شرقاً، كما استمر من المغرب إلى الشمال لفتح أسبانيا، وإلى الجنوب لتبدأ مسيرة الفتح نحو أعماق إفريقيا لتلتقي بمسيرة موازية هبطت من وادي النيل جنوباً[2].

وتطلعت العقيدة الإسلامية إلى الشخصية الإنسانية في شخصية واحدة تجمع بين نوازع الجسد، ونوازع الروح، وبين سلطان الأرض وسلطان السماء، وبين فرائض السعي وفرائض العبادة، وبهذه النظرة الموحدة الجامعة إلى الشخصية الإنسانية حمت العقيدة الإسلامية الإنسان من التمزق في ضميره الحائر بين الروح والجسد[3].

لم يحمل الإسلام خطة تعريب الشعوب التي انضمت إليه، فاحترم خصائصها، وجاء ليرفع عنها ما كانت تعانيه من اضطهاد قومي أو عنصري وبهذا شكل أمته الإسلامية ضمن المحافظة على تعدد الألسنة والأصول القومية، وأفسح مكاناً في داره حتى لمن يخالفه في العقيدة من أهل الكتاب، ولكن شعوب المنطقة التي أصبحت تعرف الآن بالبلاد العربية ومن المحيط غرباً إلى

1 منير شفيق -.مصدر سبق ذكره-ص52-53

2 منير شفيق، مصدر سابق ذكره، ص56.

3 عباس محمود العقاد-حقائق الإسلام وأباطيل خصومه-ص22-23.

الخليج شرقاً، أعادت تشكيل نفسها في ظل الإسلام كجزء من الأمة العربية ضمن الأمة الإسلامية الكبرى[1].

إن دخول تلك الشعوب إلى الإسلام الذي وجدت فيه الحق والأمن والطمأنينة، أعز العرب، ولغة العرب، وسمح لتلك المنطقة أن تنتصر فيها روح الإيمان والتوحيد على الكفر والشرك، بعد صراعٍ دام آلاف السنين، وجعل الوحدة تنتصر على التجزئة انتصاراً حاسماً، ولكن في هذه المرة لم تكن وحدة سياسية، تحت سلطة سياسية فحسب –إنما وحدة أمة واحدة– لا شعوباً وقوميات ولغات متباينة، فقد وجدت المنطقة في الإسلام هدايتها، وما يستجيب لفطرتها، ويلبي حاجاتها إلى الوحدة والعدالة، وإلى المنعة ضد الغزاة من الخارج، ووجدت فيه ما تحتاج إليه في إعادة تنظيم كياناتها ومكوناتها المتنوعة–شديدة التنوع[2].

إن من أبعاد دعوى التوحيد وضع الأساس للخلاص من العبوديات المختلفة، عبودية إنسان آخر، وعبودية الشهوات والملذات، وعبودية المطامع وأهواء الذات، وعبودية الغرائز وحب الدنيا، وعبودية الخوف من فقدان الولد أو النفس، وعبودية البطش من الجبارين، فالتسليم بالحاكمية لله وحده يجرد شرعية الحاكمية من يد الطاغين والباغين والطامعين[3].

إن الرفض المبدئي للعبوديات لا يعني عدم إقامة نظام وحكم في الحياة، ولا يعني عدم وجود دولة وحكام وأولي الأمر، فالإسلام يؤكد على ضرورة وجود القائد والحكم والحكومة ولكن ذلك يكون تكلفة مقيدة بتطبيق شريعة الله، فلا يحق لأحد اختراع قوانين من عنده على هواه، ولا يحق له أن يسيء التصرف بهذه الأمانة فيتجبر ويطغى ولا أن يجعل نفسه (رباً) تحت الادعاء بأنه ولي نعمة الأمة وسبب في إنجازاتها، فالإسلام يوجب على أهل الشورى والعلماء والأمة أن تحاسب الحكام على أساس القرآن العظيم والسنة النبوية الشريفة، فأولو الأمر ليسوا ظل الله على الأرض، وليست كلمتهم هي القانون، وإنما هم في موضع الخاضع لحكم الشرع[4]

إن الناس على فطرتهم مع التوحيد، والعدل والحق والسلام والوحدة والأخوة والتعاون على البر والتقوى، وهم في فطرتهم ضد الكفر، والشرك، والظلم، والطغيان، والعداوة والإقتتال وضد التعاون على الإثم والعدوان...، ولكن هذه الأخيرة تبقى موجودة في الحياة والناس أيضا لأن الإنسان

---

1 عبد العزيز الدوري.التطور التاريخي للأمة العربية- ص224.

2 د عبد العزيز الدورى.نفس المصدر.ص242.

3 سيد قطب.معالم الطريق-التوحيد الخالص-ww.tawhed.com

4منير شفيق –ص57–نقلاً عن السيد علي حسين خامنئي–رفض عبادة غير الله–روح التوحيد

يحمل طبيعة تجعله، هلعاً، وكفوراً، وكنوداً، ومانعاً للخير، وتابعاً لغرائزه وظالماً لنفسه وطاغياً قال تعالى:{ **يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا** } . (سورة النساء، آيه 28)

وقال تعالى {**ويدعو الإنسانُ بالشر دعاءه بالخير وكانَ الإنسان عجولا**} (سورة الإسراء، آيه 11)

وقال تعالى {**كلا إن الإنسان ليطغى**} (سورة العلق، آيه 6)

وقال تعالى {**إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولا**} (سورة الأحزاب، آيه 72)

ولهذا جاء الإسلام يطابق الفطرة ويعالج وقائع الحياة والطبيعة للإنسان والمجتمع معالجة واقعية لا تحمل أوهاماً حول الإنسان وطبيعته، فلم يقل ((بإقامة مدينة فاضلة)) ينفي منها الإنحراف والضلال ومختلف الشرور، وإنما دعا إلى مجتمع مجاهد يقف مع الحق ضد الضلال، ومع العدل ضد الظلم، ومع الأخلاق الكريمة ضد الشر والمفاسد لأن الضلال والمظالم والانحرافات ستظل موجودة دائماً في هذه الدنيا والحرب معها سجال وقد أعطى الإسلام الأسلحة الضرورية لخوضها، ومن هنا قدم الإسلام تصوراً للإنسان والمجتمعات أصح وأكثر إقناعاً، فأصبح بالنسبة لهذه المنطقة معتقدها ومنظم حياتها الروحية والمادية، وواضعاً قوانين الدولة والإقتصاد والحياة الإجتماعية فيها واصبح هاديها في علاقة الإنسان بخالقه[1].

1 منير شفيق –مصدر سبق ذكره-ص59-60.

المبحث الثاني : ظهور الفكر السياسي زمن النبوة .

المطلب الأول: الدين الإسلامي ووحدة العقيدة.

المطلب الثاني : نشوء الأمة الإسلامية أو الجماعية.

المبحث الثالث: الحكم الإسلامي في عهد الخلافة الراشدة.

المطلب الأول:الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

المطلب الثاني: الخليفة عمر بن الخطاب– الفاروق رضي الله عنه.

_ وصية عمر بن الخطاب رضي الله عنه للخليفة من بعده.

المطلب الثالث: عثمان بن عفان، التقي الورع، ذو النورين.

المطلب الرابع: علي بن أبي طالب، رضي الله عنه .

المبحث الرابع: الحكم الإسلامي بعد الخلافة الراشدة.

المطلب الأول: العهد الأموي.

المطلب الثاني: العهد العباسي.

المطلب الثالث:في العهد العثماني.

المبحث الثاني: ظهور الفكر السياسي زمن النبوة .

جاء الأنبياء عليهم السلام برسالات جوهرها أخلاقي، وتدعو الناس إلى القيم الرفيعة، والأخلاق الحميدة، والعِزة والكرامة، والعدالة، واحترام الآخر، منذ مجيء الأديان ابتداءً من سيدنا آدم عليه السلام، ونوح وعيسى، وإبراهيم، وحتى سيدنا محمد (ﷺ)، إن جميع هؤلاء الأنبياء والرسل، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين- أرسلهم الله جميعاً للدعوة إلى التوحيد وإلى الصراط المستقيم ، وكانت رسالتهم لأتباعهم واضحة نادوا بمحاربة الفساد والاعتداء والافساد في الأرض، والشرك بالله، سواء كانت تلك الديانات مسيحية أو يهودية أو إسلامية.

المطلب الأول: الدين الإسلامي ووحدة العقيدة

إن من دخل دين الإسلام مؤمناً عنده جواب واحد قاطع مانع عن سبب صلاحية الإسلام في معالجة كل ما تواجهه الأمة الإسلامية من أزمات طاحنة ومشاكل كُبرى-إنه تنزيلٌ من رب العالمين- فكيف لا يكون هو الحق؟!! وهو الصالح والصلاح، وهو الجواب الشافي لحياة الفرد والجماعة والمجتمعات وللعالم بكل ما يعترضها من أزمات ومشكلات،فالمطلوب هو التبَصُر بهذا الدين، ليُهتدى به في مواجهة المُشكلات والمُعضلات بعد أن يكون الفرد قد سَلَّم نفسه وعقله وحياته للعقيدة الإسلامية تَسليماً، فالإيمان الذي لا يَعتريه شك هو نقطة البداية، والعودة إلى الإسلام يجب أن تستند على قاعد ة العقيدة[1].

إن وحدة العقيدة مع العمل تعني أن لا يُفهم الإسلام على أساس الثنائية، التي تجمع الروح والمادة، أو الدين والمعاملات، فالروحية في الإسلام ليست أمراً قائماً بذاته ممكن ممارسته بمعزل عن العلاقة بالدُنيا والمادة والمعاملات، وإنما هي عملية واحدة متصلة، فالإنسان خُلِق ليعبد الله، وهذه العبادة تتم في الحياة الدنيا، من خلال التوجه إلى الله في الصلاة والصيام والذكر.. كما في الإلتزام بما يُرضي الله في المعاملات الحياتية والإنسانية والإجتماعية والأخلاقية والإقتصادية

1منير شفيق-الإسلام وتحديات الإنحطاط المعاصر-ص184

والسياسية، فالسلوك وفق مرضاة الله يُشكل جزءاً من العبادة، فالعبادة بالصلاة والدعاء والقيام..الخ لا يجوز أن تُنقض بحياة عملية يمارسها الإنسان تُخالف أوامر الله[1].

لا بد أن يقوم الإسلام أساساً على العقيدة والإيمان الخالص والعمل الخالص لوجه الله ومرضاته، ثم يصبح بالامكان بعد ذالك تحريك مختلف جوانبه لتفعل فعلها في معالجة المشاكل والتحديات التي تواجه الأُمة الإسلامية، وعندئذٍ يمكن للعقل المسلم أن ينطلق في إدراك العالم، وفهم القوانين التي تحكم ظاهراته، واستيعاب العلوم وتطويرها، واستخدام التكنولوجيا وتحسينها، والأهم الرقي بقيم الإنسان والمجتمع والسمو بالأخلاق الفرديه والمجتمعية[2].

1منير شفيق–نفس المصدر– صفحه 184–158

2 منير شفيق–نفس المصدر–ص185.

المطلب الثاني : نشوء الأمة الإسلامية أو الجماعية:

إن فكرة نشوء الأمة أو الجماعة بدأت منذ أيام الرسول "ﷺ"،حيث إنه اتبع أسساً لتكوين الجماعة الإسلامية،حيث بدأ الإعداد للتنظيم السياسي في الإسلام، منذ البيعة التي قام بها الأنصار للرسول "ﷺ"، ويمكننا القول أن أركان الجماعة الإسلامية قد بدأت في الاكتمال حال وصول الرسول "ﷺ"\إلى المدينة المنورة، بدأها بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وأتبعها بإعلانه الصحيفة أو الكتاب.

إذ أعلن الرسول "ﷺ"قيام (الأُمَة) في المدينة، بأن وضع صحيفة بين المهاجرين والأنصار ومن تبعهم وجاهد معهم، واعتبرهُم أمةً واحدة من دون الناس، وجعَل الصحيفة أمن الأمة الداخلي والدخول في الحرب والسلم أموراً مشتركة يلتزم الجميع اتجاهها حسب مصلحة الأمة، وجعل كتاب الله وسنة رسوله دستور الأمة، ومع أن القبائل بقيت وحدات إجتماعية تتحمل بعض المسؤوليات كالدِّية والفِّدية في إطار الأُمة، فإن الولاء والمسؤولية يرتبطان بالأُمة، وصارت العدالة والأَمن والشؤون العامة تهم الأمة ورئيسها، ولم تكن الأُمة{جماعة المؤمنين} محدودة بحدود بشرية أو أرضية تتفق وانتشار الإسلام[1].

1 عبد العزيز الدوري–التكوين الحقيقي للأمة العربية–.دراسة في الهوية والوعي.الطبعة الثالثة–مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت 1986–ص38.

المبحث الثاني: في عهد الخلافة الراشدة.

المطلب الأول : الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه :

فبعد وفاة الرسول "ﷺ" لم تطرح مشكلة السلطة والزعامة ولكن طرحت مشكلة الخلافة وملء الفراغ الذي نشأ بوفاة النبي "ﷺ"موضع القيادة التي كان يمارسها، والتي لم يكن أحد يناقش من قبل أسسها أو طبيعتها، وهي خلافة بالمعنى الحرفي للكلمة–أي نيابة رسول الله "ﷺ"، ولكن مع مراعاة أنها إنتهاء فترة النبوة الحية، ولذلك اطلق ابو بكر الصديق على نفسه لقب خليفة رسول الله، ولم يكن اختيار مثل هذه الكلمة التي لم تكن مستخدمة بهذا المعنى أبداً إعتباطاً، ولكن تعبيراً عميقاً عن روح المهمة التي يحملها[1].

لم يكن اختيار كلمة خليفة ناجما عن نقص في معرفة العرب بمفاهيم وتقاليد الملك والسياسة، ولكنهم وجدوا أنفسهم في وضع جديد كلياً، وضع الدين بدون نبي، وليس وضع الشعب بدون زعيم، ولم يفهم الخلفاء الراشدون من الخلافة على سلطة سياسية عادية متميزة عن سلطة الدول والممالك التقليدية، في تمسكها بالدين ولكن نظروا إليها على أنها خلافة الرسول "ﷺ" في مهمتها التبشيرية، فكانت إذن تعبيراً عن استمرار مهمة الهداية والتبشير وتاكيداً لها، وجوهر هذه الهداية هو الجهاد في سبيل الله، وفي سبيل الله يعني من دون مقابل، وهذا الفهم يفسر ان أول قرار اتخذه الخليفة أبو بكر كان إنفاذ جيش أسامة للشام، تحقيقاً للإدارة التي عبر عنها الرسول "ﷺ"، ولم تكن الخلافة سلطة على أمة أي دولة، ولكنها كانت امتداداً لحالة روحية تمتزج فيها دون تمييز وتتماهى العقيدة والجماعة، ولم تكن دولة للمسلمين، أي إطارا لتنظيم مصالحهم الدنيوية، ولكنها كانت ثورة المؤمنين أصحاب الرسالة، حيث تذوب الجماعة في السلطة ، تلك هي السياسة الدينية بأخلاقها ونموذجها المثالي، إنها سلطة مستمدة بالأساس عقيدية ومستمدة من الايمان والاعتقاد المشترك[2].

---

1 برهان غليون–مصدر سابق–ص60

2هشام جعيط–الفتنة الكبرى, الدين والسياسة في الإسلام–ص94–95

المطلب الثاني : الخليفة عمر بن الخطاب– الفاروق رضي الله عنه :

بايع المسلمون أبا بكر الصديق بعد وفاة الرسول "ﷺ"، لأنه أفضل المهاجرين،

ولأنه ثاني اثنين إذ هما في الغار، وخليفة رسول "ﷺ"على الصلاة، ولما حضرت أبو بكر رضي الله عنه الوفاة اختار لهم عمر بن الخطاب قائلاً" إذا لقيت الله ربي فسألني، قلت استخلفت على أهلك خير أهلك"، ولم يكن أبو بكر مغرضاً في اختيار عمر بن الخطاب للخلافة بعده، وحاشاه أن يكون مغرضاً، فقد كان عارفاً بأقدار الرجال، مقدراً لهم، واثقاً بأن عمر خير من يصلح للمؤمنين. [1]

يقول محمد رضا: جديرٌ بكل راعٍ وبكل رئيس دولة أن يضع حياة عمر نصب عينيه، ويتخذ سلوكه وخلقه وشدة اهتمامه بالناس نبراساً يَستضيءُ به في حكمه وسياسته، ونريد ممن يطلع على حياة عمر رضي الله عنه،وخلافته ألا يمر على الحوادث وهو يتلوها مروراً سريعاً، دون أن يفكر فيها لكي يعتبر بالعبر ويتعظ بالمواعظ ويقتبس من تلك الأخلاق القوية العظيمة ويعمل بها ما استطاع حتى تعود للشرق سيرته الأولى من عظمة ومجد، وتنتعش الهمم بعدما فترت،وتسود الفضائل بعدما طغت عليها الرذائل، وتتطهر النفوس بعد أن تلوثت بأدران المطامع واغترت بزخاريف الدنيا، واستحكمت الشهوات ففسدت الأخلاق، وضاعت الثقة فلم يعد الكبير يشفق على الصغير، ولا الصغير يوقر الكبير، وأصبحت الأنانية رائداً وحب المال مقدساً[2].

والجميع يقول قول محمد رضا هذا، وهشام جعيط كاتب (الفتنة الكبرى) يقول بعمر رضي الله عنه "إن الفتح العربي والذي استهله وقرره أبو بكر كان في جوهره من إنجاز عمر (13–23هـ\624–644م)، فعمر هو الذي ربط بين الفتح والهجرة، وهو الذي وطن العرب في الأراضي المفتوحة، وأنشأ النظام الناجم عن الفتح والذي ستعيش عليه الخلافة لأكثر من قرنين، كانت الفكرة الأساسية والملهمة لمشروع عمر هي أن؛ من واجب العرب الحفاظ على هويتهم، وأن يظلوا جاهزين لعمل جهاد لا محدود، وأن ينقادوا فقط لإتجاههم الحرب"[3].

من الشائع القول إن عمر بن الخطاب هو مؤسس الدولة الإسلامية، وهذا صحيح فقط من وجهة تقدير مساهمته الكبرى في تطوير وسائل السياسة الدينية وإدارتها وأدواتها، وهي الوسائل التي سوف ترثها الدولة.[4]:

1محمد رضا–الفاروق عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين–ص11

2محمد رضا–عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين–ص15

3 هشام جعيط–الفتنة–جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر–ص47

4 برهان غليون. الدولة والدين. ص 67–68.

- فقد شجع على سياسة الهجرة العربية.
- أنشأ الدواوين للعطاء والجند.
- تنظيم الإمارات والقيادات العسكرية.
- دفع العرب على الاستقرار وبناء المدن الجديدة.

والواقع أن عمر كان رجل استراتيجية كبير، وهذا صحيح فقط من وجهة مساهمته الكبرى في تطوير وسائل السياسة الدينية وأدواتها، وهي الوسائل التي سترثها الدولة، ولكن جوهر سياسة عمر لم يكن شيئاً آخر سوى متابعة أهداف السياسة الدينية للخليفة الأول، وبالتالي للرسول ﷺ على طريق تنظيم، وحماية الجماعات الإسلامية الناشئة، وتعميق التربية الإسلامية والقرآنية، وهو بقدر ما كان وراء تنظيم الإدارة المدنية، التي يجسدها إنشاء دواوين العطاء للجند، وتنظيم الولايات والإمارات والقيادات العسكرية، وعمر رضي الله عنه عمل على تنظيم سياسة الهجرة العربية إلى الأمصار، ودفع العرب وتشجيعهم على الإستقرار وبناء المدن الجديدة فيها، وبسبب ما أشاعه حكمه من روح العدل والأمان والطمأنينة، كانت سبباً في خلق الثقة والنظر بإيجابية إلى القيادة السياسية وللحكومة[1].

لكن السياسة والدولة بقيت عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسيلة لغاية التبشير بالدين ونشره،لا غاية في ذاتها،ويقول برهان غليون، لا يغير في ذلك أنه ودون أن يقصد، كان قد أنشأ كل الشروط اللازمة لولادة الدولة كحقيقة على الرغم من أنها قد تخلق تنازعا، وهو ما سوف يتأكد أكثر فأكثر مع تراجع الحماس الديني أوتوقف الفتوح، وقد وقع على عثمان بن عفان قبل الفتنة والإنقسام عبء التفكير بمغزى هذا التحول العميق الذي بدأ يطرأ على الجماعة الدينية وسلوكها وحاجاتها[2].

لما قتل عمر رضي الله عنه قال: كنت أجمعتُ بعد مقالتي لكم أن أنظر فأوليَّ أمركم رجلاً هوَ أحراكم أن يحملكم على الحق (وأشار إلى علي) ورهقتني غَشية فرأيت رجلاً دخل جنةً قد غرسها فجعل يقطف كل غَضَة ويانعة فيضُمه إليه ويصيِّره تحته، فعلمت أن الله غالب أمره ومتوف عمر، فما أريدُ أن أتحملها حياً وميتاً، فكان عمر رضي الله عنه يريد أن يولي علياً على ما جاء في هذه الرواية، ولكنه لم يُرد آخر الأمر أن يتحمل المسؤولية فلجأ إلى الشورى[3].

---

1 برهان غليون. مصدر سابق. ص 68.

2برهان غليون–نفس المصدر–ص68

3 محمد رضا–الإمام علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين–ص36

وصية عمر بن الخطاب رضي الله عنه للخليفة من بعده :

هناك وصيتان لعمر، الأولى للناس عامة، والثانية للخليفة خاصة، وقد بدأ وصيته الأولى "بكتاب الله عز وجل" والثانية "بتقوى الله عز وجل" وهذا دليل على تمسكه بعقيدته إلى النهاية، تلك العقيدة التي رسخت في نفسه ولم يكن في قلبه حقد على أحد، بل كانت وصيته للخليفة من بعده أن يشفق على الناس ويرعى الفقراء لقوله على الأنصار "أن يقبل من محسنهم ويتجاوز عن مسيئهم"[1].

روى جبير بن مطعم قال: أخبرت أن عمر قال لعلي: إن وليت من أمر المؤمنين شيئاً فلا تحملن بن عبد المطلب على رقاب الناس، وقال لعثمان: يا عثمان إن وليت أمر المسلمين شيئاً فلا تحملن بن معيط على رقاب الناس، كذلك قال لعبد الرحمن إن كنت على شيء من أمر الناس يا عبد الرحمن فلا تحملن ذوي قرابتك على رقاب الناس[2].

من هذا يتبين أن عمر كان يخشى أن يحابي الخليفة من بعده أقاربه فيضيع الإنصاف ويحرم ذوي الكفاءات والمستحقين، وقد تهضم حقوقهم.

المطلب الثالث : عثمان بن عفان، التقي الورع، ذو النورين :

إن التحول الذي بدأ يطرأ على الجماعة الدينية والدولَوية، جعلت عثمان رضي الله عنه لايسعه الإجابة عليها نظرياً وعملياً، وهو الذي سوف يعبِر في حياته ومحنته وموته عن التوتر الهائل الذي بدأ يعيشه عثمان رضي الله عنه، هذه الازدواجية الدينية والدَولَوية ويكون هو أول ضحاياها، ففي عهده وبعد الانتصارات العظيمة لجيوش المسلمين بدأ الوعي الإسلامي يكتشف معنى الدنيا، وطعم الامبراطوية والدولة وعلى لسانه سوف تلفظ لأول مرة فكرة الدولة المتميزة والمستقلة عن الثورة، وتتبلور قيمة السياسة كوسيلة لرعاية هذه المصالح الدنيوية الجديدة والهائلة التي جلبها الدين والفتح الديني الجديد وضرورة تنظيمها وتقسيمها ولم يكن إغتياله والفتنة الكبرى التي صاحبت ذلك إلا تعبيراً عن القوة الفظيعة التي بدأت تُمارسها هذه المصالح على مجتمع المسلمين، ولكنه سوف يكون الفعل والقتل الرمزي المؤسس للدولة والسياسة ذاتها، ومنه سوف تولد أول دولة إسلامية فعلية.[3]

كان عثمان رضي الله عنه واعياً تماماً لحقيقة الوضع الجديد عندما توجه في كتابه للعامة قائلاً:

---

1 محمد رضا. الفاروق عمر بن الخطاب / الخليفة الثاني. ص 196.

2 محمد رضا. المصدر نفسه. ص 196.

3 برهان غليون–مصدر سابق–ص 69

"أما بعد، فإنكم إنما بلغتم بالإقتداء والإتباع، فلا تلفتنكم الدنيا عن أمركم، فإن أمر هذه صار إلى الابتداع بعد اجتماع ثلاث فيكم–تكامل النعَم–وبلوغ أولادكم السبايا–وقراءة الأعراب والأعاجم .

المطلب الرابع : علي بن أبي طالب، رضي الله عنه :

بعد أن قتل عثمان رضي الله عنه، هرب أقاربه إلى مكة وأقبل أهل المدينة يبايعون علياً رضي الله عنه، وكان يومئذ أحق الناس بالخلافة، لأنه من أسبقهم إلى الإسلام، وابن عم الرسول ﷺ.

المبحث الرابع: الحكم الإسلامي بعد الخلافة الراشدة .

في الواقع إن مقتل عثمان رضي الله عنه لم يكن إلا فاتحة للأزمة الحقيقية التي سوف تضع وجهاً لوجه خليفة المسلمين وأحد أكبر رجال المسلمين وأبطاله ،علي بن أبي طالب، من جهة، ومعاوية بن أبي سفيان من جهة أخرى ممثل الزعامة القرشية التقليدية وأحد ولاة الأمصار المفتوحة من الجهة الثانية[1].

المطلب الأول : في العهد الأموي :

في العام (37هـ–656م) تم اغتيال الخليفة عثمان بن عفان وخلفه علي بن أبي طالب رضي الله عنهما (37–41هـ\656–661م) وقد تأسست السلالة الأموية على يد معاوية بن أبي سفيان، وذلك بعد الفتنة التي حصلت والتي كانت بدايتها مقتل عثمان، ومن ثم موقعتي الجمل وصفين، وتلاهما التحكيم بالقرآن الذي تم بموجبه التخلي عن علي ومن ثم مقتله رضي الله عنه، ودامت دولة الأمويين حتى عام (132هـ–750م) ومن أهم ما حققه معاوية هو تنظيم الإدارة والجباية وإنشاء البريد[2].

لم تنجح محاولات معاوية في غزو القسطنطينية، إلا أن التوسع العربي تقدم في الإتجاه الشرقي فكان فتح كابول وبخارى وسمرقند،وخلف معاوية ابنه يزيد الذي حقق نصراً على الحسين بن

1 برهان غليون. نقد السياسة: الدولة والدين. ص 74.

2قاسم الشواف–فلسطين التاريخ القديم الحقيقي منذ ما قبل التاريخ حتىالخلافة العباسيه–ص293

علي في معركة كربلاء، تولى الخلافة بعد يزيد عبد الملك بن مروان، فقام بدوره بفتح إفريقيا الشمالية وصكت في عهده أول عملة عربية، أما الوليد بن عبد الملك فقد نجح في تحقيق أوج الخلافة الأموية، حيث بلغت الجيوش العربية الهند شرقاً، واجتاز طارق بن زياد المضيق الذي يحمل إسمه حتى اليوم، فاتحا إسبانيا بعد انتصاره على جيش رودريك[1].

توقف الفتح العربي الأموي في الغرب بعد فتح مدينة (تولوز) وهي مدينة في جنوب فرنسا الحالية لأسباب إقتصادية وإجتماعية، وبدأت بعد ذاك ثورات الخوارج والخلافات بين الأمويين والعباسيين مما أدى إلى إنهيار الدولة الأموية [2].

ولما قضى العباسيون على الأمويين في الشرق تمكن أحد أمرائهم وهو عبد الرحمن الداخل، حفيد هشام بن عبد الملك من الفرار إلى الأندلس وأنشأ فيها دولة أموية جديدة اتخذ من مدينة قرطبة عاصمة لها. ودامت الدولة ألاموية في الاندلس من عام 138 هـ/756م وحتى عام 422هـ/1031م وبلغت فيها الحضارة العربية أوجها[3].

المطلب الثاني : في العهد العباسي :

بدأت الخلافة العباسية ودامت من (750م وحتى1258م) أسسها أبو العباس وهو أصغر أعمام الرسول ﷺ (العباس بن عبد المطلب)، وخلفه المنصور وممكن اعتباره المؤسس الحقيقي لهذه الدوله، حيث إنه نقل العاصمة إلى بغداد، وتبنى تنظيم البلاط الفارسي، ونظم الإدارة وفقاً للطريقة البيزنطية والفارسية، كما أحاط نفسه بأعضاء الدوله[4]

خلف المنصور هارون الرشيد الذي على الرغم من الانتصارات التي حققها على البيزنطيين، فإن التدهور السياسي بدأ في نهاية حكمه،حيث نشبت اضطرابات وثورات داخلية نتجت عنها ملكيات محليه أخرى في (خراسان) وتقلص بذلك دور الخليفة البغدادي إلى دور رمزي، كأمير للمؤمنين، بينما كان الحكم في نهاية القرن التاسع عشر يمارسه ما يسمى أمير الأمراء في كل من الإمارات المستقله، ولم يتأخر الأمراء المستقلون في اتخاذ لقب (خليفة)، وبين عامي (940–1256م) لم تعد للخليفة العباسي أي أهمية سياسية تلا ذلك سقوط بغداد وتدميرها على يد المغول في العام (1258م)[5].

---

1 قاسم الشواف–نفس المصدر–ص293

2قاسم شواف–نفس المصدر294

3 اقتباس من موقع www.waka.net.

4قاسم الشواف–مصدر سابق –ص294

5قاسم الشواف–نفس المصدر–ص294

هم ثاني السلالات الحاكمة الإسلامية، بعد أن استطاعوا إزاحة بني أمية عن الحكم، واستفردوا بالحكم والخلافة بعد أن طاردوا السلالة الأموية حتى قضوا على أغلبهم ولم ينج منهم إلا من لجأ إلى الأندلس وهو عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك (عبد الرحمن الداخل).

تسمى حقبة العباسيين، العصر الذهبي للحضاره، حيث نمت الدراسات العربية الإسلامية، بإضافة علوم الأولين من فلاسفة وحكماء عن طريق الترجمة،وأخذ العلماء ينفتحون على الفكر الإنساني العالمي، وينهلون من معينه،فجرى التعرف على فكر الإغريق وفلاسفتهم، واستوعب منهج أرسطو في التحليل وفلسفة سقراط وافلاطون ونظريات ارخميدس، وأخذ العرب يبدعون في علوم الفلسفة والكيمياءوالجبر والطب وعلم الفلك،ويقارعون بالحجة خصوم الإسلام وأعدائه،وقد شارك في تلك النهضة العلمية العرب والمستعربون على قدم المساواه ،ففي عهد الأمويين والعباسيين بقيت الثقافة عربية اللغة والتراث [1]

ولكن نجمها أخذ بالأفول مع بداية غروب شمس الخلافة العباسية ككل. تنوّعت الأسباب التي أدّت إلى انهيار الدولة العباسية، ومن أبرزها:

1. ظهور حركات شعوبية ودينية مختلفة.
2. تفضيل الشعوب غير العربية على العرب.
3. ظهور الشعوبية السياسية.
4. تكوّن فرق دينية متعددة عارضت الحكم العبّاسي.

حيث كان محور الخلاف بين كل هذه الفرق وبين الحكام العبّاسيين هو(الخلافة) أو إمامة المسلمين، وكان لكل جماعة منهم مبادؤها الخاصة ونظامها الخاص وشعاراتها وطريقتها في الدعوة إلى هذه المبادئ، وجعلت هذه الفرق الناس طوائف وأحزاباً، وأصبحت المجتمعات العباسيّة ميادينا تتصارع فيها الآراء وتتناقض[2].

انتهى الحكم العباسي في بغداد سنة (1258) م، عندما أقدم هولاكو خان التتري على نهب وحرق المدينة وقتل أغلب سكانها بما فيهم الخليفة وأبناؤه، وانتقل من تبقى على قيد الحياة من بني العباس إلى القاهرة بعد تدمير بغداد، حيث أقاموا الخلافة مجدداً عام (1261) م، حيث كان الخليفة رمزاً لوحدة الدولة الإسلامية دينياً، ففي الواقع فإن سلاطين المماليك المصريين كانوا هم الحكّام الفعليون للدولة. استمرت الخلافة العباسية قائمة حتى عام (1516) م، عندما اجتاحت الجيوش العثمانية بلاد الشام ومصر وفتحت مدنها وقلاعها، فتنازل آخر الخلفاء عن لقبه

1عبد العزيز الدوري–الإسلام وانتشار اللغة العربية والتعريب,كتاب القومية العربية والإسلام–ص61وص90

2 من الموسوعة الحرة (ويكيبيديا).

لسلطان آل عثمان (سليم الأول)، فأصبح العثمانيون خلفاء المسلمين، ونقلوا موقع العاصمة من القاهرة إلى القسطنطينية[1].

المطلب الثالث : في العهد العثماني :

هي إمبراطوية عثمانية أسسها، عثمان الأول بن ارطغرل، عام 556هـ-1258م، من بلدة تدعى سوغد وعثمانجق وهو رأس أسرة آل عثمان ومؤسس الدوله العثمانيه، استمر حكم العثمانيين، 1342هـ-1924، عندما ألغيت الخلافة الإسلاميه، حيث دام حكمهم سبعة قرون توإلى عليها (36) حاكماً من أسرة عثمان بعضهم لُقب أمير_وبعضهم لُقب خليفة_وبعضهم لُقب سلطان).[2]
العثمانيون: هم قومٌ من الأتراك، ينتسبون إلى العرق الأصفر،أو العرق المغولي، وهو العرق الذي ينتسب إليه المغول، والصينيون وغيرهم من شعوب آسيا الشرقيه، وموطن الأتراك الأول في آسيا الوسطى في البوادي الواقعة بين جبال الطاي شرقاً وبحر قزوين غرباً، وقد انقسموا إلى عشائر وقبائل عديدة، إن الحياة السياسية المبكرة لهذه العشائر والقبائل كان يكتنفها الغموض، وهي أقرب إلى الأساطير منها إلى الحقيقة. ولكن كل ما يعرف عنها هو استقرارها في منطقة غرب أرمينيا قرب مدينة خلاط، ويذكر ان هذه العشيرة تركت منطقة خلاط تحت ضغط الأحداث العسكرية التي شهدتها المنطقة بفعل الحروب، وهبطت إلى نهر دجلة في العراق[3].
كان زعيم القبيلة هو كندز ألب، توفي بعد رحيل عشيرته إلى حوض دجلة، فتولى الزعامة ابنه سليمان ثم حفيده أرطغرل، وبعده تولى الزعامة ابنه البكر عثمان مؤسس الدولة العثمانية.[4]
لقد كان القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي فترة سوداء في تاريخ العالم الإسلامي بأسره، ففي الوقت الذي تقدمت فيه جحافل المغول الوثنيين من الشرق، وقضت على الخلافة العباسية في بغداد كانت بقايا الجيوش الصليبية لا تزال تحتل أجزاء من شواطئ فلسطين، ومما زاد الحالة سوءاً أن الدولة الأيوبية التي تولت حماية العالم الإسلامي من هجمات الصليبيين أخذت تضعف بعد وفاة منشئها صلاح الدين. وقد ترتب على هذا أن أخذت مناطق المسلمين تتقلص بين ضربات الوثنيين من الشرق، وحملات المسيحيين من الغرب. وراح بعض الناس يعتقد أن الإسلام لن تقوم له قائمة مرة أخرى، إلا أن الكارثة لم تقع. تُرى ما سبب ذلك؟ يقول المؤرخون: هناك سببان:

---

1 من الموسوعة الحرة (ويكيبيديا).
2صيد الفوائد-www.saai.net
3منير بعلبكي-شفيق جحا-بهيج عثمان-دار العلم للملايين-ص114-115
4محمد سهيل طقوش-تاريخ الأيوبيين في مصر وبلاد الشام وأقليم الجزيرة-ص329

أولهما: أنه بالرغم من انتصار المغول على المسلمين في ميدان الحرب، فإن الإسلام انتصر عليهم في ميدان العقيدة، ففي أقل من نصف قرن دخل المغول الإسلام، فأصبحوا يدافعون عنه، وينشرونه بين أهليهم في أواسط آسيا.

أما ثانيهما فهو أن دولة المماليك التي خلفت الأيوبيين على مصر في سنة 648هـ/1250م، كانت دولة عسكرية قوية يرأسها قواد الجيش من المماليك، وكان هؤلاء المماليك، وهم من الأتراك والأرمن وغيرهما، قد وصلوا إلى المناصب العالية في الجيش أثناء حكم الأيوبيين، وأخيراً، تولوا الحكم، وعينوا من بينهم السلاطين للدولة، وقد كان لهؤلاء المماليك الفضل في إيقاف زحف المغول عند "عين جالوت" سنة 1260/658 م، كما انتزعوا من الصليبيين "عكا" وكانت آخر معقل لهم في الشرق سنة 692هـ/1292[1].

قيام الدولة العثمانية :

بعد أرطغول تولى زعامة الإمارة إبنه البكر عثمان، فأخلص الولاء للدولة السلجوقية على الرغم مما كانت تتخبط به من اضطراب وما كان يتهددها من أخطار[2] أظهر عثمان في بداية عهده براعة في علاقاته مع جيرانه، فعقد تحالفات مع الإمارات التركمانية المجاورة، ووجه نشاطه العسكري نحو الأراضي البيزنطيه لإستكمال رسالة دولة سلاجقة الروم بفتح الأراضي البيزنطية كافة، وإدخالها ضمن الأراضي الإسلامية وشجعه على ذلك حالة الضعف التي دبت في جسم الأمبراطوية البيزنطية وأجهزتها وإنهماكها بالحروب في أوروبا[3] وقد أبدى السلطان السلجوقي– علاء الدين كيقباد–الثالث تقديره العميق لخدمات عثمان فمنحه لقب (عثمان غازي حارس الحدود العالي الجاه عثمان باشا)[4].

توفي عثمان وبعد أن كان قد وضع أسس الدولة، ومهد لها درب النمو والإزدهار، فكان خلفه إبنه (أورخان) الذي عني بتنظيم مملكته تنظيماً محكماً، فقسمها إلى سناجقا وولايات، وجعل من بورصة عاصمة لها، وضرب النقود باسمه، ونظم الجيش، فألف فرقاً من الفرسان النظاميين، وأنشأ من الفتيان المسيحيين الروم والأوروبيين الذين جمعهم من مختلف الأنحاء جيشاً قوياً عرف بجيش الإنكشارية، وقد درب أورخان هؤلاء الفتيان تدريباً صارماً وخصهم بإمتيازات كثيرة، فتعلقوا بشخصه واظهروا له الولاء، وعمل أورخان على توسيع الدولة فكان طبيعياً أن ينشأ بينه وبين البيزنطيين صراع عنيف نتيجة إستيلائه على مدينة (إزميد،ونيقية) وبعدها شن هجوماً على

1صيد الفوائد–www.saaid.net

2شفيق جحا–منير البعلبكي–بهيج عثمان–ج6 المصور في التاريخ–دار العلم للملايين–ص116

3محمد سهيل طقوش–تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة–ص26

4محمد سهيل–نفس المصدر–ص18

القسطنطينية عاصمة البيزنطيين، ولكنه أخفق في إحتلالها، ومع ذلك أوقعت هذه الغزوة الرعب في قلب إمبراطور الروم الذي تحالف معه وزوّجه إبنته، ولكن هذا الزواج لم يحل بين العثمانيين وبين الإندفاع إلى الأمام، وتثبيت أقدامهم على شبه جزيرة غاليبولي، وهكذااشتد الخطر العثماني على القسطنطينية من جديد، فشهد المسلمون أول إستقرار لهم في أوروبا في عهد (اورخان)، وأصبحت الدولة العثمانية تمتد من أسوار أنقرة في آسيا الصغرى إلى تراقيا في البلقان، وشرع المبشرون يدعون السكان إلى إعتناق الإسلام، وتوفي أورخان بعد أن أيد الدولة الفتية بفتوحاته الجديدة وتنظيماته العديدة ، وتولى بعده إبنه (مراد الله) الملقب بمراد الأول[1].

سقوط الخلافة العثمانية :

بعد أن تولي أكثر من سلطان وخليفة على العرش بعد وفاة سليم الثاني، تولى إبنه مراد الثالث الذي في عهده تمرد جيش الإنكشارية، وأبرم صلحاً مع الصفويين فعمت الفوضى،حيث تولى بعده إبنه محمد الذي خرج عن القاعدة (السُنية) وهي تولي الصدر الأعظم قيادة الجيش[2].

وبعد وفاة السلطان محمد الثالث ظهر سلاطين أكثر ضعفاً وانغماساً في الملذات، على الرغم من وجود بعض الشخصيات القوية منهم، عثمان الثاني، ومراد الرابع، أحمد الأول وكان عمره لم يتجاوز الرابعة عشر إلا بقليل[3]وبعد أحمد الأول تولى أخوه مصطفى العرش لثلاثة اشهر فقط قبل أن يعين عثمان الثاني بدلاً منه، الذي في عصره وصلت الدولة العثمانية قمة الإنحطاط، إذ تخاذل الجيش في القتال، فأراد أن يؤدبهم ويستبدلهم بجنود مدربين، فثار عليه الجيش وقتلوه وأعادوا عمه إلى الحكم، وما أن انتشر خبر الخليفة حتى عمت الفوضى والثورات البلاد، فأشار الصدر الأعظم المعين بواسطة الإنكشارية، بعزل مصطفى الأول وتعيين ابن أخيه مراد الرابع الذي نهض بالدولة وطهرها، من آفاتها الفتاكه واشتد ساعدها من جديد[4].

عزل السلطان محمد الرابع فعمت الفوضى وتوالت الهزائم على الدولة العثمانية تلاه أحمد الثالث وبعده السلطان سليم الثالث الذي يعد من أول الرواد المصلحين الحقيقيين في هذه الفترة،حيث

1محمد فريد بك المحامي–تاريخ الدولة العثمانية–تحقيق إحسان حقي–دار النفائس–الطبعة العاشرة–2006م–صفحة 18–129– بتصرف

2قصة الإسلام–العثمانيون في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري (قصة الخلافة العثمانية)–www.islamstory.com

3محمد فريد بك المحامي–سبق ذكره–ج1–ف7الدوله العثمانيه في القرن السابع عشر اتجاه إلى الإستقرار أم إلى الإنحدار–ص343

4شفيق جحا–منير البعلبكي–بهيج عثمان–المصور في التاريخ–دار العلم للملايين–ج6–ص146

سجلت هذه المرحله (الإنفتاح على الغرب) فبدأت ترجمة بعض المؤلفات الغربية،وسمح بإنشاء مكتب للطباعة في العاصمة، حيث استعانوا بمَجري إعتنق الإسلام لبناء المطبعة وتشغيلها[1].

الحروب الروسية الممتدة من بداية القرن الثامن عشر،كانت تبدأ بحرب وتنتهي إما بهزيمة أو بصلح وقد تعددت المعاهدات بين الدولتين، وان الدولة العثمانية حاولت بكل ما أوتيت من قوة حتى أجلت الروس عن المناطق التي احتلوها،وهنا لجأت الإمبراطورية الروسية إلى اسلوب جديد لزعزعة كيان الدولة العثمانيه وهو أسلوب (الفتنة الداخلية) فقامت بإثارة مسيحيي المورة على العثمانيين[2].

في غضون الحرب العثمانية الروسية ظهرت حركتان استقلاليتان عن الدولة العثمانية **هما:**

1. حركة ظاهر العمر في فلسطين 2. حركة علي بك الكبير في مصر، وقد تمكن العثمانيون من القضاء عليهما.

وكان من أبرز الأحداث التي حصلت في عهد سليم الثالث قيام الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت، فتحول أعداء الأمس إلى حلفاء والعكس صحيح ،حيث انهارت الصداقة العثمانية الفرنسية التي قامت منذ عهد السلطان سليمان القانوني،وتحالفت روسيا وبريطانيا مع الدولة العثمانية لإخراج الفرنسيين من مصر وفي عهد سليم الثالث تكونت جمهورية مستقله في اليونان تحت حماية الدولة العثمانية[3]وبعد سليم تولى السلطان مصطفى الرابع، ثم محمود الثاني الذي امتلأ عهده بأحداث مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فنتيجة للضعف الذي دب في أوصال الدولة العثمانية ظهر فيها إتجاهان: الإتجاه الأول: الإبتعاد عن الإسلام، وكان من نتيجة هذا ظهور(الحركة الوهابية)[4] في شبه الجزيرة العربية، واجتذبت إليها الكثير من أهلها، ودعت إلى تطهير الإسلام من كامل الشوائب التي تعلقت به عبر القرون[5] الإتجاه الثاني: تقليد أوروبا تقليداً أعمى، لكي يصل العثمانيون إلى ما وصلت إليه من تقدم وازدهار [6].

خلف عبد المجيد الأول والده السلطان محمود الثاني، وكان صبياً لم يبلغ الثامنة عشر من عمره، وكانت الدولة العثمانية على شفير الإنهيار،وازدادت الدولة ضعفاً من شدة الفتن الداخلية

1محمد سهيل طقوش–سبق ذكره–ص258

2قصة الإسلام–العثمانيون في القرن الثامن عشر الهجري–www.islamstory.com(تحت عنوان قصةالخلافة العثمانية)

3قصة الإسلام–العثمانيون في القرن الثالث عشر الهجري–(قصة الخلافة العثمانية)–www.islamstory.com

4الوهابيون هم: قومٌ من العرب اتبعوا طريقة الشيخ محمد عبد الوهاب الذي التجأ إلى آل سعود في الدرعية في بلاد نجد,وقد درس المذهب الحنبلي وسافر إلى اصفهان,ولاذ بعلمائها وأخذ عنهم حتى اتسعت معلوماته في فروع الشريعة وخصوصاً تفسير القرآن,ولما عاد إلى بلاده أنشأ مذهباً مستقلاً لتلاميذه فاتبعوه,ودخل بالناس بكثرة,وشاع أمره في نجد والإحساء والقطيف وعُمان وبعض أجزاء اليمن,ولم يزل أمرهم شائعاً ومذهبهم يتزايد في تلك المناطق حتى قضى عليهم إبراهيم باشا بن محمد والي مصر ,بأمر من السلطان محمود الثاني

5محمد فريد بيك المحامي–تاريخ الدولة العثمانية–تحقيق إحسان حقي–دار النفائس–الطبعة العاشرة–ص404

6قصة الإسلام–(قصة الخلافة العثمانية)–www.islamstory.com

حتى سميت باسم(الرجل المريض) وأخذ الأوروبيون يخططون لإقتسام تركتها مستقبلاً،حيث سمحت جميع عوامل الانهيار للدول الأوروبية أن تتدخل في شؤون الدولة وتسيرها حسب مصلحتها[1].

بويع السلطان عبد العزيز الثاني بعد وفاة أخيه عبد المجيد، ولكنه عُزل بناء على فتوى شرعية لتبذيره أموال الدولة، وعثر عليه ميتاً قيل أنه قتل أو انتحر، وتولى بعده شقيقه مراد ولم يستمر عهده أكثر من ثلاثة أشهر، وتم عزله بسبب إختلال عقله[2] وبعد مراد الخامس بويع عبد الحميد الثاني بالخلافة وعرش السلطنة، وفي ذلك الحين كانت الدولة تمر بأزمات حادة ومصاعب مالية كبيرة (ديون كثيرة) وتشهد ثورات عاتية تقوم بها عناصر قومية مطالبة بالإنفصال، وتتعرض لمؤامرات سياسية بهدف اقتسام تركة (الرجل المريض) فمنذ أول يوم واجه السلطان عبد الحميد موقفاً دقيقاً وعصيباً، حيث كانت الأزمات تهدد كيان الدولة،وازدادت سرعة إنتشار الأفكار الإنفصالية، وأصبح للوطنية معنى جديد أخذت فكرته تترعرع في الولايات العثمانية، ووجد السلطان نفسه محاطاً ومشبعاً بالثورات، منها المجازر التي حصلت للأرمن، المجازر الحميدية ومجازر ديار بكر، والأهم نشأة الحركة الصهيونية بقيادة (ثيودور هرتزل) التي دعت إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين الخاضعة للدولة العثمانية، وكان اليهود قد حاولوا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني التأثير عليه بشتى الوسائل، وإغرائه بالمال، ليسمح بتأسيس وطن قومي لليهود، فأبى، وقال: تقطع يدي ولا أوقع قرارًا بهذا، لقد خدمت الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد على ثلاثين سنة، فلن أسود صحائف المسلمين من آبائي وأجدادي السلاطين والخلفاء العثمانيين. وتجمعت كل القوى المعادية للإسلام لتقضي على الخلافة، فكان لهم ما أرادوا، وتفرق شمل المسلمين، واستبيحت ديارهم، فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية، وها نحن أولاء نشهد حربًا تدور في الخفاء والعلن ضد الإسلام والمسلمين في كل مكان، ولا خلافة لهم تجمع كلمتهم وتدافع عنهم.

1محمد سهيل طقوش–سبق ذكره–ص378

2قصة الإسلام–الدولة العثمانية في مرضها الأخير–(قصة الخلافة العثمانية)–www.islamstory.com

الفصل الثاني

الجدل بين الدين والسياسة بعد الدولة العثمانية وبداية الاستعمار لفلسطين.

المبحث الأول : نهاية الدولة العثمانية ودخول الاستعمار إلى فلسطين

المبحث الثاني :الإنتداب البريطاني وأثره على المجتمع الفلسطيني والحالة النضالية .

المبحث الثالث : بداية الإحتلال الصهيوني وردود الفعل الشعبية ، وأثره على المجتمع الفلسطيني .

المبحث الأول: نهاية الدولة العثمانية ودخول الاستعمار إلى فلسطين :

لقد دعانا القرآن الكريم إلى دراسة شؤون الأمم الغابرة وبينَ كيف أنها سقطت وتلاشت حينما انحرفت عن منهج الله تعالى وظلمت نفسها .

المطلب الأول : المواقف العثمانية إزاء الهجرة والإستيطان :

تزايد عدد المهاجرين اليهود وعدد مستوطناتهم ظلت الأقلية اليهودية هامشية من ناحية عددها وحجم تأثيرها حتى أواسط القرن التاسع عشر، ثم راح عدد اليهود بالتزايد نتيجة تنامي الهجرة اليهودية في ظل ازدياد النفوذ والتغلغل الأوروبيين، حيث وصل سنة(1882م) إلى حوالي(24000) نسمة كانت أكثريتهم الساحقة تقيم في المدن المقدسة الأربع–أي القدس، وصفد، وطبرية، والخليل–وفي عام(1900م) قفز عدد اليهود في فلسطين إلى (50000) نسمة ثم وصل إلى (85000) في عام (1914م) يمثلون حوالي 12% من سكان فلسطين الذين قدر عددهم آنذاك بحوالي سبعمائة ألف نسمة [1].

وقد تأسست أولى المستعمرات، وهي مستعمرة (بتاح تكفا) سنة (1878م) على يد مجموعة من يهود القدس استطاعت أن تمتلك ارضاً إلى الشمال من مدينة يافا ثم أقامة جمعية (محبي صهيون) التي ضمت مهاجرين قدموا من روسيا في إطار ما سمي بالموجة الأولى من الهجرة اليهودية (1882م) مستعمرة (ريشون لزيون) قرب يافا، كما تأسست في السنة نفسها مستعمرة (زخرون يعقوب) إلى الجنوب الشرقي من حيفا، ومستعمرة (روشبينا) في الطريق بين طبريا وصفد، وفي مطلع ثمانينات القرن التاسع عشر، كان المهاجرون اليهود قد تمكنوا من إقامة ثماني مستعمرات زراعية، خمس منها في متصرفية القدس وثلاث في لواء عكا التابع لولاية بيروت آنذاك[2].

عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام(1897م) وصل عدد المستعمرات اليهودية في فلسطين إلى (17) مستعمرة، تسع منها في الجليل الشرقي وثمان منها في المنطقة الساحلية، في أواسط البلاد، ووصل مجموع عدد سكانها(3867)نسمة يملكون((139230)) دونماً من الأراضي[3]،وفي عام (1908م) إرتفع عدد هذه المستعمرات ليصل إلى (26) مستعمرة تضم عشرة آلاف عضو وتقدر مساحة أراضيها (بأربعمائة ألف دونم) ثم ازداد عدد سكان هذه

1محمد عبد العزيز عوض–مقدمه في تاريخ فلسطين الحديث–ص47

2نفس المصدر–ص32، 33–وص75، 73

3عادل مناع–تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني–ص227وص231

المستعمرات إلى إثني عشر ألفاً، ويعتقد أن عدد المستعمرات اليهودية بلغ عام (1914م) (47) مستعمرة[1].

المطلب الثاني:القيود التي وضعتها الدولة العثمانية على هجرة اليهود وشراء الأراضي في فلسطين :

وكانت هذه الإجراءات في زمن السلطان عبد الحميد الثاني حيث:

1. ركز على سيطرته على الموظفين المدنيين، وأنشأ خطوط اتصال مباشرة بينهم وبين قصره، ضمن أن تكون الإدارة في فلسطين تكون مجهزة بموظفين أكفاء أمناء.
2. اعتبر أن هجرة وإقامة اليهود في فلسطين ستضُر بمصالح الإمبراطورية العثمانية، لأن ذلك سيؤدي إلى بزوغ مشكلة (يهودية) في وقت كانت الحكومة تواجه متاعب المشكلة الأرمنية.
3. كان السلطان قلقاً، من مسعى اليهود بإقامة دولة يهودية في فلسطين قد يوحي للعرب بالنضال من أجل تقرير مصيرهم القومي[2].

كانت الحكومة العثمانية قد وضعت عدداً من القيود لوقف الهجرة إلى فلسطين منها:

1. أرسل الباب العالي إلى متصرف القدس(رؤوف باشا) رسالة يطلب فيها منه أن يمنع اليهود الذين يحملون الجنسيات، الروسية، والرومانية، والبلغارية، من دخول القدس.
2. كانت قوانين (1882م) لا تسمح لليهودي بالدخول إلى فلسطين إلا في حالة واحدة هي الحج والزيارة المقدسة ولمدة ثلاثة شهور، ولكن اليهود استطاعوا خرق تلك الأوامر (بالبقشيش) أو التمكن من الإفلات بسبب كونهم رعايا أجانب[3].
3. بعد سنوات صار يُسمح للحجاج اليهود دخول فلسطين، إذا كانت جوازاتهم مؤَشراً عليها من السفارات التركية في الخارج، على أن يدفعوا تأميناً مالياً، بمبلغ خمسين ليرة عثمانية، كتعهد بمغارة فلسطين خلال شهر، ومنذ 21 تشرين الثاني 1900م لم يعد مطلوباً من اليهود أن يدفعوا تأميناً نقدياً لضمان مغادرتهم بعد شهر، بل صار عليهم أن يسلموا أوراقهم عند دخول البلد، وفي مقابل هذا يتسلمون تصريح إقامة،مقابل قرش واحد،يسمح لهم بالإقامة في فلسطين لمدة ثلاثة شهور، وقد عُرف هذا التصريح باسم((التذكرة الحمراء)) بسبب لونه[4].
4. موقف الدولة العثمانية المتساهل في البداية من إنشاء مستوطنات زراعية يهودية في البداية، ومع توسع عمليات شراء الأراضي وإقامة المستوطنات دفع الحكومة العثمانية إلى وضع قيود

1عبد الكريم رافق–فلسطين في عهد العثمانيين–ص872–873

2كامل ميم أوكي_السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية والعالمية–ترجمة إسماعيل صادق–ص43–59

3حسّان حلاق–موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية–ص88.89–91.92

4كامل ميم أوكي_مرجع سبق ذكره_ص72–73

على عمليات بيع الأراضي لليهود الذين صاروا يتمتعون بجنسيات دول أخرى على الأرض في فلسطين، حيث أصدرت أمراً إلى متصرف القدس بوقف بيع الأرض الميري إلى اليهود حتى ولو كانوا رعايا الدولة العثمانية[1].

في 24 نيسان 1899م أكد الباب العالي في بيان أصدره –أنه لا يرغب أن يبيع أي جزء من الأرض العربية، ومهما كانت كميات الذهب التي تقدم لهذا الغرض، وأن موقفه لن يتغير، ولكي يوقف السلطان عبد الحميد الثاني عمليات بيع الأراضي الخاصة التي يمتلكها أفراد إلى اليهود، راح يشتري الأراضي في فلسطين من جيبه الخاص.[2]

المطلب الثالث: دور الدول الأوروبية الإستعمارية في تسهيل شراء الأراضي الفلسطينية :

1. لجوؤها إلى أسلوب الرشوة. (رشوة الحكام والمواطنين)
2. الإلتفاف على القوانين التي اتخذتها السلطات العثمانية للحد من عمليات بيع الأراضي لليهود من خلال الإمتيازات التي كانت تتمتع بها الدول الأوروبية في السلطنة العثمانية، وقد شملت هذه الإمتيازات بوصفها حقوقاً للدول الأوروبية (الإعفاء من الضرائب والجمارك–وقوانين الملاحة–وحرية العبادة–والعمل–والسفر–والإقامة–والحصانة من السلطان القضائي للمحاكم التركية)[3].
3. تولت الحكومة البريطانية قضية –الجماعات الدينية ضد السلطات التركية–ومنحتهم الحماية البريطانية،كما تدخلت الولايات المتحدة لصالحهم، وكان سفراء الدول الأوروبية لدى استنبول يوضحون للباب العالي أن حقوق رعاياهم في السفر داخل البلاد العثمانية تضمنها الإمتيازات الأجنبية[4].
4. كانوا يعتبرون أن القيود المفروضة على عمليات بيع الأراضي (تمثل خرقاً لهذه الإمتيازات)[5].
5. قام تيودور هرتزل بخمس رحلات إلى استنبول لكي يحصل على دعم السلطان، حيث اجتمع مع ابن الصدر الأعظم–جاويد بيك– وعرض عليه المشروع الصهيوني ولكن المسؤول التركي أبدى معارضته لإستيطان اليهود في فلسطين، فحاول هرتزل أن يقحم نفسه

1المصدر السابق.

2المصدر السابق–ص70وص75

3المصدر السابق– ص 54

4المصدر السابق–ص57

5نفس المصدر–ص57

في القضية الأرمنية ليوهم السلطان أن لليهود دوراً فعالاً في السياسات الدولية،وأنهم قادرون على إقناع زعماء الأرمن بالتوقف عن الثورة ضد الدولة العثمانية[1].

6. عرض هرتزل على السلطان عبد الحميد عرضاً مغرياً يتضمن (عشرين مليون ليرة تركية) على أن يدفع من هذا المبلغ (ملونين مقابل فلسطين) وبالثمانية عشر مليوناً تتحرر تركيا من بعثة الحماية الأوروبية[2].

7. سعي هرتزل إلى كسب وُدِّ الحكومة الألمانية التي كانت على علاقة وثيقة بالحكومة العثمانية كي يحصل على دعمها لمشروعه الصهيوني، وقد قامت الحركة الصهيونية بمحاولات مكثفة لإقناع القيصر الألماني–المتجه إلى استنبول– بالتوسط لدى السلطان العثماني–وعرض عليه مشروعه الذي لن تكون فائدته لليهود فحسب–بل لألمانيا أيضاً التي ستكون لها اليد الطولى في الشرق من الناحية الإقتصادية والسياسية والعسكرية باعتبارها حامية الدولة اليهودية[3].

8. انتقل القيصر الألماني إلى القدس حيث أخبر هرتزل والوفد الصهيوني الذي كان قد لقيه هناك–أنه لا يمكن أن يؤيد إقامة دولة يهودية في فلسطين، بينما يؤيد الجهود التي يبذلها اليهود بالزراعة في فلسطين من أجل إنعاش إقتصاد الدولة العثمانية وتقدمها شرط احترام السيادة العثمانية وقوانينها [4].

9. في عام (1901م) توجه هرتزل إلى استنبول في ثالث زيارة له لعاصمة الدولة العثمانية، حيث قابل السلطان عبد الحميد الذي وافق على مقابلته–بصفته صحفياً يهودياً بارزاً وليس بصفته رئيساً (للمنظمة الصهيونية العالمية) وفي ذلك اللقاء أشار هرتزل إلى المساعدات المالية التي يمكن أن يقدمها اليهود لتصفية الديون العثمانية المقدرة (بمليون ونصف المليون جنيه، كما عرض عليه توسطه لإيقاف حملات صحف جمعية–تركيا الفتاة على السلطان في أوروبا، لكن السلطان عبد الحميد رفض فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين،مع موافقته على هجرة يهودية إلى آسيا الصغرى والعراق مقابل دفع الديون المترتبة على الدولة العثمانية[5].

10. في عام (1902م) قام هرتزل بزيارته الرابعة لكنه لم يستطع مقابلة السلطان ولكنه اجتمع مع بعض مسشاريه الذين أكدوا له أن الدولة العثمانية هي التي ستعين المناطق التي يسكنها

1حسّان حلاق–موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية–ص113–117

2كامل ميم أوكي–السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونيه والعالمية والمشكلة الفلسطينيه–ص51

3حسّان حلاق–مصدر سابق–150–151

4نفس المصدر–ص154

5نفس المصدر–ص175–177

اليهود في آسيا الصغرى والعراق–باستثناء فلسطين–وفي نفس العام قام بزيارته الخامسة دون أن يتوصل إلى نتيجة تذكر[1].

11. سعى هرتزل قبل وفاته (1904م)إلى توسيط الدوائر الإيطالية، حيث طلب من الملك الإيطالي أن يراسل السلطان عبد الحميد للوصية باستعمار فلسطين، ولكن السلطان العثماني ظل على موقفه المعارض للحركة الصهيونية،وأكدت حكومته في ذلك العام على قرارها–منع بيع الأراضي والعقارات في فلسطين إلى اليهود من جميع الجنسيات–لأن معظم اليهود الأجانب كانوا يأتون إلى فلسطين لشراء الأراضي والإقامة الدائمة[2].

12. بعد تدهور اوضاع اليهود في روسيا عرض عدد من أثرياء اليهود على السلطان عبد الحميد مبلغ (10) ملايين جنيه استرليني وفي مقابل امتلاك فلسطين (فرفض) وبهدف الإلتفاف على رفض الحكومة العثمانية المستمر لمشروعها قامت المنظمة الصهيونية بالإتصال ببعض المسؤولين الأتراك وفي مقدمتهم رشيد باشا –متصرف القدس– الذي خضع لشهوة المال الصهيوني، وأصدر عدة قرارات مخالفة للقوانين الصادرة عن الحكومة العثمانية[3].

13. نتيجة استيائه من تنامي حالات الرشوة والفساد قرر السلطان عبد الحميد وقبل فترة قصيرة من خلعه عن الحكم، زيادة الإهتمام بالمناطق الفلسطينية ولا سيما منطقة (القدس)، حيث طرح عدة مشاريع زراعية ومالية لمواجهة المستثمرين والمرابين اليهود والإقطاعيين على السواء، إلا أن هذه السياسة الإقتصادية التي اتبعها السلطان (جاءت متأخرة) ولم تخرج هذه المشاريع إلى حيز الوجود [4].

وهكذا فإن المصادر التي تم شراء الأراضي منها للإسيتيطان تنوعت وتعددت فمعظمها من أصحاب ملاك الأراضي غير المسلمين، ومن أبناء عائلات الأعيان في فلسطين، وأبناء العائلات الفلسطينية المعروفة في فلسطين، حيث إن من هذه العائلات كانت قد باعت للحركة الصهيونية (500000) دونم، ونسبة انتقلت إلى شركات الإستيطان بواسطة الحكومة العثمانية نفسها، ونسبة من الفلاحين في المنطقة وهي اقل نسبة، والمساحة الأكبر من أراضي فلسطين (2500000) دونم كانت واقعة ضمن ملكية السلطان عبد الحميد المعروفه (الجفتلك السلطاني) وقد أجبر على التنازل عنها، التي صارت تعرف بالأراضي المدورة، بعد أن فرضت عليه حكومة الإتحاد والترقي التنحي عن العرش عام (1909م) وقد حاولت

1نفس المصدر –ص182وص185

2نفس المصدر –ص197–189

3نفس المصدر –ص205–208

4حسان حلاق–نفس المصدر –227–228

حكومة الاتحاديين بيع هذه الأراضي المدورة في المزاد، لحل الأزمة المالية التي كانت تعاني منها، ما فتح الباب واسعاً أمام الحركة الصهيونية الإستعمارية لاستهدافها[1].

1بتصرف الباحث من عدة مصادر –منهاعادل مناع–تاريخ فلسطين في العهد العثماني–ص222 –ص 392–394–ومنها نائله الوعري –موقف الولاة والعلماء والأعيان والإقطاعيين في فلسطين–392–394وص401–405

المبحث الثاني :الانتداب البريطاني وأحوال المجتمع الفلسطيني والحالة النضالية

مقدمة :

إن منطلقات الفكرة الصهيونية–إقامة كيان يهودي عبر الهجرة والإستيطان–لا يستقيم فهمها بمعزل عن محيطها الأوروبي، فإن التجسيد العملي للمشروع الصهيوني لا تتضح معالمه من دون الربط الجدلي بين بنائه ونشاط مؤسساته، وكذلك بين بروزه والظواهر السياسية التي واكبت ذلك، زماناً ومكاناً

وبناءً عليه فلا بد من الربط الجدلي بين الظواهر الرئيسية التي حكمت تاريخ الشرق الأوسط الأدنى خلال القرن الأخير لفهم شمولي للمشروع الصهيوني، وعبر هذا الربط يمكن إستنباط العلاقة الجدلية بين تلك الظواهر، وبالتالي تحديد دور الإمبريالية الأوروبية، والبريطانية منها تحديداً في صوغ المشروع الصهيوني، فكراً وممارسة،وبناءً عليه يمكن فهم الدور المنوط بالمشروع الصهيوني في المنطقة، على أرضية التطورات الجارية فيها، إذ لا شك في أن العامل اليهودي كان ذا أهمية في تشكل الظاهرة الإستعمارية والإستيطانية في فلسطين، فإن العامل الإمبريالي يبقى الحاسم في تقرير مجرى الأمور أي العامل القائد في جدل العلاقة بين أطراف الصراع الذي نشب في فلسطين جراء المشروع الصهيوني[1]

وبالنظر إلى مسار الأحداث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،وبصورة خاصة نهايته،تبرز أربع ظواهر متفاعلة ومتشابكة، وتفاعل هذه الظواهر في عملية صراعية، أنتج الوضع القائم في المنطقة عبر تجليات سيرورة الصراع فعلى الصعيد الإستراتيجي العام احتدم التناقض بين ظاهرتين تشكلتا عبر فترة زمنية طويلة، وراحتا تقتربان من حسم هذا التناقض بصورة جذرية وهما:

1. انحلال السلطنة العثمانية: آخر الإمبراطوريات الإسلامية في القرون الوسطى –وأثر ذلك في الأراضي الواقعة تحت حكمها،فعلاً أو ظاهراً،وعلى مصير الشعوب المنضوية في إطارها، رغبةً أو قصراً وتكالب الإستعمار الأوروبي على تقسيم أراضي السلطنة، بعد أن ظلت قواه تعمل على تكريس نفوذها في تلك الأراضي، عبر الإمتيازات أولاً، ومن خلال التدخل المباشر لاحقاً.
2. تفاقم ازمة الرأسمالية الأوروبية، ومعها راحت تتصاعد محاولات المراكز الإمبريالية لتصدير أزمتها للخارج، فاصطدمت هذه المحاولات على أرضية تناقض المصالح، وأدت إلى الحرب العالمية الأولى وانحلال السلطنة العثمانية[2]

1الياس شوفاني–الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ –مؤسسة الدراسات الفلسطينية–بيرون ف6سبق ذكره–6

2الياس شوفاني–مصدر سبق ذكره–ص13

وعلى خلفية الظاهرتين السابقتين، ومع مسار تجليات حسم التناقض بينهما برزت ظاهرتان أخريان دخلتا في تناقض تناحري بينهما لتنفي إحداهما الأخرى وهما:

أ. ظهور الحركة القومية العربية: على خلفية إنحلال السلطنة العثمانية، وتبلور الوعي الذاتي العربي لخصوصية الأمة العربية، وبالتالي ضرورة التعبير عن هذه الخصوصية في دولة قومية موحدة

ب. بروز الحركة الصهيونية السياسية، ساعية لإقامة دولة يهودية في قلب الوطن العربي، وبالتعاون مع الدول الإستعمارية، وبالتالي من خلال المشروع الإمبريالي العام إزاء المنطقة وفي هذا الإطار يبرز الدور الصهيوني الذي أوكلت إليه من خلال مشروعه، ولاحقاً عبر كيانه السياسي، مهمة التصدي للحركة القومية العربية، والعمل على ضربها وإحباط نضالها من أجل الإستقلال والوحدة، ويتمثل ذلك في بناء كيان إستيطاني صهيوني كقاعدة عدوانية، همها سواء بالتدخل المباشر أو غير المباشر، عدم تحقيق الحركة القومية العربية لأهدافها،لترسيخ واقع التفتت والتبعية والتجزئة في العالم العربي[1].

المطلب الأول : الترتيبات والمؤامرات الدولية لإقامة دولة إسرائيل :

كانت الرتيبات لإقامة قاعدة بشرية عسكرية معادية معاداة مطلقة للعرب والمسلمين في فلسطين، قد بدأت في أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأعلنت بريطانيا رسمياً ومن خلال ((وعد بلفور)) قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى–إلتزامها بهذه القاعدة تحت إسم –إقامة وطن قومي يهودي–وكان نابليون في أواخر القرن الثامن عشر، يحمل مشروعاً مشابهاً يرمي إلى زرع اليهود في فلسطين، وإقامة قاعدة تشكل امتداداً لأوروبا هناك[2].

في الزمن الإستعماري المباشر عندما كان الإسلام لا زال قريباً من النفوس لاقى الإستعمار البريطاني، والمخططات اليهودية العالمية الأمرين في استيطان فلسطين وفرض الهجرة على أهلها، بتمسك الفلاح بأرضه، وهبت الجماهير للجهاد، وقامت ثورات وانتفاضات فاقتضى ذلك على ((دولة الإنتداب البريطاني)) أن تحكم فلسطين بما لا يقل عن مائة ألف جندي مدجج بالسلاح[3]

وفي هذا السياق عرض الزعماء الصهيونيون على الحكومة البريطانية تنظيم وحدات عسكرية من المتطوعين اليهود لمشاركة القوات البريطانية في عملياتها في فلسطين[4].

1الياس شوفاني–نفس المصدر–ص13–14

2منير شفيق–الإسلام وتحديات الإنحطاط المعاصر–ص107

3المصدر السابق–ص160–161

4خيريه قاسميه–مصدر سابق– 294

ولكن كل ذلك تم ضمن ترتيبات ومؤامرات دولية (معاهدات واتفاقيات)عديدة ومنها:

أولاً: مراسلات-الشريف حسين-مكماهون

عشية نشوب الحرب العالمية الأولى كانت الحكومة البريطانية تجري إتصالات بالشريف حسين بن علي-أمير مكة-بقصد استمالته وكسب العرب إلى جانبها وتشجيعهم على الثورة ضد الحكومة العثمانية، واستغلت بريطانيا تطلع العرب إلى الإستقلال عن الدولة العثمانية وتحقيق أمانيهم القومية في الوحدة والحرية، وشجعهم على الثورة ضد الحكومة العثمانية مقابل وعود بالإعتراف بدولة عربية مستقلة ضمن حدود لا شك في أن فلسطين كانت داخلة فيها، وفي هذه الأثناء كان القائد التركي يفتك بالوطنيين والزعماء العرب والفلسطينيين ويرسلهم إلى أعواد المشانق، مما دفع الشريف حسين إلى التعجيل في ثورته ضد الأتراك وكان ذالك عام(1916)[1]، وقد سميت المراسلات بهذا الإسم(لأنه جرت بين الشريف حسين وهنري مكماهون).

ثانياً: معاهدة سايس -بيكو

بينما كان النشاط الصهيوني يتزايد في فلسطين بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني- سعت الدول الأوروبية لإقتسام الدولة العثمانية،والتي كانت مظاهر تدهورها وانهيارها بادية للعيان وهكذا توصلت كل من بريطانيا وفرنسا في 16-أيار-1916م-إلى عقد معاهدة سرية لإقتسام المشرق العربي فيما بينها،وعرفت هذه المعاهدة باسم (معاهدة سايس بيكو) نتيجة محادثات دارت بين ممثل بريطانيا-سير مارك سايكس-وممثل فرنسا-مسيو جورج بيكو-وبموجب هذه المعاهدة، قسمت فرنسا وبريطانيا المشرق العربي إلى خمس مناطق باستثناء-شبه الجزيرة العربية[2].

تعددت بنود الإتفاقية (التي هدفت إلى تكريس التجزئة) ولكن سأشير إلى البند الخاص بفلسطين {{سلخت فلسطين عن المشرق العربي وحددت لها- بالتداول- مصيراً مغايراً لباقي الأقطار،وذلك كخطوة أولى لتهيئتها لمخطط الوطن القومي اليهودي والإنتداب البريطاني في المرحلة الثانية}}[3].

1فلسطين تاريخها وقضيتها-مؤسسة الدراسات الفلسطينيه-45

2 فلسطين تاريخها وقضيتها-مؤسسة الدراسات الفلسطينيه-ص46

3المصدر السابق- ص48

أحوال المجتمع الفلسطيني من الناحية الإقتصادية :

1. إن الهجرة اليهودية كانت فوق طاقة البلاد على الإستيعاب، حتى أدت إلى زيادة عدد العمال العاطلين عن العمل، وأوجدت في البلاد أزمات إقتصادية.
2. إنه كان من الضروري اخذ رأي الجمعيات غير اليهودية من أهل البلاد في مسائل الهجرة، ريثما تنشأ حكومة نيابية تهيمن على شؤون المهاجرة.
3. إن اليهود ينظرون إلى الهجرة من الناحية السياسية دون الناحية الإقتصادية، وإن من شأن هذه الهجرة أن توجد مخاوف لدى العرب.
4. إن اليهود –بعكس ما يدعون–يعملون ويشتغلون لأنفسهم فقط، ولديهم عقيدة راسخة ومبدأ مقرر بأنه يجب عدم تشغيل العامل العربي في المشاريع اليهودية، مهما كانت الظروف والعوامل، حتى ولو أدى ذلك لإهمال هذه المشاريع وتركها بتاتاً1.

أما من الناحية الإجتماعية :

1. عند التعرف على أنواع المهاجرين هناك خليط من البشر متباين المشارب والمآرب، يختلف بعضه عن بعض في اللغة والعادات والثقافة.
2. إن العرب الذين إحتفظوا بقوميتهم وكيانهم الديني والإجتماعي منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً، وأن دينهم وعاداتهم لا تتفق مع عادات هذه الشعوب المتنافرة التي لفظتها الأمم، وأن الشيوعية والإباحية التي يحمل مبادئها شباب وشابات اليهود المهاجرين، لا يمكن أن تجد لها مكاناً في الوسط العربي.
3. حملهم إلى فلسطين ألوان من الحضارة الأوروبية المزيفة، حيث إن السرقات والإحتيالات والتزوير وتزييف النقود، كل هذه أمور لم تكن معروفة في فلسطين العربيه، حيث إن سجلات المحاكم أصبحت مليئة بمثل هذه الجرائم بعد نزول اليهود فيها2.
4. إتضح للعرب عامة وللعرب الفلسطينيين خاصةً أن هناك مؤامرة حيال مصير البلاد العربية والأمة العربية، ومصير مستقبل فلسطين كأرض وشعب فكانت هناك العديد من المواقف والتحركات.

1المصدر السابق–ص77

2المصدر السابق–ص82

الموقف العربي :

في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى كان لجهود المثقفين والنشيطين سياسياً من أبناء الشام الدور المؤثر في إنبثاق الحركة العربية الحديثة، داخل الدولة العثمانية وخارجها، وعملوا معاً في مجلس المبعوثين والجمعيات السياسية من دون تمييز أو تفريق، وجاءالعمل لمواجهة الخطر الصهيوني عاملاً آخر في تقوية الروابط القومية بين أبناء بلاد الشام[1].

- كانت فلسطين مشمولة في الميثاق الذي وضعه زعماء الجمعيات العربية في دمشق ويتضمن الشروط التي وضعها زعماء العرب بتحقيقها، كي يقوموا بثورة يعلنها الشريف حسين بالتحالف مع بريطانيا العظمى، وقبل مكماهون، بالحدود التي وضعها الشريف حسين[2]
- ساهم أبناء المنطقة العربية جميعاً في الثورة العربية ولم يحل الكشف عن إتفاقية (سايكس بيكو) أو نشر تصريح (بلفور) دون إستمرار المشاركة العربية في أحداث الحرب العالمية الأولى[3].
- قامت تظاهرات في كل مكان، تنادي بشعار الوحدة من طوروس إلى رفح،كما قام في القدس النادي العربي والمنتدى الأدبي، واشتركا في هدفين–الوحدة مع سوريا–ومكافحة الصهيونية–واكتسب الأول شعبية واسعة عن طريق جريدة سوريا الجنوبية، وهو الإسم الجديد الذي بدأ يستعمل في فلسطين[4].
- مؤتمر السلم الذي سيتم عقده في باريس، ليحقق للعرب الإعتراف بمطلبهم بالإستقلال، او على الأقل حق تقرير المصير الذي أعتبر مبدأ لتسوية ما بعد الحرب، وترأس فيصل بما أنه ممثل لوالده الوفد العربي الوحيد الذي دعي إلى مؤتمر السلم، وتقدم فيصل بمذكرة تتضمن طلب الإستقلال للشعوب العربية كافة في آسيا إعتباراً من خط الإسكندرون وديار بكر حتى المحيط الهندي غرباً، وتدخل فلسطين ضمن هذه الحدود[5].
- عقد المؤتمر العربي الأول في القدس، وذلك لتعزيز موقف الوفد العربي في باريس،وتم إقرار ميثاق وطني، بنوده:

~فلسطين هي سوريا الجنوبية وجزء لا يتجزأ من سوريا.

1خيرية قاسمية–سوريا والقضية الفلسطينية في الفترة ما بين الحربين(1918–1939)–ص169

2خيرية قاسميه–المصدر السابق–ص170

3نفس المصدر–ص170

4بيان نويهض الحوت–القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين–1917–1948–بيروت مؤسسة الدراسات العربية1981–ص86–87

5عوني عبد الهادي–أوراق خاصة–إعداد خيرية قاسمية(بيروت منظمة التحرير الفلسطينية)مركز الأبحاث1974–ص30

~ الإستقلال التام لسوريا جميعها بلا حماية ولا وصاية ولا إحتلال، وضمن الوحدة العربية.
~ رفض وعد بلفور ،ورفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين؟
~ قرر المؤتمر إرسال وفدين؛ الأول إلى باريس للمطالبة بحق تقرير المصير ورفض دعوى الصهيونية، والثاني إلى دمشق لتبليغ الميثاق إلى رجال الحركة العربية وطلب تأييدهم، وقد منعت السلطات الوفدين من السفر[1].

الموقف العربي الفلسطيني :

اتخذ الفلسطينيون منذ الأيام الأولى للإنتداب البريطاني شكلين من المقاومة في العمل السياسي المقاومة السلمية المدنية ~والمقاومة الثورية المسلحة~حيث نشأت خلافات بين الأحزاب السياسية في فلسطين لأسباب متعددة وأهمها دور الإنتداب البريطاني في هذه الخلافات(جدلية سياسية).

المطلب الثاني : نشأة وتطور الأحزاب السياسية فترة الإنتداب البريطاني

كان من المفروض وحسب المنطق التاريخي،أن يفرز التحدي الجديد رد فعل مناسب، أي من المفروض أن يطور الفلسطينيون وخاصة قياداتهم ردود الفعل التي تضمن سلامة البلاد وتقيها شر الصهينة والهيمنة البريطانية، وتسريب الأراضي للصهاينه كان يجب أن يقابله إنشاء الصناديق المالية الكفيلة بضمان بقاء الأرض في يد العربي، وتشجيع البريطانيين للصهاينة على الهجرة كان يجب أن يقابله إستعداد عسكري يردع البريطانيين ويخرجهم من البلاد، وذلك كان يتطلب التنظيم والتدريب والإعداد وما يصاحب ذلك من إستعداد للتضحية بالمال والجهد والوقت والنفس. إن رد الفعل الضعيف تاريخياً يعني أن القوة المعاكسة تتغلب، حيث تتصرف القوة بمنطق الأمر الواقع الذي يجب تغييره بالطريقة الملائمة، بينما ردة الفعل الضعيفة تتصرف بطرق يرفضها الواقع ويسير باستقلالية عنها، إن إستجداء القوة المسيطرة ما هو إلا إعتراف بالواقع وهروب من المواجهة[2].
حيث يقول رياض الأسطل أن أحزاب العشرينيات من القرن الماضي قد نشأت في مناخ إقليمي ودولي مختلف عن المناخ الحالي وأن ذلك المناخ قد انعكس سلبياً على الأداء الحزبي في ذلك الحين، ومن أبرز ملامح ذلك المناخ، إن الأحزاب القديمة قد نشأت في ظل حكومة إنتدابية

1خيرية قاسميه–نقلاً عن بيان نويهض الحوت–القيادات والمؤسسات السياسية ص97–نقلاً عن أكرم زعيتر أوراق خاصة عير منشوره محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية–مجموعة 1–وثيقه6–3–5–شباط 1919
2عبد الستار قاسم–سبق ذكره–ص15

غير وطنية، وإن الوسط العربي والإقليمي كان يمر بحالة من الإضطراب والفوضى السياسية، ومحاولات إعادة التشكل، كذلك كانت حكومة في ظل أنظمة لا يعول عليها كثيراً في مجال العمل الوطني، ومهما يكن من الأمر، فقد أسس عدد من الجمعيات والأحزاب السياسية كان أولها ظهوراً الجمعية الإسلامية الوطنيه[1].

كذلك شهدت مرحلة الثلاثينيات مجموعة من التطورات السياسية التي ساعدت على تطور الرؤية،كذلك شهدت مرحلة الثلاثينيات مجموعة من التطورات السياسية لدى الفلسطينيين،كما ساهمت في خلق تعددية حزبية على أسس جديدة، ومن بين هذه التطورات تأكد رجالات الحركة الوطنية أن بريطانيا هي العدو الأكبر للشعب الفلسطيني، وارتفاع وتيرة العمل الدبلوماسي الفلسطيني، والتفكير الجدي في أساليب نضالية جديدة وإحساس جيل الشباب أن أسلوب المجلس والنشاشيبية لم يعد يناسب طبيعة المرحلة النضالية[2].

لسد مرحلة الفراغ ، كان من المتوقع أن ينشط العديد من الأشخاص في مختلف المواقع في سبيل حشد الطاقات باتجاهات محددة، ولأن مرحلة الفراغ عبارة عن مرحلة تيه وبحث عن الذات والهوية والمستقبل فإنها تشهد إجتهادات كثيرة وتتبلور في أطر مختلفة، كالجمعيات الخيرية، والأحزاب السياسية، والتنظيمات السرية[3].

- تأسست الجمعية الإسلامية المسيحية، التي أعلنت أن هدفها المحافظة على حقوق أبناء الوطن المادية، والأدبية، وترقية شؤون الوطن الزراعية والإقتصادية والتجارية وإحياء العلم وتهذيب الناشئة الوطنية، فتحت الجمعية خمسة عشر فرعاً لها في مختلف المدن، وأخذت على عاتقها مهمة تقديم الإحتجاجات للسلطة المحتلة بشأن تصريح بلفور، وإقامة دولة يهودية في فلسطين، والهجرة الصهيونية المتواصلة[4].

أثارت هذه الجمعية وفروعها إهتمام السلطات البريطانية، مما دعا حاكم إداري نابلس إلى وصف أهدافها بأنها سياسية وتعمل على إستقلال فلسطين،لكن الجمعية لم تكن قادره على تخطي عملية الإحتجاج وركنت بالتالي منتظرة فشل جهودها[5].

1رفيق فهمي دواس–خلافات الأحزاب الفلسطينية في فترة الإنتداب–نقلاً عن–رياض الأسطل–الهوية السياسية والبناء الحضاري الطبعة الرابعة2008–ص187–188

2رفيق فهمي دواس–المصدر السابق –نقلاً عن–منويل حساسيان–الصراع السياسي داخل الحركة الوطنيةالفلسطينية–منشورات البيادرات–القدس1987–ص57

3عبد الستار قاسم–مصدر سبق ذكره–ص16

4عبد الستار قاسم–نقلاً عن –بيان الحوت–م س–ص81 عن أكرم زعيتر–أوراق خاصة محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية–المجموعة الثانية–الوثيقه رقم 1–القدس تشرين أول 1918

5عبد الستار قاسم–مصدر سبق ذكره ص16–عن بيان الحوت –عن أكرم زعيتر–ص81

- الحزب العربي: قام على هذا الحزب عدد من الشخصيات الفلسطينية المعروفة عائلياً حيث أعلن هذا الحزب أن أهدافه تتلخص في تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للمواطنين الفلسطينيين دون الإهتمام بالأمور السياسية، فكان نصيب هذا الحزب الفشل لأنه لم يول القضايا الأساسية إهتمامه ولهذا حل نفسه بعد أشهر قليلة من إنشائه[1].
- النادي العربي من أجل الدفاع عن الحقوق الوطنية وتحقيق الآمال القومية، رفع النادي شعار وحدة سوريا ومكافحة الصهيونية، وشعار بلادنا لنا، وكان من بين أعضائه، محمد أمين الحسيني، وأبو السعود العلمي، وخليل البديري، ويوسف ياسين...الخ حيث إن هؤلاء كانوا من جيل الشباب، لم يكن بمقدورهم قيادة مجتمع رجال ومجتمع عائلات ولذلك فشل النادي.
- المنتدى الأدبي: برئاسة جميل الحسيني،هدف هذا المنتدى إلى مكافخة الصهيونية، ووحدة سوريا،كان أغلب أعضائه أبناء العائلات المعروفة، كيوسف الخطيب وفخري النشاشيبي وحسن صدقي الدجاني وفؤاد النشاشيبي وصليبا خوري، هذا ولم يقم المنتدى في سبيل تحقيق أهدافه إلا بإحياء المناسبات،ففشل المنتدى.[2]

قامت العديد من الجمعيات والنوادي على أسس المقومات العائلية وانها كانت تضم أبناء العائلات التي يتكرر حضورها، وفي تلك الأحزاب والمؤتمرات التي تقوم عليها كانت تضم فرقاء وخصوم عائلية، أي أنها كانت تجمع بين مختلف التوجهات العائلية، عبارة عن إجتماع عائلي، وتنقية أجواء عائلية، هذا الأمر كان جلي الوضوح في المؤتمر السابع آخر المؤتمرات العربية الفلسطينية والذي عقد عام (1928م) حيث دعي إلى المؤتمر كل الخصوم العائليين وكل صنوف الشخصيات المتعاونة مع الإنتداب البريطاني والمنشغلة في عملية بيع الأراضي، ولكي يؤكد المؤتمرون حرصهم على تناسي الخلافات الشخصية،والأحقاد العائلية قرروا توسيع اللجنة التنفيذية، بحيث تتسع لكل الأطراف والألوان والأشكال، واشترك فيها العملاء والجواسيس [3]وسماسرة الأراضي.

أما الأشكال السياسية (الشبه حزبية) فقد لعب البريطانيون دوراً بارزاً في إيجادها، حيث وجدوا الفراغ السياسي، فحاولوا إستغلاله من أجل تعميق الخلافات في البلاد.

وعليها أمثلة كثيرة ولكن منها من يحمل إسم (الجمعية العربية اليهودية) و(الجمعية الإسلامية الوطنية) و(الحزب الوطني العربي) وهذا الحزب نشطت الصهيونية في إقامته،ووجدت من الشخصيات الفلسطينية متعاونين ،حيث حاول الحزب تنفيذ مآربه

1عبد الستار قاسم–مصدر سبق ذكره– ص16

2عبد الستار قاسم– نقلاً عن بيان الحوت–ص 84–86

3عبد الستار قاسم نقلاً عن–محمد عزت دروزه–حول الحركة العربية الخديثة–ج2–ص54–55

السياسية المنضوية على قبول تصريح بلفور تحت غطاء التطوير الإقتصادي، (وحزب الزراع) تحت حجج إقتصادية،حيث وصف البريطانيون رئيسه بأنه مخلص لهم (والحزب الحر الفلسطيني) وغيرهم، ومن الواضح أن هذه الأشكاليات السياسية لم تسطع إستقطاب الجماهير وذلك لسببين:

الأول: أن بعضها كان مدعوماً من البريطانيين ومتعاوناً معهم،وبالتالي لم يكن البديل للقيادات العائلية العاجزة.

والثاني:هو عدم قدرة البعض الآخر على طرح خيارات عملية لتحقق الخلاص الوطني[1]

المطلب الثالث : المقاومة الثورية والمسلحة في فلسطين :

- إنتفاضة النبي موسى: وقد تفجرت الأحداث بسبب2 تعرض أحد الصهيونيين للعلم السوري وصورة الملك فيصل، وكان يحملها المحتفلون بموسم النبي موسى، وكانت من أهم ردات الفعل المباشرة، التي شهدتها فلسطين ضد الصهيونية، ومخططات الإحتلال البريطاني في هذه الفترة،حيث قامت اضطرابات دامية، وانقلب الموسم إلى تظاهرات عنيفة، وإلى الإصطدام باليهود والبوليس البريطاني أدى إلى وقوع عدد من القتلى والجرحى بين اليهود والعرب3.

وهناك تعدد مصادر حول (موسم النبي موسى) منها:

بينما كانت وفود القرى محتشدة بالقدس للمشاركة في هذا الموسم الديني السنوي، وخطب في هذه الحشود عدد من رجالات فلسطين،مثل موسى كاظم الحسيني، والحاج أمين الحسيني، وعارف العارف، فألهبوا حماس الجماهير، حيث تتطور إلى مهاجمة الجماهير لليهود في الخليل، وكان أن انفجر الموقف واتسعت الإشتباكات لتشمل مدينة القدس،اسفرت عن خمسة قتلى من اليهود واستشهاد خمسة من الفلسطينيين4.

انعكست رغبة الناس في مقاومة التآمر ضدهم في انتفاضات كانت تنفجر بين الحين والآخر، حيث جاء الفلسطينيون من كل مكان إلى القدس في ذلك العام كما جرت العادة للإحتفال، وكما يبدو أن بعض الشباب القياديين حاولوا إستغلال المناسبة لتحقيق أهداف سياسية، وفعلاً قامت حملة توعية إشترك فيها، الحاج أمين وبعض القيادات حول موضوع

1عبد الستار قاسم- مصدر سبق ذكره-بتصرف-ص28-30

2خيرية قاسميه-سوريا والقضية الفلسطينيه-نقلاً عن جريدة العاصمة دمشق-22\3\1920-ص175

3فلسطين تاريخها وقضيتها-مؤسسة الدراسات الفلسطينية-ص61

4عدنان أبو عامر-نقلاً عن -عبد الوهاب الكيالي-تاريخ فلسطين الحديث-المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت-ص123

مسألة الإستقلال، وضرورة وحدة سوريا،حيث أثار اليهود العرب بمظاهرة مضادة، وكذلك فعل البريطانيون بإطلاق الرصاص فحصلت الإصطدامات الدامية وأحداث العنف، وبذلك تكون قد حصلت المواجهة بين اليهود وبين المتآمرين على مستقبلهم، وعلى الرغم من أن الإنتفاضة لم تتطور إلى ثورة، إلا أنها أفرزت قيادة موسى كاظم الحسيني الذي حكم عليه وعارف العارف غيابياً بالسجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة بتهمة تدبير الإضطرابات.1

- إنتفاضة يافا: في عام 1921م هجم الثوار2على مركز الهجرة الصهيوني في يافا،وعلى بعض المستعمرات اليهودية في يافا وطولكرم، وقد وقفت القوات العسكرية البريطانية والبوليس إلى جانب اليهود، كما وصلت إلى يافا بارجتان حربيتان بريطانيتان لإرهاب السكان واستمرت المعارك خمسة عشر يوماًوأسفرت عن مقتل (50) يهودياً وجرح (150) منهم، واستشهاد (50) فلسطيناً وعربياً، وجرح (75) منهم، ورافق الثورة اضطرابات وتظاهرات في سائر مدن فلسطين، وفي مصدر آخر عدد الشهداء والجرحى مختلف، أسفرت الأحداث عن مقتل (30) يهودياً و(10) من العرب، وتألفت على الأثر لجنة برئاسة السيد (توماس هايكرافت) قاضي القضاة في ذلك الحين، للتحقيق في أسباب الثورة3، ورأي آخر 4: وقعت شرارة الإنتفاضة عندما إعتدت مجموعة من اليهود المحتفلين بعيد العمال على الفلسطينين القاطنيين في حي المنشية بمدينة يافا،وحدث إطلاق نار على المارة العرب،الذين هاجموا بدورهم منازل اليهود وقتلوا (13) منهم وجرحوا (24) من أصل مائة ،ثم إتسعت الإشتباكات لتغطي أجزاءعديدة من شمال فلسطين، ومع إتساع الإنتفاضة خارج يافا، قام ثلاثة آلاف عربي بمهاجمة مستعمرة (بتاح تكفا) وتصدت لهم قوة بريطانية بمساعدة الطيران الذي قام بقصف المهاجمين،واسفر عن (28) شهيداً و(15) جريحاً فيما فقد اليهود(4) و (12) جريحا، ومن جهة أخرى قام اليهود بأسر العرب الموجودين عندهم في مستعمرة(بتاح تكفا) وقتلوا (50) منهم ووجد من بين القتلى من قتل حرقاً بماء الفضة، وبالآلات القاطعة، وكان بين الشهداء، نساء وأطفال، وبنات هتكت أعراضهن، وبُقرت بطونهن، وجُردن من

1عبد الستار قاسم–ص 30–مصدر سابق–نقلاً عن بيان الحوت—مصدر سابق ص120–121–

2فلسطين تاريخها وقضيتها–مؤسسة الدراسات الفلسطينيه–ص67

3إبراهيم وأمين وعمر–جهاد فلسطين العربية–ص171

4عدنان أبو عمر–نقلاً عن–خليل حسونة–الثورة الشعبية الفلسطينية1936–نموذجاً–المركز القومي للدراسات والتوثيق–غزه–ط1–2001– ص38

ملابسهن، وبلغت هذه الأخبار حد التواتر وثبتت بتقارير الأطباء1. وحسب الإحصاءات الرسمية البريطانية قتل من اليهود (47) وجرح(164) وقتل من العرب (48) وجرح (73) ويبدو أن هذه الأرقام أقل من العدد الحقيقي، ففي اليومين الأولين فقط قتل من اليهود (40) وجرح (130) كما يظهر أن الإحصائية لم تشمل الشهداء العرب (50) الذين قتلوا في مستعمرة (بتاح تكفا).2

- إنتفاضة البراق: إن حائط المبكى جزء من الحائط الغربي للحرم الشريف، وفي داخله من جهة ساحة الحرم القدسي غرفة يعتقد أنها المكان الذي ربط فيها البراق (مطية سيدنا محمد ﷺ) ليلة الإسراء، فعُرِف الحائط باسم (البُراق) وفي إعتقاد اليهود أن حائط المبكى جزء من الحائط الخارجي الغربي لهيكلهم القديم، فاعتادوا زيارته وإقامة الصلاة بإذن المسلمين الذين يعتبرون الحائط وجواره جزءاً من الحرم الشريف،وإن المادة 12 من صك الإنتداب قضى ببقاء الحالة الراهنة في الأماكن المقدسة على ما هي عليه،لكن اليهودإعتدوا على ذلك بأن جلبوا مساء 1928\9\23 يوم عيد الكَفارة عندهم، أدوات جديدة للمبكى، وأقاموا ستاراً يفصل بين النساء والرجال، ونفخوا في الأبواق،وكان هذا يناقض مبدأ الحالة الراهنة، وإنما ارادوا بذلك إختبار مدى تمسك الفلسطينيين بالحالة الراهنة، ووضعهم أمام الأمر الواقع، فألفوا جمعية حراس المسجد الأقصى، وآلوا على أنفسهم إلا الدفاع عن البراق والأقصى الشريف.3

وعم الهياج البلاد، فاصدرت السلطات تهدئة للمشاعر، أمراً لليهود بنزع الستار، فأبوا واعتدواعلى البوليس، وسارت حشود اليهود بتظاهرة صاخبة نحو الحائط حيث رفعوا العلم الصهيوني وهتفوا (الحائط حائطنا)، وفي اليوم التالي كان يوم المولد النبوي الشريف، خرج المسلمون من صلاة الجمعة بتظاهرة عنيفة نحو البراق،فعم الهياج ووقعت إشتباكات فردية، وفي الجمعة التي تلتها، غادرت الجماعات الهائجة ساحة الحرم، وقامت بهجمات في أماكن مختلفة، إمتدت من القدس إلى ضواحيها، وسرعان ما عم التوتر فلسطين كلها، وأسفر الهجوم العربي الفلسطيني في مدينة الخليل عن مقتل أكثر من (60) يهودياً، عدا

1عدنان أبو عمر–نقلاً عن –وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الإحتلال البريطاني والصهيونية–عن عبد الوهاب الكيالي–ط2–بيروت مؤسسةالدراسات الفلسطينية1988–ص20–21

2عدنان أبو عمر–في مقالته–المقاومة الفلسطينية ضد الإنتداب–وفي ص746–نقلاً عن–سامي الجندي–عربويهود:العداء الكبير–بيروت دار النهار للنشر1968–ص61

3–مؤسسة الدراسات الفلسطينية–ص75 فلسطين تاريخها وقضيتها

الجرحى، وفي نابلس كان هناك عدد من الجرحى اليهود، وامتدت الإضطرابات (الثورة) إلى بيسان، وحيفا، ويافا، وعكا، واستبسل الفلسطينيون في إقتحام المستعمرات اليهودية، وحدث هجوم في صفد أسفر عن وقوع نحو (50) يهودياً بين قتيل وجريح، وكانت القوات البريطانية تساعد اليهود على الفلسطينيين، واستقدمت السلطات البريطانية قوات من مصر على إستعجال، لحماية اليهود، وقد قدرت السلطات الرسميةإصابات اليهود بنحو(130) قتيل، و(340) جريحاً،بينما قدرت من العرب (116) قتيل و(240) جريحاً، واعترفت السلطات بأن معظم إصابات العرب كانت على أيدي القوات العسكرية.1

أصدرت المحاكم البريطانية في فلسطين، لمناسبة ثورة البُراق، حكماً بالإعدام على عشرين فلسطينياً، ثم حول الحكم عليهم إلى السجن المؤبد ما عدا ثلاثة (فؤاد حجازي، ومحمد جمجوم، وعطا الزير) واجهوا عقوبة الشنق في سجن عكا 17\6\1930 بشجاعة ورجولة وهتاف لوطنهم، وبعدها طبعاً لجنة تحقيق (لتقصي الحقائق) إسمها لجنة شو (السير والتر شو).2

على الرغم من أن عدداً من الفلسطينين دخلوا المعتقلات البريطانية، لأسباب وطنية قبل عام1929م، إلا أن إنتفاضة البراق ذات أهمية خاصة، لأن الإنتفاضة كانت كبيرة ومخيفة ودموية، وكادت فيما لو تم إستغلالها بشكل مؤثر من قبل الفلسطينيين أن تكون نقطة تحول تاريخية، لكن الفشل لم يلغ أهميتها وبقيت عنواناً لقدرة الشعب الفلسطيني على العطاء والتضحية والدفاع عن المقدسات، حيث تحولت أقوال الشهداء إلى جمل تاريخية ذات مدلولات وطنية، فما زال الشعب يردد كلمات فؤاد التي صاغها شعراً، وقيلت في الشهداء أشعار خلدتهم وأشادت بشهادتهم، والتضحية من أجل الوطن.3

ثورة (1936م)الشهيد (عز الدين القسام)رحمه الله:الشيخ عز الدين القسام سوري الأصل،من بلدة جبلة التابعة لقضاء اللاذقية،تلقى علومه في الأزهر، واشترك في ثورة العلويين في سورية، ثم هبط حيفا في 5\2\1922م واشتغل في التدريس في جامع النصر، كما اسس مدرسة ليلية لتعليم الأميين من المسلمين، وانضم إلى جمعية الشبان المسلمين، وكان رئيسها وحامل رايتها، وكان رحمه الله يحس (يشعر) بخطر الصهيونية، ويعلم أنها واصلة إلى ما تريد من أرض الوطن، فكان يدعو لإتحاد الكلمة، ولَم الشعث، ويبث الروح الوطنية في نفوس الناس، داعياً إلى الوحدة، منادياً بالعودة إلى تعاليم السلف الصالح، منددا بالإختلاف، منذراً بنتائج الشقاق والتمزق ورأى رحمه الله ((أن عرب فلسطين بحاجة

1 فلسطين تاريخها وقضيتها–مصدر سابق –ص75

2فلسطين تاريخهاوقضيتها–مصدر سابق–ص75–76

3 عبد الستار قاسم–مصدر سبق ذكره–ص45

إلى درس في التضحية)) يجمع كلمتهم ويجمع صفوفهم، فقدم نفسه قرباناً، وتواعد مع بعض أصدقائه على حمل راية الثورة، وتعاهدوا أن يقدموا حياتهم في سبيل أرض الوطن، وقد فطنوا إلى أن هذه التضحية ستحمل أكلهاوتنبت أثمارها، وأنها ستكون مقدمة لصراع عنيف، وجهاد رائع، يكون فيه للحق غلبة على الباطل1.

في الوقت الذي كانت تتزاحم فيه القيادات العشائرية على ولائم المندوب السامي،كان الشيخ القسام يعد رجالاً من أجل معركة شعبية مسلحة ضد البريطانيين والصهاينة، فأيقن أن عملية صهينة البلاد ليست مجرد نكتة، وإنما عبارة عن عملية تسير بطريقة مبرمجة ووفق خطط جاهزة، وايقن أن كل عمليات التهدئة للعرب الفلسطينيين ليست إلا محاولات للتستر على ما يجري بالخفاء، بشكل منظم كتسريب اليهود وتسهيل إنتقال الأراضي لهم وتسهيل عملية تنظيمهم وتدريبهم وتسليحهم ((ولهذا وجد أنه من السخف والتفاهة أن يلجأ العرب إلى بريطانيا يستجدونها من أجل الحصول على حقوقهم))ويجب الإعتماد على الذات2.

ومن منطلق أن ما أُخذَ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

خرج الشيخ عز الدين القسام ومعه ثمانية من رفاقه واصطدموا بقوة تفوقهم عدداً وعدة وسلاحاً وهم: الشيخ يوسف عبد الله،ومصطفى الزيباوي، وحنفي عطية أحمد، وحمد بو قاسم خلف، هؤلاء الأبطال تم لهم ما ارادوا برفقة الشيخ القسام، وأسلموا أنفسهم لحكم الله(فاستشهدوا) وارتقت أرواحهم إلى بارئها، وقبض الجند على كل من: الشيخ نمر السعدي، وداود الخطاب، ومحمود الزرعيني، ومحمد جابر، وكان ذلك في الثلث الأخير من عام (1935م)، هكذا مات الشيخ القسام رحمه الله ورفاقه، الميتة التي كانوا يريدونها (الشهادة) واستبسلوا حيث قاتلوا قتالاً مستميتاً باعوا فيه أرواحهم رخيصة، في سهل من سهول مدينة جنين.3

الواقع أن الثورة لم تبدأ في 19\4\1935م لحظة إستشهاد القسام ولكن منذ لحظة تشييع جثمان الشيخ الشهيد، حيث شيعه أهالي حيفا بنسائها وشيوخها رافعين الأعلام والرايات، حيث أتت حركة القسام ومن ثم استشهاده إلى تكبيل الحرية السياسية للزعامة الفلسطينية التي إعتمدت على أساليب الهدوء والتروي كوسيلة مُثلى لتحرير البلاد، وقد وجد الزعماء أنفسهم، متخلفين ثورياً أمام الناس، مما أجبرهم على تخفيف تقربهم من البريطانيين، وقد دفع هذا الأمر زعماء الأحزاب الفلسطينية إلى الإجتماع بالمندوب السامي وإبلاغه مطالب

1إبراهيم نجم وأمين عقل وعمر أبو النصر–مصدر سبق ذكره–ص178–179

2عبد الستار قاسم–مصدر سبق ذكره–ص47–4

3إبراهيم وأمين وعمر–مصر سبق ذكره–ص179

من المفروض تحقيقها وإلا أوقعت السلطة البريطانية هذه الزعامات في مأزق يصعب الخروج منه وقد يقضي على نفوذهم1.

إستمرت الثورة–ثورة القسام –لكن بحدة أقل ولكنها أخذت تكتسب زخماً قوياً بعد مقتل حاكم الناصرة عام (1937)م، حيث دار في هذه الفترة ما بين إنتهاء الإضراب الشهير _الذي دعا اليه أعضاء اللجنة العربية العليا (مدته كانت ستة شهور)_ والزخم الثوري الجديد بعض المتغيرات على رأسها اكتفاء بريطانيا بارسال لجنة تحقيق إلى البلاد، والتي كان من شأنها زيادة تمييع الموقف الشعبي2. وهناك عدة متغيرات على وضع الثورة سنتحدث عنها في بداية الباب القادم قبل حدوث النكبة.

مما قيل في الشيخ القسام ((وكذلك جعل الله من جثة القسام الهامدة وطناً يشعر بالحرية ويمهد لذكرى التضحيات،بل يا له من جسد لم يكد الموت يتلقاه حتى أفاض الحياة على هؤلاء الذين يعيشون على الأرض من غير أن يفطن واحد منهم إلى أضواء الحياة)).3

((ويا له من ميت ظلل جبينه الشاحب دُنيا الناس،وغمرها بالتضحية في سبيل الوطن، يا له ساكتاً في سكوتِه من البلاغة والبيان ما ليس في خطب الناس وبُلغاء العربية)).4

قصيدة للشاعر مطلق عبد الخالق5

يا شهيد الدين والوطن وعظيماً ثار لم يهن

أنت حيٌ في ضمائرنا أنت لا تفنى مدى الزمن

وباستشهاد الشيخ عز الدين القسام نطوي صفحة رائعة من صفحات الجهاد العربي الفلسطيني الموحّد،حيث ترك القسام الدنيا الزائلة واستقبل الآخرة الخالدة تاركاً لمن بعده جذور الثورة الخالدة ومفاهيم الوحدة والتوحد في الكلمة وعلى الحق والموقف، مناديا بالعودة إلى تعاليم السلف الصالح بالجهاد.

1عبد الستار قاسم –سبق ذكره–ص53

2 عبد الستار قاسم –سبق ذكره–ص61.

3 إبراهيم وأمين وعمر –مصدر سبق ذكره–ص 179

4إبراهيم نجم وأمين عقل–وعمر أبو النصر–جهد فلسطين العربية–ص179–180

5عبد الستار قاسم–مصدر سابق–ص52

المبحث الثالث : الاستعمار وردود الفعل العربية الشعبية وأثره على المجتمع الفلسطيني

المطلب الأول : نشوء الصهيونية وطبيعتها :

الصهيونية هي فكرة استعمارية عدوانية ظهرت في أوروبا في عصر صعود حركة الإستعمار العالمي والإستيطان الأوربي، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتبلورت في حركة سياسية منظمة في أواخر ذلك القرن،قامت الصهيونية على مزج الدين بالقومية، محولة اليهودية من مجرد ديانة سماوية إلى رابطة سياسية–دينية، تهدف إلى جمع يهود العالم فوق أرض شعب آخر في دولة يهودية خاصة بهم، وفي بحثهم عن الأرض المطلوبة للاستيطان الصهيوني، لم يقتصر تفكير بعض قادة الصهيونية على فلسطين وحدها–بل شمل ولو بتركيز أقل، بلاد عديدة أخرى في آسيا وإفريقيا وأمريكيا اللاتينية، ولكن الحركة الصهيونية عادت وحصرت هدفها الاستعماري الاستطياني في فلسطين وجوارها، بدعوى أن فلسطين هي أرض الميعاد التي وعد الله بها شعبه المختار.1

في القرن التاسع عشر تضافرت عوامل ذاتية في التجمعات اليهودية الأوروبية على قاعدة المسألة اليهودية، وعوامل أوروبية عامة في إطار المسالة الشرقية، لتُحرك (الفكرة الصهيونية) وتنتقل بها من المجرد إلى الملموس في (المشروع الصهيوني) العملي، وقد تبلورت الفكرة الصهيونية في حاضنة الأفكار الإسترجاعية،التي انتشرت في المناخ الأوروبي منذ القرن السادس عشر، وترعرعت في الأجواء السياسية التي سادت أوروبا في القرن التاسع عشر(أجواء الامبريالية)[2]

في الجوهر الصهيونية حركة أوروبية الجذور، فكراً وممارسة، إذ نشأت وترعرعت في أجواء القوميات الأوروبية، في القرن التاسع عشر، وقد غطت مقولاتها بخطاب ديني يهودي، ولأنها حركة مفتعلة ومصطنعة، كان لا بد من التمويه على الجوهر فيها، بمزاعم ومقولات زائفة سواءً لناحية المضمون في الفكرة السياسية ((الدولة القومية تحل المسألة القومية)) أو لناحية تجسيدها

1فلسطين تاريخها وقضيتها–مؤسسة الدراسات الفلسطينيه–ص26–27

2الياس شوفاني–الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949–مؤسسة الدراسات الفلسطينية—بيروت – ف6–ص5

في الواقع عبر الإستعمار الاستيطاني الذي سبقتها إليه الدول الأوروبية في بقاع متعددة من العالم،وقد تقدمت الصهيونية على قاعدة الاسترجاع من منطلق (شعب الله المختار) و(أرض الميعاد) و(عودة الشعب المختار إلى وطنه) أما في الممارسة العملية، فكان لا بد لحركة من هذا النمط أن تعتمد على أسلوب التآمر السياسي والدبلوماسي، وإستغلال التناقض بين القوى، لتمرير مشروعها، ذي الطبيعة المزدوجة (اليهودية والإمبريالية)[1]

المطلب الثاني : ردود الفعل الشعبية على المشروع الصهيوني (الإستعماري) :

عبر عدد كبير من كبار مُلاك الأراضي عن معارضتهم للمشروع الصهيوني، لما ينطوي عليه من تهديد لمصالحهم، ولكن هذا لم يكن مانعاً من أن يتم بيع أراضٍ على أيديهم، خاصة وأن معظمهم يقيم في المدن وفي خارج فلسطين غالباً[2].

أدى مشروع الإستيطان إلى إحتدام الصراع بين الفلاحين العرب والمستوطنين اليهود، علماً أن ردود الفعل الأولى، على هذا الإستيطان ظلت متقطعة، ولم يتخذ شكل معارضة واعية للمشروع الصهيوني أو تتخذ طابعاً سياسياً، وقد أرجع الكتاب اليهود أسباب هذه النزاعات إلى جهل المستوطنين باللغة العربية وعادات وطبائع العرب، أو إلى الأخطاء التي ارتكبها المستوطنون وأساليب الخداع والغش والرشوة التي اتبعوها في شراء الأراضي[3].

وقد كان لردود الفعل العربية ضد الهجرة والإستيطان اليهوديين التي راحت تأخذ شكل صدامات وهجمات على المستوطنات اليهودية، اثر واضح في إصدار القرارات والقوانين العثمانية الخاصة بمنع اليهود المستوطنين من الإستيطان في فلسطين، فالقوانين التي أقرتها الحكومة العثمانية عام (1887م) على سبيل المثال صدرت بعد قيام الفلاحين العرب المطرودين من (الخضيرة) و(بتاح تكفا) بمهاجمة قراهم المغتصبة التي أُجلوا عنها بالقوة، وفي نهاية عام (1906م) اضطرت السلطات العثمانية إلى نقل (رشيد باشا) الذي عين عام(1904م) متصرفاً للقدس، وأيد الهجرة اليهودية علانية، من منصبه نتيجة الشكاوى العربية ضده[4] .

وتصاعدت المواجهة بين الفلاحين العرب والمستوطنين اليهود مع وصول الدفعة الثانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين من روسيا وأوروبا الشرقية ما بين (1904-1905م) التي ينتمي معظم أفرادها إلى حركة (بوعالي تسيون) ورفعوا شعاري (احتلال الأرض واحتلال العمل) فقد قام

1الياس شوفاني-الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى 1949-مؤسسة الدراسات الفلسطينيه-بيروت-ف6-ص13

2خيرية قاسمية-النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه0ص62-63

3نفس المصدر-ص30-31

4حسان حلاق-مصدر سبق ذكره-ص232-وص234وص246و246وص250

مستوطنو هذه الموجة من طرد الفلاحين والعمال العرب من المستوطنات اليهودية التي كانوا يعملون فيها، وبدأوا حملة لتنظيم الحراسة اليهودية المسلحة للمستعمرات اليهودية، تكللت بتشكيل (نظام الهاشومير–الحراس اليهود–أو بداية حركة الدفاع الذاتي اليهودي[1].

ولم تنقطع المواجهة بين الفلاحين العرب الفلسطينيين والمستوطنين اليهود طوال السنوات التالية، وصارت تتعدى منطقة طبرية والجليل إلى المستوطنات القريبة من يافا، ففي أواخر عام (1914م) وقعت اشتباكات واسعة بين أهالي قرية (زرنوقة) ومستعمرة ديران (رحبوت) استخدم فيها السلاح ووقع بعض القتلى والجرحى من الطرفين[2].

ونتيجة تنامي الإحساس بالخطر الصهيوني راحت تظهر عام (1913م) جمعيات مناهضة للصهيونية في مناطق متفرقة من الدولة العثمانية من بينها (جمعية فلسطين) في بيروت التي تأسست على يد طلاب فلسطينيين في جامعة بيرو الأمريكية أبرزهم (أحمد سامح الخالدي) كما صارت تبرز جمعية للشبيبة الفلسطينية في عدد من المدن مثل يافا وبيروت واستانبول[3].

المطلب الثالث : موقف النواب العرب الفلسطينيين من المشروع الصهيوني :

أتاحَ العهد الإتحادي بعد (1908م) في تركيا الفرصة لليهود كي يمارسوا نشاطهم بحرية أكثر من قبل، وأخذ النواب العرب في مجلس المبعوثين يثيرون قضية فلسطين منذ عام (1909م) وقد كانت أسفرت عملية الإنتخاب للمبعوثين التي جرت عن فوز ثلاثة مرشحين عن متصرفية القدس يمثلون الأثار الإسلامية البارزة فيها هم–روحي الخالدي–وحافظ السعيد–وسعيد الحسيني– أما في ولاية بيروت فقد فاز عن لواء نابلس–الشيخ أحمد الخماش–وعن لواء عكا –الشيخ أسعد شقير[4].

نوقشت المسالة الصهيونية في جلسة المبعوثين للمرة الأولى عام (1911م) ودار خلال النقاش حوار حول ميزانية الدولة، وتولى إثارتها أحد نواب المعارضة التركية الذي انتقد سياسة جاويد وزير المالية المحابية للصهيونية، مستنتجاً أن الحكومة تنفذ سياسة الصهيونيين، وتسمح لهم بشراء الأراضي في فلسطين، حتى يتوصلوا إلى تأليف مملكة يهودية هناك، ومما يثير الإستغراب أن حملة المعارضة هذه (أنها لم تتعرض للعرب أصحاب العلاقة المباشره بالموضوع)

1خيرية قاسمية–سبق ذكره–ص38

2خيرية قاسمية–مصدر سابق–ص197وص198 ومحمد عبد العزيز عوض–مقدمه في تاريخ فلسطين–ص135

3محمد عبد العزيز عوض–مقدمه في تاريخ فلسطين الحديث–ص126–128

4خيرية قاسمية –مصدر سابق–ص65

ومن جهة أخرى–أن النواب العرب لم يأخذوا المبادرة في هذه المناقشة، واكتفى روحي خالد – مبعوث القدس– بإبداء الإعتراض على دفاع (مبعوث سلانيك) عن ولاء اليهود لعثمانيتهم[1].

وفي الجلسة التي عقدها مجلس المبعوثين عام (1911م) شَنَ روحي الخالدي حملة عنيفة على الصهيونية، لأنها ضارة بمصالح العثمانيين في فلسطين، وبين حافظ السعيد –مبعوث القدس الثاني–أن حركة الإستعمار اليهودي في فلسطين مستمرة منذ ثلاثين عاماً عندما كان عددهم في ذلك الحين (10000) يهودي في ذلك الحين وبلغ عددهم اليوم (100000) ويملكون (100000) دونم من الأراضي، اشتروها بمساعدة أغنياء اليهود رغم الحظر المفروض، مطالباً الحكومة بأن تعمل على توطين اليهود في المناطق الأخرى (غير فلسطين) بشرط أن يقبلوا الجنسية التركية[2].

وفي الإنتخابات لمجلس المبعوثين التي جرت عام (1912م) بعد أن قرر الإتحاديون حل المجلس للمعارضة التي كانوا يواجهونها وبخاصة –الحرية والإتلاف–فاز عن كل متصرفية القدس كل من–روحي الخالدي–وعثمان النشاشيبي–وأحمد عارف الحسيني، وفاز في ولاية بيروت أسعد شقير–عن لواء عكا–وأحمد خماش عن لواء نابلس–وكانت الحملة الإنتخابيه في فلسطين مناسبة –لإظهار المعارضة العربية للصهيونية–ولكنها لم تتلون باي طابع حزبي، فقد وجهت الدعوة لانتخاب مرشحين يقفون في وجه خطر المهاجرة اليهودية ورفع المظالم عن المعاناة التي يعانيها المزارع العربي الفلسطيني والأخذ بيده بصرف النظر عن كونهم اتحاديين أو غير اتحاديين[3].

وفي انتخابات الدورة الثالثة والأخيرة التي جرت عام (1914م) فاز عن متصرفية القدس كل من–راغب النشاشيبي–وفيض الله العلمي–وسعيد الحسيني– وجميعهم من أنصار (جمعية الإتحاد والترقي) كما فاز في ولاية بيروت كل من–عبد الفتاح السعدي– وامين عبد الهادي –عن لواء عكا–وتوفيق حماد –عن لواء نابلس، ومع أن مبعوثي فلسطين عن المجلس قد وعدوا ناخبيهم (بأن يبذلوا جهدهم لإعادة القيود القانونية السابقة والتي كانت تحول دون امتلاك اليهود في فلسطين) إلا أنهم خيبوا كما يبدوا الآمال التي انعقدت عليهم، وهو ما تجلى في ((التهمة)) التي انعقدت عليهم بأن احتفاظهم الشديد بالمبعوثية يحملهم على اختيار الصمت، فإنهم إذا جاهروا ضد الصهيونية فلا ينالون النيابة ثانية، لأن الصهيونين يضحون في إحباط مساعي خصومهم بكل مرتخص وغال[4].

1المصدر السابق–ص 90–91

2المصدر السابق–ص 101

3خيرية قاسمية–سبق ذكره–116–117

4خيريه–مصدر سبق ذكره–ص213–214وص299

المطلب الرابع : موقف الصحفيين الفلسطينيين من الاحتلال(الصهيوني) :

إن المراحل التي مرت بها الصحافة الفلسطينية وتطورها عبر العصور المتعاقبة لا بد وأن تشير بأن هناك عاملين اساسيين لعبا دوراً هاماً في التأثير على مجريات طور الصحافة الفلسطينية من حيث مفهومها ومضمونها وشكلها وبالتالي تطورها، وهذان العاملان بالتأكيد مرتبطان بالوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي الذي مرت به البلاد ، وهما[1]:

1. ظلامية العهد التركي فيما يتعلق بالنظام السياسي الذي كان متبعاً في البلاد العربية، ومن ضمنها فلسطين، وهذا العهد عرف بالجهل والتخلف سواء على صعيد التعليم او البحث العلمي أو تعميم الأخبار، ولهذا يقول أحمد خليل العقاد في كتابه (الصحافة العربية في فلسطين)–لعلنا نستطيع أن نتخيل واقع الصحافة الفلسطينية في هذا العهد ووعورة الطريق أمامها ومدى ما يمكن أن نطور داخل هذا الإطار.
2. العهد الاستعماري البريطاني الذي حل على فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الأولى عام (1917م) حيث توقفت الصحف وأعلنت حالة الطوارىء، وشهدت هذه الفترة بداية الصهيونية العملية في فلسطين، وتحويل البلد العربي (فلسطين) إلى (إسرائيل) كوطن لليهود.

1رضوان ابوعياش–أثر التطور الإجتماعي والتحدي السياسي على أداء الإعلام الفلسطيني–ص43

الفصل الثالث

النكبة الفلسطينية وبداية ظهور الجدل الديني والسياسي والمشاركة السياسية

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للنكبة من عام 1917-1948 :

المطلب الأول: الأوضاع والأخلاقيات ومستوى الوعي الديني للفلسطينيين قبل النكبة

المطلب الثاني: أنماط الحياة الاجتماعية والسياسية وأخلاقيات العمل الجماعي لدى الفلسطينيين

المطلب الثالث: المجازر الإسرائيلية بحق أهل فلسطين

المطلب الرابع: أحوال الشعب الفلسطيني بعد النكبة

المبحث الثاني: الجدل الديني والسياسي والقضية الفلسطينية

المطلب الأول: ظهور الجدل الديني والسياسي

المطلب الثاني: التعددية الحزبية في الاسلام

المطلب الثالث: موقف حركة فتح من الجدل السياسي والديني

المطلب الرابع: الإسلام السياسي والمسار التاريخي للإسلام السياسي

المطلب الخامس: الرؤية السياسية والفكرية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)

المطلب السادس: موقف حركة حماس من القوى الإسلامية ومن منظمة التحرير الفلسطينية

المبحث الثالث : منظمة التحرير والمشاركة السياسية

المطلب الأول: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

المطلب الثاني: الصراعات السياسية داخل منظمة التحرير

المطلب الثالث: التعددية الحزبية السياسية في فلسطين ونظام حكم الحزب الواحد

المطلب الرابع: الجدل بين مفهوم ثقافة الإشراك والمشاركة في نظام الحزب الواحد

المبحث الأول : الخلفية التاريخية للنكبة من عام 1917 – 1948 م :

مقدمة:

أصيب الفلسطينيون لدى انتهاء الحرب العالمية الأولى بخيبة أمل كبرى، وراودهم شعور بالتَّطير وطوق السوء، ولا سيما عندما انتشرت أنباء الاتفاقيات السرية بين الدول الغربية، وخصوصاً ما عرف عن وعد بلفور، وارتعب الفلسطينيون لما شاع من احتمالات إنشاء وطن قومي لليهود في بلادهم وأراضيهم، وكان ذلك ما توقعوه من أمر الصهيونية منذ الثمانينات من القرن الماضي، لكن الحكومة العثمانية على الرغم من ضعفها كانت على أقل تقدير، معارضة للصهيونية، تزامن ذلك مع مبادرة بريطانيا العظمى، أقوى الدول الاستعمارية في العالم إلى احتضان الصهيونية، وكانت صيغة وعد بلفور قد زادت من الطين بِله عندما أشارت إلى الفلسطينيين باعتبارهم (تجمعات غير يهودية) حتى ولو كانوا يشكلون وقتها 92% من السكان، ورفض الفلسطينيون رفضا باتا مقولة أن الارتباط اليهودي بفلسطين من زمن النبوءات.[1]

قد خول الصهاينة الأوروبيون المعاصرون حق السيادة السياسية، التي تبطل حق الفلسطينيين في وطنهم الذي ألفوه منذ قرون، وحنق الفلسطينيون على صلفة بريطانيا، التي رأت أن تمنح بلادهم إلى طرف ثالث، وازداد الشعور بخيبة الظن والوقوع ضحية الخداع بسبب ما كانت بريطانيا قد تعهدت به زمن الحرب للشريف حسين، ونظراً للتحالف العربي مع بريطانيا ضد الآستانة، وبعدها تم توقيع معاهدة فرساي وميثاق عصبة الأمم ، ورد الفلسطينيون على وعد

1وليد الخالدي–قبل الشتات–التاريخ المصور للشعب الفلسطيني 1876–1948 مؤسسة الدراسات الفلسطينية –بيروت–1987م–ص83

بلفور ونظام الانتداب المقترح ، بأن التصقوا أكثر فأكثر بالحركة الوطنية العربية بقيادة الشريف حسين .[1]

تعاظمت مخاوف الفلسطينيين في مناسبتين متزامنتين: في آب 1929م أُنشئت الوكالة اليهودية التي نص عليها نظام الانتداب، لتمثيل كل الجماعات اليهودية في العالم، من الصهاينة وغير الصهاينة معاً أما المناسبة الثانية فقد تمثلت في مظاهرة سياسية لم يسبق لها مثيل، ولم يكن هناك أي مبرر لها قرب حائط البراق المسمى يهودياً بالمبكى المجاور للحرم الشريف، التي أدت إلى إضرابات وأحداث دموية.

وتوالت الثورات والمؤتمرات والمفاوضات وتعيين لجان تحقيق الواحدة تلو الأخرى حتى عام 1936م، حيث كان الفلسطينيون في ثورة عارمة (الثورة الكبرى) امتدت حتى عام 1939م، إلى أن عقد مؤتمر لندن الذي لم يتوصل إلى تسوية ترضي الصهاينة والفلسطينيين.[2]

أخذت المشكلة الفلسطينية تسير بخطى سريعة تجاه ذروة الكارثة، ففي 29\تشرين الثاني\1947م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يوصي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة فلسطينية، مع وضع نظام دولي للقدس وضواحيها، فضلاً عن إنشاء اتحاد اقتصادي بين الدولتين، ذُهل الفلسطينيون وغيرهم من العرب من هول الصدمة، بالقدر نفسه الذي تهلل به الصهاينة والمتعاطفون معهم.[3]

في عام 1948م حدث ما اصطلح على تسميته النكبة، ثم مضى زمن كانت فيه فلسطين دورة اسطوانة في مقاهي الأرصفة العربية، ثم أتى زمن أصبحت فيه فلسطين نبرة شعب استعاد صوته وتحسس عضلاته، ثم أتى زمن أضحت فيه الحالة الفلسطينية بقعة زيت منتشرة، وبئراً فاغراً فاه، تحتشد عنده كل الدِلاء، على تزاحم وتدافع.. ثم أتت لحظة خيف معها على الجسد الفلسطيني من تيه شديد أشد هولاً من التيه الأول، إذ باتت الأم الفلسطينية قطة تنقل أبناءها من مكان إلى لا مكان، خلال أزمان تعاقبت وتداخلت.[4]

وقع الشعب الفلسطيني على مدى سِني الصراع في حالة عدم التوازن، فأكثر من لوم الآخرين أو الأعداء الخارجيين ولم يركز على أحواله الداخلية ليستفيد من أخطاء الماضي ويصحح مسيرة المستقبل، ولهذا وقع في أسر المهرجانات والخطابات والبيانات الرنانة التي تبدع في وصف الجبروت الفلسطيني والانتصارات الوهمية التي حققها ضد العدو، ويسهل على من يطلع على بعض الكتابات الفلسطينية أو خطابات القادة أو بيانات الفصائل أن يلمس مدى الوهم الذي

1وليد الخالدي–المصدر نفسه–ص84

2 وليد ألخالدي–المصدر نفسه– بتصرف–84–87

3وليد ألخالدي –المصدر السابق–ص305

4– محمد حسين شمس الدين–من النكبة على الدولة–أوراق ومناقشات–ص9

عشش في صفوف الشعب، لقد استمر الشعب وخاصة القيادات منهم بنسج أوهام الانتصار واستمرت إسرائيل في ابتلاع الأرض وبناء المستوطنات وبناء قدراتها على مختلف الصعُد.[1]

لقد ناضل الشعب الفلسطيني وكافح وجاهد عبر ثمانين سنة ونيف من أجل درء الخطر الصهيوني وإنقاذ البلاد، نزف الدم الفلسطيني غزيراً عبر مراحل تطور القضية الفلسطينية وسقط عشرات آلاف الشهداء وعشرات آلاف مضاعفة من الجرحى، تحمل الشعب الفلسطيني كل الآلام والأحزان من هدم البيوت وتخريب الزرع وحرق الشجر والاعتقالات والتعذيب والاعتداءات والتشريد والتشتيت وتحمل تقطيع الأوصال وسلب الأرض، والتحف السماء وتحمل آلام الصد والمنة والتشويه والملاحقة.[2]

لقد دفع الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً من أجل وطنه في مرحلة ما قبل عام 1948م ، هب الشعب الفلسطيني مراراً في مواجهة الأعداء، تارة على شكل أعمال احتجاجية كالمظاهرات والإضرابات والمهرجانات، وتارة على شكل ثورات مسلحة وقتال كما حصل عام 1936م.[3]

إن جميع الثورات والانتفاضات التي قام بها الشعب الفلسطيني في سنوات العشرينات والثلاثينات، حيث غلب عليها الاتجاه المعادي للصهيونية، أما النضال ضد السيطرة الاستعمارية (بريطانيا) فلم يتطور بالقدر الكافي وذلك عائد إلى طبيعة القيادة، التي تمثل الإقطاع، وكبار الملاك، الذين تعاملوا مع بريطانيا كحَكَم وطرف مُحايد في النزاع ما بين الشعب الفلسطيني والغزو الصهيوني، إلا أن خللاً كهذا أخذ في التلاشي في سنوات الثلاثينيات، فاكتسب نضال الشعب الفلسطيني نطاقاً شعبياً عاماً حقاً.[4]

في العقد الثالث جرت بعض التحولات الجدية على طبيعة حركة التحرر الوطني في فلسطين، رغم أن فئات القيادة بقيت حكراً على العائلات البرجوازية وكبار الملاكين، حيث تزايد دور الفلاحين والطبقة العاملة الناشئة وأخذ تأثيرها في تزايد ملحوظ تجاه النضال الوطني، وذلك عائد لزيادة الفرز الاجتماعي ولتعاظم خطر الغزو الصهيوني، ولتخاذل القيادة التقليدية التي تُراهن على دولة الانتداب في حل التناقضات في فلسطين، وأخذت ظاهرة الكفاح المسلح تشق طريقها ممثلة بالحركة القسامية كبديل لأسلوب العرائض والنضالات السلمية والوعود الكاذبة التي كانت تقوم بها بريطانيا.[5]

1عبد الستار قاسم–الطريق إلى الهزيمة–ص10

2عبد الستار قاسم–المصدر نفسه–ص11

3عبد الستار قاسم–المصدر نفسه–ص12

4مجلة الاداب–العددان 4,5–1988م–نضال الشعب الفلسطيني في العشرينات والثلاثينيات–ص82–83

5مجلة الاداب–المصدر السابق–مشاريع تقسيم فلسطين 1936–1947م–ص83

دخلت الحركة الوطنية في هذه المرحلة في طور النضال الهادف والواعي ضد نظام الانتداب البريطاني، وحددت كسب الاستقلال الكامل بصفته المهمة الأساسية لها وغدا هذا الاتجاه الجديد منذ بداية الثلاثينات العامل الذي حدد وهج الحركة التحررية الفلسطينية وأكسبها نطاقاً وأفاقاً أوسع.[1]

هذا الوضع المتفجر والذي شكل الرحم الذي نمت فيه حركة الشيخ عز الدين القسام، وبعدها الثورة الفلسطينية من 1936-1939م دفع حكومة الانتداب إلى اللجوء لتكتيك المناورة السياسية لوضع حد للحالة الثورية التي أخذت تتسع في الريف والمدينة، عبر تشكيل لجنة تحقيق برئاسة اللورد ببل والتي أوصت بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وحمايتها بوصفها أماكن مقدسة، بحيث تكون الدولتان مرتبطتين ببريطانيا، وقد رفض الشعب الفلسطيني توصيات هذه اللجنة واعتبرها استجابة للأطماع الصهيونية وإنجاحاً لوعد بلفور في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وطالب الشعب بالاستقلال الوطني وإنهاء الانتداب وإيقاف الهجرة وبيع الأراضي للمؤسسات الصهيونية.[2]

لقد أدركت الجماهير الفلسطينية أبعاد المناورة خاصة بعد نشر النتائج مما ساعد على تصاعد النضال الوطني، فاضطرت بريطانيا إلى إصدار الكتاب الأبيض والذي تضمن في بعض البنود مصلحة الشعب الفلسطيني دون تخلي بريطانيا عن إستراتيجيتها في فلسطين ، ففي عام 1946م حاولت مرة أخرى تمرير مشروع جديد بناءً على قرار من اللجنة الأمريكية-البريطانية (خطة الحكم الذاتي) من خلال تقسيم فلسطين إلى مقاطعتين، واحدة عربية وأخرى يهودية تحت إشراف بريطانيا، مع الاحتفاظ بمدينة القدس ومنطقة النقب خاصة ببريطانيا، وفي عام 1947م اضطرت بريطانيا لاتخاذ قرار بإدراج فلسطين على جدول أعمال دورة خاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة مطالبة بتحديد (موقف بشأن فلسطين) مما ترك الباب على مصراعيه لكل الاحتمالات بما في ذلك تمديد فترة الانتداب.[3]

انعقدت هيئة الأمم المتحدة على شكل لجنة خاصة تمثل جميع الدول، للنظر في توصيات لجنة التحقيق الدولية، ففند مندوب الهيئة العربية العليا مزاعم الصهيونية، وأعلن أن العرب يرفضون تقرير لجنة التحقيق بشقيه، وأنهم سيقاومون التقسيم بالقوة، وأن الحل الذي يقبله العرب هو دولة

1مجلة الاداب-المصدر السابق-المشكلة الفلسطينية-العدوان المقاومة وسبل الحل-مجموعة من العلماء السوفييت-فلاديمير نوشينكو-نضال الشعب الفلسطيني في العشرينات والثلاثينات-ص48

2تيسير العار وري-مبادئ اكتوبر وموقف الإتحاد السوفيتي ازاء القضية الفلسطينية-في فترة 1917-1949م-الكاتب-العدد 68-ص23

3 فلاديمير غريغوريف-والكس فيدتشنكو=القضية الفلسطينية في الأمم المتحده-ص57

ديمقراطية تشمل جميع فلسطين، ثم شرح مندوب الوكالة اليهودية وجهة النظر الصهيونية، معلنا قبول توصية التقسيم، ومعترضاً على ترك الجليل الغربي والقدس خارج الدولة اليهودية[1].

وبعد انعقاد لجان ومؤتمرات صورية –تفوح منها رائحة المؤامرة الأمريكية الصهيونية الغربية ومضاف إليهم الاتحاد السوفيتي–الذي كان يعمل على فضح الفكر الصهيوني الرجعي، وذلك بتوعية الشعب وتحريضه على الثورة والاستقلال، وهي التي تمتلك أكبر ترسانة أسلحة في ذلك الوقت، ولكنها عملت على تصدير هذه الثقافات إلى عقول الشباب عبر إشباعهم بكلمات مثل، الكولونيالية، الإمبريالية والتحررية، والكثير من المصطلحات الدخيلة على المجتمع الفلسطيني، وتجنيد العديد منهم للعمل في الساحة الفلسطينية (الحزب الشيوعي).

عقدت الجمعية العامة اجتماعاً وجرى التصويت فكان (33)صوتاً إلى جانب التقسيم،و(13) صوتاً ضده وامتنع (10) أعضاء عن التصويت، وبهذا تم الحصول على ثلثي الأصوات، حيث أوصت الأمم المتحدة في قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة يهودية تضم56% من أرض فلسطين، ونص القرار على اتحاد اقتصادي يربط بين الدولتين ،وعلى تدويل القدس.[2]

وجدير بالذكر أن تم عقد أكثر من جلسة، وعندما كان يتبين أن أنصار التقسيم لا يبلغون الثلثين يقرر إرجاء التصويت لسبب أو آخر مثال ذلك (في 24\2\1947م) عندما كانت كفة العرب هي الراجحة أعلن تأجيل الجلسة إلى ما بعد عيد الشكر، وفي (26\2\1947م) كانت غير مكتملة النصاب، حيث نقلت القضية من الهيئة الخاصة (محكمة العدل الدولية في لاهاي) إلى الأمم المتحدة، فسقط اقتراحهم، فاقترحوا استشارة هذه المحكمة في صلاحية الأمم المتحدة لتنفيذ أي نوع من التقسيم دون استشارة السكان فسقط أو أُسقط اقتراحهم أيضاً، وذلك لتحيز السكرتارية العامة للأمم المتحدة والموقف السلبي للدولتين الكبيرتين، أمريكيا والاتحاد السوفيتي.[3]

وكانت حرب **1948م** حيث تمثل هذه الحرب اكبر مآسي التاريخ الفلسطيني والعربي والإسلامي (في ذلك الوقت)، إذ أنها الحرب التي أدت إلى سقوط 77% من أرض فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني، وإنشاء كيانه الصهيوني عليها، وتشريد نحو ثلثي شعب فلسطين.[4]

1فلسطين تاريخها وقضيتها–مؤسسة الدراسات الفلسطينية– ص141

2المصدر نفسه–ص144

3فلسطين تاريخها وقضيتها–المصدر نفسه–ص142–143–

4محسن محمد صالح–دراسات منهجية في القضية الفلسطينية–سلسلة دراسات فلسطينية1–مركز الإعلام الكويتي–ص287

المطلب الأول: الأوضاع والأخلاقيات ومستوى الوعي الديني للفلسطينيين قبل النكبة :

بحلول 15\أيار\1948م، كان مئات آلاف الفلسطينيين رجالاً ونساءً وأطفالاً وكهولاً، قد اقتلعوا من ديار آبائهم وأجدادهم، في مئات القرى وعشرات المدن، ليبدأوا الشتات الفلسطيني الأول [1]، وقد افترس الظلم مئات القرى الفلسطينية، وشرد أهلها في خارج وطنهم، إلا أن مَحو البيوت وتشتت أهلها لم يلغيا وجود هذه القرى إلغاءً تاماً فخارطة فلسطين بالصورة التي كانت عليها قبل عام 1948م تحمل أسماء القرى الفلسطينية والخارطة موجودة كما يعرف هذا من يعنيهم الأمر كافة في أي مكان يوجد به الآن فلسطيني في أي بقعة من بقاع الأرض، ومن الخطأ أن نتوهم أنها غدت قديمة، فمنذ صارت الجغرافيا مستودع الفلسطينيين لذكريات الروح، تتالت طبعات جديدة من الخارطة وتداولها الناس، حيث بدا الوطن يسكن الأرواح الهائمة ويعيش فيها.[2]

هذا الحضور على الورق بالرغم من الإمحاء عن الأرض لا يوجد على الخارطة وحدها، أو على صفحات الموسوعة الفلسطينية والمؤلفات الأخرى العديدة وحدها، بل يمكن أن يُضاف إليها ألوف الأوراق، التي يرد اسم القرى فيها ويتداولها الناس منذ عام 1948م حتى يومهم هذا، فهو موجود في الأوراق الشخصية والثبوتية والشهادات المدرسية، وعقود الزواج وغيرها، وأسماء القرى مكتوب في كواشين الطابو وهي شهادات ملكية الأراضي والمنازل التي يحتفظ بها أصحابها ويحرصون عليها حرصاً شديداً ويورثونها لذريتهم مع التنبيه لأهميتها وضرورة الحرص عليها[3]

وبالرغم من سعة الحضور على الورق، مع الإمحاء عن الأرض، فنحن لا نجانب الصواب إذا اعتقدنا أنه الحضور الأهم والأوسع، إذ أن هناك ما هو أهم منه وأبعد مدى، بالرغم من أهمية الحضور على الورق من وجهة النظر الرسمية، للإشارة إلى الحقوق المادية والأدبية المسلوبة لأهل هذه القرى، فهو على كل الأحوال حضورٌ باردٌ بالمقارنة مع الحضور الحار والأشد تأثيراً في مجال الاحتفاظ بحيوية الروح للجيل الذي لا زال على قيد الحياة ممن عاصروا النكبة ، فهو سلاح الذاكرة، فإنه يشحذه على الدوام، والذاكرة الفلسطينية يشحذها حرصها الدائم على الاحتفاظ بالوقائع المختزنة قبل التشرد، والإبقاء عليها حية وفاعلة، وهنا يتساوى الذين يعون هذه الحقيقة والذين يتصرفون بهديها دون أن يعوها.[4]

1وليد الخالدي–الشتات الفلسطيني الأول–قبل الشتات–مؤسسة الدراسات العربية–بيروت–ص344–

2فيصل حوراني–دروب المنفى–الوطن في الذاكرة–مركزاللاجئين والشتات الفلسطيني–مؤسسة الدراسات المقدسية–سلسلة التاريخ الشفوي–رقم 2–ص5

3المصدر نفسه–ص7

4المصدر نفسه–ص7–8

تميز حال المجتمع الفلسطيني بالفقر والبساطة والرضي العام بالكآبة والملل الذي يبعث على الأسى الذي يورث في النفس الشجون، لم يكن الإحساس بالأسى سافراً، حيث إنهم جميعاً ولدوا في هذا الوضع وتآلفوا معه، ولكن تأثيره قد سكن في الأرواح ، واستقر تحت الجلود، وملأ الصدور بالضيق وجعل الطبائع قاسية، والسلوك فظاً، والعلاقات بين الناس متوترة وقابلة للانفجار لأي سبب من الأسباب.[1]

وقد أدى الجو الديني الذي طبقته الدولة العثمانية في المنطقة العربية عامة ومن ضمنها فلسطين طوال أربعة قرون وطبيعة تكوين الحركة القومية العربية في ذلك الوقت والذي كان في مجمله لأسباب موضوعية، على صبغ معظم الحركات المناوئة للاستعمار، ولفترة ليست بالبسيطة بالصبغة الدينية .[2]

يختلف الوضع الديني بين القرى والمدن أو بالأحرى بين الدين الشعبي والدين النخبوي، والمقصود بالدين الشعبي ذلك الفضاء الديني التلقائي، والذي يسميه الكثيرون الدين الفطري، الذي تتبناه الجماهير الشعبية العريضة، بطبقاتها الدنيا ذات التعليم المتدني أو المعدوم ، والوضع الاقتصادي المزري، إنه مجموعة من المفاهيم والمعتقدات والآراء المقرونة بنوع من السلوك والتطبيقات الطقوسية الدينية، ممزوجة بكثير من العادات والتقاليد الموروثة، إنه دين التسامح، الذي ينظر إلى غير المتدين نظرة الشفقة والتمنيات بالصلاح، هو دين معتدل، يتسم بالوسطية، تجذبه في كثير من الأحيان المزارات والأولياء.[3]

أما الدين النخبوي فهو ذلك النمط من الفهم الديني المستند إلى الدين والنص الديني بالتحديد والذي لا يختلف عن الدين الشعبي في مسألة محتواه من حيث المساحة التي يعالجها، ولكنه مختلف في منهجه من حيث هو مدرك ومتبنٍ ومؤدلج أكثر من الدين الشعبي ، وهو مختلف من حيث الجهات الاجتماعية التي تتبناه وهي_فئات النخبة– سواء المتعلمة منها أو شبه المتعلمة، أو تلك الفئات المتميزة اجتماعياً واقتصادياً.[4]

إن هناك بعض الحالات التي توصف على أنها جزء من الدين الشعبي كالحركة الصوفية والزوايا، التي وإن كانت تعبر عن نمط ماضوي ليس فقط بالمعنى الديني، بل بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي إلا أن محاولتها لإيجاد نوع من التبني والتنظيم لنسق مدروس من الأفكار، والتبعية لنوع معين من التنظيم الاجتماعي الديني(الزاوية) يجعلها تقترب من النخبوية

1فيصل حوراني–دروب المنفى–الوطن في الذاكرة–مركز الآجئين والشتات الفلسطيني–مؤسسة الدراسات المقدسية–2004م–ص120–121

2اياد البرغوثي–المصدر نفسه–ص15

3اياد البرغوثي–الاسلام السياسي في فلسطين–ما وراء السياسة–ص13–14

4اياد البرغوثي–المصدر السابق–ص14–15

وتبتعد عن الشعبية ، رغم أن طبيعة الناس المنتمين إليها أقرب لأن يكونوا من العامة، إلا أن المردود السياسي لدورها الذي يفترض الابتعاد عن الحكام (الفاسدين) يكون عادة في صالح الحكام وضد المعارضة خاصة الدينية منها، فأكثر الظواهر الدينية إبهاماً مثل التصوف والزهد هي تعبيرات أيديولوجية ومواقف سياسية سلبية تجاه الجدل القائم.[1]

المطب الثاني:أنماط الحياة السياسية والاجتماعية وأخلاقيات العمل الجماعي لدى الفلسطينيين:

بعد أن انطفأت ثورة 1936-1939م دون أن تحقق أهدافها، أطفأها تدخل ملوك الدول العربية وأمرائها ونداءاتهم المتكررة لعرب فلسطين كي يوقفوا العمل المسلح ويثقوا بجدوى المفاوضات التي يديرونها هم مع الدول المنتدبة على فلسطين، وهي صديقتهم العظمى بريطانيا، كما أطفأها الكلال الذي أصاب الثوار بعد أن ظلوا يقرعون أبواباً يتعذر فتحها طيلة سنوات ثلاث، دون أن يظفروا بنتيجة حاسمة أو يحصلوا على الاستقلال، أو يتمكنوا من إعادة اليهود عبر البحر الذي جاءوا منه، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية بثقلها والإجراءات الصارمة التي استوجبتها والكثافة العسكرية البريطانية التي رافقتها.[2]

صمتت آخر البنادق الفلسطينية وعاد الثوار إلى منازلهم حاملين معهم إحساسهم المزمن بالخذلان والقهر وخيبة الآمال، مخبئين طموحهم الغامض إلى العدل وتوقهم إلى الحرية والحياة الكريمة والاطمئنان على الأرض، واكتست ملامح العائدين بهذا الصمت الذي تختفي وراءه المخبوءات فلا يدرك أحد ما إذا كان المخبوء ثورة مكبوتة أو استسلاماً للقوى القاهرة.[3]

في غضون ذلك كان الجانب اليهودي قد تقوى وتعزز وجوده في البلاد ووسع مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، تدفق المهاجرون الصهاينة الذين أفزعهم انتشار الرعب النازي في أوروبا، وتدفقت أيضاً الأموال الباحثة عن أجواء آمنة للاستثمار، وتنوعت مصادر السلاح، وتوفرت فرص كثيرة للتدرب عليها، وازداد مع كل هذا نفوذ المنظمات الصهيونية في الوسط اليهودي[4].

استفاد الصهيونيون من العطف العالمي الواسع على اليهود ورغبة العالم في مساعدة ضحايا الفاشية، وكانت الولايات المتحدة قد انضمت إلى صف المؤيدين الفاعلين لإقامة الدولة اليهودية

1اياد البرغوثي-المصدر السابق-نقلاً عن غالي شكري-العرب بين الدين والسياسة-قضايا فكرية-عدد-8-1989م-ص91

2فيصل حوراني-دروب المنفى-الوطن في الذاكرة-مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني-مؤسسة الدراسات المقدسية-ص209-210

3فيصل حوراني-المصدر السابق ص210

4فيصل حوراني-المصدر السابق-210-211

في فلسطين ووضعت ثقلها السياسي والمادي في الميزان، حيث تذكرت الدولة التي صارت عظمى أن حق تقرير المصير الذي اكتسب شعبية واسعة في ظل النصر على النازية ينطبق على اليهود، ونسيت أن هذا الحق يجب أن ينطبق على شعب فلسطين، ففي هذه الأجواء المواتية، باشر الصهيونيون حملة واسعة من أجل إقامة دولتهم الموعودة، ومع توسع النشاط الصهيوني في هذا الاتجاه والضغوط التي مارسها الصهيونيون على كل الأصعدة تجددت الاحتكاكات بين الفلسطينيين واليهود في طول البلاد وعرضها ففاضت المشاعر المخبوءة، وانطلقت بين العرب الدعوة إلى الدفاع عن المهدد بالكارثة.[1]

في غضون ذلك انتظمت العلاقات بين جميع مجاهدي القرى والمدن الفلسطينية ،إلى أن أصبحت السمة الغالبة منذ أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستنهي انتدابها على البلاد ، وهذا يعني أن التطاحن بين العرب واليهود هو الذي سيقرر مصير الوطن.[2]

اما الأوضاع العامة وفئات الشعب الفلسطيني فكانت كالتالي:

أولاً: الأوضاع الإدارية والسياسية

لم يكن لفلسطين في العهد العثماني، ولا في أي عهد عربي إسلامي سابق، كيان سياسي مستقل، فهي أسوة بسائر بلاد الشام كانت تعتبر جزءاَ من الدولة الكبرى ، وهي الدولة العربية الإسلامية منذ القرن السابع للميلاد حتى القرن السادس عشر، ثم الدولة العثمانية الإسلامية منذ سنة 1516م حتى سنة 1917م، ولم يكن لفلسطين كيان إداري مستقل وموحد، وقد خضعت عبر تاريخها الطويل للعديد من التقسيمات الإدارية، ففي مطلع القرن التاسع عشر كانت مقسمة بين ولايتين، ولاية صيدا وعاصمتها عكا وولاية دمشق، أما في آخر تقسيم إداري جرى سنة 1883م، فقد قسمت فلسطين إلى ثلاث متصرفيات هي متصرفية القدس المستقلة التي تتبع الباب العالي مباشرة، ومتصرفتي عكا ونابلس اللتين أُلحقتا بولاية الشام.[3]

لم يطلق العثمانيون اسم فلسطين على البلاد ولا على أي جزء منها في تقسيماتهم الإدارية المتعاقبة، مما فتح الثغرة أمام الكتاب الصهاينة للقول ان هذا أحد الأدلة على عدم وجود كيان فلسطيني، والواقع ان التقسيمات الإدارية العثمانية لم تحمل أي بُعد أكثر من كونها تقسيمات إدارية داخلية في إمبراطورية كبرى، وكان من الطبيعي أن تأخذ أسماء الولايات والمتصرفيات

1فيصل حوراني–المصدر السابق–ص210–211

2فيصل حوراني–المصدر السابق–ص–216

3بيان نويهض الحوت–فلسطين القضية الشعب الحضارة–التاريخ السياسي في عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين–1917م–دار الاستقلال للدراسات والنشر–ص412

من أسماء المناطق والمدن، حيث كان لفلسطين مكانة خاصة لدى العثمانيين أنفسهم ، والدليل أن البلاد كان يُشار إليها دائماً باسم فلسطين حتى في القوانين الرسمية الصادرة عن الدولة.[1]

إن افتقار فلسطين إلى وحدة سياسية، أو وحدة إدارية، لم يُلغ وحدة المجتمع، فقد امتلكت فلسطين خصائص اجتماعية معينة، جعلتها وحدة قائمة بحد ذاتها، فأبناء فلسطين كانوا دائماً يعون جيداً أهمية موقع بلادهم الديني وقد تمحورت حول هذا الموقع قوى سياسية محلية، وزعامات عائلية وتركيبات اجتماعية وقيم وعادات.[2]

سياسيا ، وعروبياً، لم تختلف مسيرة شعب فلسطين، عن أي شعب عربي معاصر، في إطار الحرب العربية الواحدة، ولو نالت فلسطين استقلالها أسوة بالأقطار العربية الأخرى، لكانت اليوم بلداً عربياً ينعم باستقلاله ودولته ومؤسساته السياسية والثقافية، وقبل هذا كله بتراثه الحضاري والنضالي.[3]

إن أهل فلسطين كانوا يقاومون الصهيونية ومخططاتها في البلاد، معتمدين على أنفسهم أصلا وعلى بعض الشرفاء من الشعوب العربية، وكان الصراع المستمر قد أجهدهم وأنهك قواهم والدول العربية المجاورة لفلسطين كانت مشغولة بشؤونها الخاصة، وأوضاعها المستجدة.[4]

عند استشهاد القائد عبد القادر الحسيني اهتزت بلاد فلسطين كلها على نبأ استشهاده، كما كانت عند سماع نبأ استشهاد القادة حيث كان يعم الحزن جميع المناطق الفلسطينية ويتحدث الجميع بتمجيد هؤلاء الشهداء جميعاً، غير أن الحزن على فراق القائد عبد القادر الحسيني والسخط انفجر في طول البلاد وعرضها والتمجيد الذي كلل تضحيته لم يسبق له مثيل في تاريخ فلسطين، حيث كان يمثل في فلسطين تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً، في فترة حرجة من تاريخ فلسطين، حيث ترأس عبد القادر قوات الجهاد المقدس التي أسستها القيادة الوطنية لتكون نواة القوة العسكرية الوطنية المستقلة ورأس حربتها في الدفاع عن الوطن، وبصفته هذه ومن موقعه هذا كان الرجل رمزاً لفلسطين المقاتلة من أجل حريتها ومستقبلها المستقل.[5]

ثانياً: البنية الاجتماعية

كانت في فلسطين قومية واحدة، هي القومية العربية فالأغلبية من السكان كانت عرباً يكونون نحو 90% من مجموع السكان يضاف إليهم نحو 8% من اليهود والباقي من الأجانب الذين

1بيان نويهض- نقلاً عن نص القانون العثماني الصادر سنة 1900م-القوانين العثمانية وتطبيقاتها – porath.The Emergence of the Palestinian Arab National Movement(1918-1929)

2بيان نويهض الحوت-المصدر السابق –ص413

3بيان نويهض الحوت –المصدر السابق-ص-413

4فلسطين تاريخها وقضيتها-مؤسسة الدراسات الفلسطينية-ص132

5فيصل حوراني-دروب المنفى-المصدر السابق-ص242

بلغ تعدادهم عشرين ألفاً تقريباً.[1] كذلك عاش في فلسطين عدد من العرب ولا سيما من مصر والمغرب ولبنان، وعدد من المسلمين المستعربين من الأتراك، والشركس، والأفغان، والهنود وكانت الحكومة قد جاءت ببعض هؤلاء لصد غزوات البدو، فاستقر منهم في فلسطين من أراد ذلك، ولا سيما أن الدولة العثمانية كانت دولة موحدة، فأصحاب الجنسيات العثمانية كانوا يتنقلون بسهولة من بلد إلى آخر، ومن ولاية إلى أخرى.[2]

دينياً: استمرت فلسطين عبر التاريخ ملتقى الأديان السماوية الثلاثة، وقد تألف معظم السكان العرب من المسلمين، وكانت أغلبية هؤلاء من المذهب السُني، أما المسيحيون العرب فقد تراوحت نسبتهم من 10% إلى 12% من مجموع السكان العرب، وقد انتموا إلى طوائف مسيحية متعددة.[3]

جغرافياً: استقر ما يقارب نصف السكان في المدن الكبرى ،وهي القدس وحيفا ويافا وغزة والخليل وعكا ونابلس والناصرة وطبريا وصفد ،وانتشر النصف الآخر في أنحاء البلاد وقراها.[4]

انقسم سكان فلسطين، بالنسبة إلى أماكن سكناهم إلى ثلاث فئات؛ الحَضر(سكان المدن) والفلاحون، والبدو، وانقسموا اجتماعياً بلغة (العهد العثماني) إلى فئتين؛ فئة الأشراف، وفئة العامة، أما باللغة المعاصرة فقد توزعوا إلى ثلاث طبقات اجتماعية:[5]

الأولى:هي الطبقة الاجتماعية الأكثر عددا بين السكان، وهي الأكثر فقراً في الوقت نفسه، وكانت تضم الفلاحين والبدو إلى جانب العمال في المرافئ والمدن ، والعمال الزراعيين، والحرفيين الصغار، وينطبق على هؤلاء جميعاً بأنهم فقراء جداً.

الثانية: وهي الوسطى والوسطى العُليا، من موظفي الدوائر الرسمية وذوي الاختصاص والمهن الحرة والتجار وأصحاب الصناعات اليدوية والمحلية، وقد نمت هذه الطبقة في المدن خاصة، وتراوحت أوضاعها بين عائلات مستورة وعائلات ميسورة.

الثالثة: وهي تتألف من كبار التجار والملاكين ، وكانت هذه الطبقة هي الأقل عددا والأكثر ثراءً، وهي الطبقة التي تمكنت من السيطرة على الشؤون الاقتصادية في البلاد، وقد تمحورت هذه الشؤون بصورة رئيسية حول التجارة والملكية الزراعية.

كبار الملاك والوجهاء والأشراف: وقد امتلكت أسر هذه الفئة الكثير من القرى وما فيها، وتوظف أبناؤها في الإدارات وتمكنوا من السيطرة السياسية وانخرطوا في سلك الجندية، كان بينهم تنافس

---

1 بيان نويهض الحوت– المصدر السابق– نقلاً عن حنا صلاح –فلسطين وتجديد حياتها – نيويورك– الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية–1919م–ص 12

2بيان نويهض الحوت – المصدر السابق–ص414–415

3 المصدر نفسه –ص415

4بيان نويهض–نفس المصدر– نقلاً عن المصدر السابق– ص– 21–22

5بيان نويهض–المصدر نفسه–ص415

شديد حول ملكية الأراضي وتولي الوظائف خاصة الأشراف الذين احتفظوا بميزاتهم الاجتماعية والاقتصادية، فكانت لهم نقابة خاصة بهم وخصص لهم إيرادات الأوقاف ولم يؤدوا الخدمة العسكرية وزاد ثراء الأشراف بازدياد الأوقاف، فقد كان كبار الملاك يهبون العقارات الكبيرة إلى المؤسسات الإسلامية، في وقت كان صغار الفلاحين يهبون ما لديهم من الأرض للأوقاف تخلصاً من اغتصاب كبار الملاك لها وتهرباً من دفع الضرائب الباهظة أو خوفاً من التجنيد الإجباري.[1]وترى الباحثة أن هذا العمل من قبل كبار الملاك قد خالف الأصل في الأوقاف، حيث أن الوقف الشرعي هو لغايات الصدقة الجارية.

كبار التجار: اتضح دور كبار التجار في الحياة الاقتصادية والسياسية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي عام 1856م بدأ الرأسمال الأجنبي بالتوغل في البلدان العربية وتم في فلسطين مثلاً إنشاء خط سكة حديد يافا–القدس، برأسمال فرنسي في ذلك العام، وقد أدى افتتاح قناة السويس عام 1869م إلى انضمام سوريا كلها ومن ضمنها فلسطين إلى السوق العالمية، مما ترتب عليه إشاعة حجم رأس المال الأجنبي المستثمر في البلاد واضمحلال الأشكال الاقتصادية المتأخرة وتحويل البلاد إلى مصدر للمواد الخام لتزويد الصناعة الأوروبية، وقد ظهر أثر ذلك كله في بناء الخطوط الحديدية الجديدة وفي تعبيد الطرق بين المدن الفلسطينية. [2]ومن الجدير بالملاحظة أن إنشاء سكة حديد الحجاز قد ساهم ايجابيا في تأمين قوافل الحجيج والتجارة، وهو ما عاد بالنفع على البلاد.

امتلك التجار الوطنيون التجارة الداخلية بينما سيطر التجار الأجانب على التجارة الخارجية حتى عام 1856م، بعدها أقبلوا على التجارة الخارجية وذلك بفضل انتشار التعليم عن طريق الإرساليات الأجنبية.[3]

سكان المدن: كان من تطور الرأسمال الأجنبي التجاري النمو السريع للمدن الساحلية التي كانت تتم عن طريقها عمليات التصدير والاستيراد، فارتفع عدد سكان حيفا ، مثلاً إلى خمسة آلاف نسمة عام 1880م وإلى عشرين ألف نسمة عام 1915م، كما ارتفع عدد سكان يافا من عشرة آلاف نسمة عام 1880م إلى أربعين ألف نسمة عام 1915م، وتكون سكان المدن من متوسطي صغار التجار، ومتوسطي صغار موظفي الحكومة وبعض الحرفيين الممتازين.[4]

1احمد يوسف الريماوي–المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين–نقلاً عن نبيل بدران–التعليم والتحديث في المجتمع الفلسطيني–ج1–بيروت–1969م–ص21

2المصدر نفسه–نقلاً عن –كامل خله–فلسطين والانتداب البريطاني–بيروت–1074م–ص11

3المصدر نفسه– نقلا عن–نبيل بدران–المرجع السابق–ص–39

4المصدر نفسه–نقلاً عن نبيل بدران–المرجع نفسه–ص41

أنماط الحياة الاجتماعية

إن فئات السكان في فلسطين توزعت ضمن أنماط الحياة الرئيسية الثلاث–المدن–الريف–البادية

1–سكان المدن (الحضر)

عند بداية الانتداب البريطاني كان في فلسطين (23) مدينة يتميز سكانها بالطابع التجاري الصناعي، وقد بلغ مجموع سكانها (317،246) نسمة عام 1922م منها (17) مدينة عربية خالصة، أما باقي المدن كالقدس وطبريا وتل أبيب، فقد زاد عدد اليهود فيها بسبب الهجرة اليهودية، وعند نهاية الانتداب كان عدد سكان المدن قد وصل إلى(000،978) نسمة بنسبة (47%) من مجموع سكان فلسطين، وكان منهم (000،510) عربي بنسبة (35%) من مجموع السكان العرب.[1]

حسب المعايير السائدة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فقد وصلت فلسطين إلى نسبة مرتفعة من التحضر بدرجة (47%) من مجموع سكانها، أما مقارنة بغيرها من الدول فقد وصلت النسبة (19%) بينما بلغت نسبة التحضر في الولايات المتحدة الأمريكية (5،56%) وفي فرنسا (53%) وفي النرويج (28%).[2]

2–سكان القرى وأهل الريف

عند بداية عهد الانتداب البريطاني كان في فلسطين (844) قرية عربية، و(71) مستوطنة ريفية يهودية، وبلغ مجموع السكان الريفيين (865،492) نسمة عام 1922م، بنسبة (65%) من سكان فلسطين آنذاك، وعند نهاية الانتداب عام 1948م، كان معدل سكان الريف قد بلغ 53% من مجموع السكان الفلسطينيين والعرب البالغ عددهم آنذاك (1،415،000) نسمة، وغالبية السكان في القرى والريف من الفلاحين والمزارعين، وبعض الحرفيين من العمال الزراعيين وغالبيتهم يعيش حياة شبه عشائرية وأهم ما يميزهم البساطة والجد في العمل والكرم والشهامة والنخوة.[3]

1احمد يوسف الريماوي–المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين–ص41–نقلاً عن–إسماعيل ياغي ونظام بركات(دراسات فلسطين تاريخية وسياسية–مطابع التجارية بالرياض–ط1–1988م–ص25

2احمد يوسف الريماوي–المصدر السابق– نقلاً عن–مجلة شؤون فلسطينية –عدد249–1975م–ص96–102

3احمد يوسف الريماوي–المصدر السابق–نقلاً عن –اسماعيل ياغي ونظام بركات –المصدر السابق–ص27

ولعل أهم تقدم أحرزه سكان القرى الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني هو توجيه أبنائهم للتعليم، فقد ارتفع عدد المدارس الحكومية للبنين من (254) مدرسة إلى (354)مدرسة عام 1944م، وزاد عدد مدارس البنات من (11) مدرسة إلى (46) مدرسة.[1]

3-سكان البادية (البدو الرُحَل)

بلغ عدد سكان البادية حسب إحصاء عام 1933م، نحو(103،331) نسمة وكلهم من العرب الفلسطينيين وفي عام 1931م قُدر عددهم بنحو (66،553) نسمة فقد ظل هذا التقدير منسجماً حتى أواخر عهد الانتداب، والسبب في هذا النقص في عدد سكان البادية يرجع بالدرجة الأولى إلى استقرار عدد كبير منهم في قرى بئر السبع وما حولها وكذلك هجرة قسم كبير منهم إلى هضاب نهر الأردن.[2]

بالنسبة إلى العادات والتقاليد عند البدو في فلسطين فهي تشبه إلى حد بعيد عادات وتقاليد أبناء البادية في شتى أرجاء الوطن العربي ، ويأتي في مقدمة عاداتهم الحميدة إكرام الضيف، التعاون في الأفراح والأحزان، وأما عاداتهم السلبية فتتمثل في العصبية القبلية والثأر، ويمتازون بتعدد الزوجات وكثرة الأولاد، وكان للبدو قضاء عشائري متعارف عليه يُسمى بالقانون العشائري العُرفي.[3]

يعتمد اقتصاد فلسطين في تلك الحقبة الزمنية على:

الزراعة: في الدرجة الأولى ،حيث إن فلسطين بلاد زراعية، كان معظم أهلها يعملون في الزراعة بهدف الاكتفاء الذاتي، وكانت أهم المحاصيل الزراعية هي الحبوب؛ قمح وشعير وذرة وسمسم، تتركز زراعتها في مرج بني عامر وسهول غزة وبئر السبع، أما الخضروات ففي السهل الساحلي ووادي الأردن، أما الأشجار المثمرة، فكانت مزدهرة في السهول الداخلية ومناطق الجبال والهضاب حيث كروم التين والزيتون والعنب والمشمش والتفاح والخوخ واللوز والرمان والبطيخ-والحمضيات؛ برتقال وليمون وبومل ومندلينا.[4]

الصناعة: كانت الصناعات في فلسطين بدائية وتعتمد على الأعمال اليدوية وكانت العلاقات بين العامل ورب العمل علاقات أسرية أو شخصية، ولقد مهدت مرحلة قبل الحرب العالمية الأولى بعض التطور، فقد استوردت بعض الآلات من أوروبا لتبدأ حركة صناعات استهلاكية

1احمد يوسف الريماوي-نقلاً عن—محمد عرابي نخله-تطور المجتمع في فلسطين-ص213-217

2عارف العارف-القضاء بين البدو-القدس-1933م-ص19

3المصدر نفسه-ص-63

4احمد يوسف الريماوي-المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين-ص42

خفيفة كالألبسة والأغذية والصابون وكانت في البلاد مائتان من معاصر الزيتون، أما المصابن فكان في نابلس وحدها ثلاثون منها، وكان هناك أيضاً أربعون مصنعاً لعصر السمسم، وكانت هذه الصناعات مرتبطة بالزراعة كلياً.[1]

كان الطابع الحرفي يسيطر على الصناعات قبل عهد الانتداب البريطاني، ومن أهم الصناعات الفلسطينية غير الصابون، الصدف في بيت لحم، والأقمشة المنسوجة في المجدل، ومصنوعات خشب الزيتون وصناعة السجائر في القدس، وصناعة الزجاج ودباغة الجلود في الخليل، وصناعة الفخار في غزة، والتطريز وشغل الإبرة في بيت لحم والناصرة ورام الله وبيت جالا.[2]

التجارة: كانت معظم التجارة في فلسطين محلية داخلية، لكنها نشطت خلال فترة الانتداب البريطاني حيث كانت هناك صادرات بلغت قيمتها حوالي مليون جنيه عام 1924م، في حين بلغت قيمة الواردات (1،062،000) مليون جنيه، حيث كان الميزان التجاري في فلسطين يعاني عجزاً نتيجة زيادة الواردات على الصادرات.[3]

ثالثاً: البنية الثقافية

توزعت المدارس في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى على ثلاث فئات رئيسية هي [4]:

- المدارس الحكومية (العثمانية).
- مدارس الإرساليات الأجنبية.
- المدارس الوطنية الخاصة.

لم تنفق الدولة العثمانية كثيراً على التعليم، وكانت لغة التدريس هي اللغة التركية في المدارس الحكومية العثمانية، بالإضافة لهذه المدارس كانت هناك (كتاتيب) مجموع كُتاب، وكان يتعلم فيها التلاميذ المسلمون الذين يدفعون أقساطا متدنية، وكان التعليم في هذه المدارس باللغة العربية.[5]

عندما حاولت السلطات العثمانية إصلاح المدارس في آخر عهدها، زاد هذا الإصلاح المفتعل في البلبلة والضعف في المدارس الحكومية، لأنه كان مرتبطاً بالسياسة الطورانية، وكان من أبرز مقوماته، التشجيع على دراسة آداب اللغة التركية، وتفضيلها في كل الحالات على اللغة العربية، فكان هذا بحد ذاته سببا كافيا لتحول العديد من الطلاب إلى مدارس الإرساليات الأجنبية.[6]

1ناجي علوش–المقاومة العربية في فلسطين–1917–1948م–دار الطليعة–بيروت–ط3–ص12–13

2عنان العامري–التطور الزراعي والصناعي في فلسطين–ص101

3نجيب صدقه–قضية فلسطين–بيروت 1946م–ص 373

4بيان نويهض–المصدر السابق– ص417

5بيان نويهض–المصدر السابق–نقلا عن– روجر أوين–الموسوعة الفلسطينية–ق2–م1–ص573

6بيان نويهض–المصدر السابق–نقلا عن خليل عبد الله طوطح–التهذيب–ص 100

وفضلا عن سياسة التتريك فقد كان المنهاج التعليمي ضعيفا، وأساليب التدريس متدنية ،وقد وصف أحد الأساتذة المربين المعاصرين الأوضاع التربوية بثلاث لاءات وهي (والجانب الأكبر منها لا عدة مدرسية لها تستحق الذكر–ولا منزل يصلح للسكن– ولا مدرس له من العلم أو التهذيب أدنى نصيب).[1]

انتشرت مدارس الإرساليات الأجنبية على النحو التالي:

مدارس للإنجليز_مدرسة صهيون ومدرسة مطران في القدس، وعدد من المدارس الداخلية للإناث في القدس وبيت لحم ويافا والناصرة.

ومدارس للألمان وأخرى للروس، ومدارس تخص الروم الاورثوذكس في معظم المدن والقرى التي يسكنها أبناؤهم في البلاد، كما كانت مدارس اللاتين على يد البعثات الفرنسية، حيث كان من ابرز النتائج لانتشار مدارس الإرساليات الأجنبية، أنها وفرت فرص التعليم لمعظم أبناء الطوائف المسيحية، أما أبناء الطوائف الإسلامية فقد توجه معظمهم إلى المدارس الحكومية والكتاتيب، ثم المدارس الوطنية حين أُنشئت، لكنها كانت قليلة العدد ، وهذا طبعا أدى إلى ارتفاع نسبة التعليم بين الطلاب المسيحيين أضعاف ما هي عليه بين المسلمين.[2].

اتجه الشباب المقتدر ماليا إلى الدراسة في الخارج ،وخصوصاً في اسطنبول وبيروت والقاهرة، كما توجه بعضهم إلى باريس، وقد كان لوجود الشباب الفلسطيني والعربي في هذه العواصم من أجل الدراسة الأثر الكبير في مساهمتهم في ميلاد الحركة السياسية التي انطلقت جمعياتها السرية والعلنية من هذه المدن، ولم يقتصر الوعي العربي الوطني على شباب فلسطين في الخارج، ففي القدس نفسها عندما أغلقت مدارس كثيرة أبوابها من أجل الحرب، افتتح جمال باشا السفاح (الكلية الصلاحية) أمام الطلاب في فلسطين وسوريا ولبنان، وهو يهدف من إنشائها الى أن تصبح معقلا للطورانية، غير أنه كان للسفاح عكس ما أراد تماماً، إذ تحول طلاب الكلية الصلاحية إلى طليعة عربية واعية بفضل أساتذتهم الذين كان منهم _محمد إسعاف النشا شيبي– والشيخ حسن أبو السعود–وعبد الرحمن سلام–ورستم حيدر–حيث استمرت الصلاحية ثلاثة أعوام، انتقلت بعدها إلى دمشق.[3]

1المصدر السابق

2بيان نويهض–المصدر السابق–ص 419–نقلا عن روجر أوين–الموسوعة الفلسطينية—ص 573

3بيان نويهض–المصدر السابق–ص420–نقلا عن– عجاج نويهض–رجل من فلسطين خليل السكاكيني–جريدة فلسطين القدس–1955\7\9

المطلب الثالث : المجازر الإسرائيلية بحق أهل فلسطين.

إن مأساة اغتصاب فلسطين لم تكن نتيجة لقرار التقسيم أو لحرب 1948م، وإنما كانت وليدة خطة استعمارية قديمة، وجد الاستعمار البريطاني في الصهيونية وسيلة تحقيقها، بل وتجاوز الحد إلى حلف تآمري أوسع يشمل البلاد العربية ،وأمام هذا الوضع عرفت الأهمية الإستراتيجية التي تمثلها فلسطين والدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه بحكم موقعها في مستقبل الاستعمار البريطاني ،ففلسطين موقع هام لحماية سيناء وقناة السويس ،أخطر مصالح الاستعمار البريطاني في ذلك الوقت.[1]

وبالرغم من عمليات التستر والتمويه التي لجأت إليها الحكومة البريطانية لإخفاء حقيقة نواياها ومخططاتها بالنسبة لفلسطين، فقد أعلن شعب فلسطين منذ البداية رفضه للاحتلال البريطاني، ورفضه لوعد بلفور، والهجرة اليهودية وطالب بالاستقلال، وقد عبر عن ذلك بوسائل متعددة، منها تشكيل المنظمات الشعبية، وعقد المؤتمرات الوطنية، والقيام بالمظاهرات والإضرابات والنشاط السياسي.[2]

بين أوائل فصل الربيع وأواخر فصل الخريف من عام 1948م، تحولت فلسطين العربية تحولاً جذرياً ففي بداية العام كان العرب يشكلون أكثر من ثلثي سكان البلد ، وكانوا أكثرية في خمسة عشر من أقضية البلد الستة عشر[3] وعلاوةً على ذلك، كان العرب يملكون 90% من أراضي فلسطين ذات الملكية الخاصة[4].

وخلال بضعة شهور من القتال الشديد بدءا بمطلع فصل الربيع، كانت القوات العسكرية للسكان اليهود المنظمين تنظيماً جيداً، قد هزمت شر هزيمة القوات العربية، التي كانت ضعفي عددها، وخلال الشهور التي أعقبت هذه الهزيمة، ألحقت القوات اليهودية هزيمة ساحقة بعدة جيوش عربية كانت قد دخلت فلسطين في 15\أيار\1948م، وعلى مدى تلك المدة شديدة الاضطراب هُجِرَ أكثر من نصف العرب الفلسطينيين الذين يناهز عددهم (مليوناً وأربعمائة ألف نسمة) من منازلهم أو فروا منها، أما الفلسطينيون الذين لم بقوا في المناطق المستولى عليها فقد تقلصوا إلى

1حسني أدهم جرار–شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيد الصهيوني–1920–1939م–ص11

2المصدر السابق–ص23

3رشيد الخالدي–الفلسطينيون سنة 1948م :الأسباب الرئيسية للفشل–نقلا عن–أفضل دراسة موثوقة عن السكان في فلسطين أعدها(وستين مكارثي) بعنوان –سكان فلسطين:إحصاء السكان في العهد العثماني المنتهي وفي عهد الانتداب–نيويورك 1990م–وهو يشير في دراسته إلى أن عدد السكان العرب في فلسطين كان –1,339,773– في سنة 1946م–وأن عدد السكان اليهود كان–602,586–ص37

4رشيد الخالدي–المصدر السابق–ص33–نقلا عن وليد الخالدي–من الملاذ على الفتح–قراءات في الصهيونية والمشكلة الفلسطينية حتى عام 1948م–بيروت–1971–ص680–خارطة على صفحة–673–أرقام من الأمم المتحدة على اساس الانتداب إحصائيات الانتداب البريطاني تبين أن اليهود كانوا يملكون(10,6%) من أملاك الأراضي الخاصة في فلسطين وان العرب مالكين مشتركين أو أفرادا كانوا يملكون كل البقية من الأرض

أقلية صغيرة ضمن دولة إسرائيل الجديدة، عند انتهاء القتال حكم الأردن المناطق الفلسطينية التي كانت خاضعة لسيطرة جيشه غربي نهر الأردن والتي توحدت لاحقا مع الضفة الشرقية في إطار المملكة الأردنية الهاشمية، بينما تولى الجيش المصري إدارة القطاع الذي احتفظ به حول غزة، بمحاذاة الحدود المصرية، وفي خضم هذه (النكبة) وهو الاسم الذي أنحفر في الذاكرة الفلسطينية، وجد الفلسطينيون أنفسهم يعيشون تحت إشراف أنظمة حكم متنوعة وغريبة عنهم، مسلوبين حجماً كبيراً من ممتلكاتهم، وفاقدين السيطرة على معظم جوانب حياتهم.[1]

كيف ولماذا حدث هذا التحول الهام؟؟ إن معظم الروايات التقليدية المقررة لما حدث في حرب 1948م تميل إلى التركيز على الأحداث التي وقعت بعد 15\أيار\1948م، أي تأسيس دولة إسرائيل، وتدخل الجيوش العربية دون جدوى في فلسطين في أعقاب انهيار الفلسطينيين المدوي، غير أن الحقيقة هي أن الضربات القاسمة التي حدثت قبل ذلك التاريخ، وهي الأسباب الأساسية لهذا الانهيار، والإخفاق السياسي الفلسطيني الأكبر، تكمن في الماضي أكثر منها في الحاضر، ولها علاقة بالقيود التي كبلت المؤسسات الفلسطينية وضعف بنية هذه المؤسسات، والفئوية والحزبية التي كانت سائدة في طبقة الوجهاء الذين سيطروا على المجتمع الفلسطيني وشؤونه السياسية، والعيوب الخطيرة في القيادة .[2]

ومن الأحداث التي رواها شهود عيان بالنسبة لتدخل الجيوش العربية دَون الكاتب احمد العلمي في كتابه (المجازر الإسرائيلية) عدة شهادات لأشخاص ناجين من مجزرة أللد في 12\7\1948م أي بعد دخول الجيوش العربية بشهرين تقريباً:

يقول الكاتب يفرح حبيب واصفاً ما حدث يوم الاثنين 21\6 (إن ظهور المدرعات الأردنية في شوارع المدينة أثار حماس سكان البلد، وأعطاهم الأمل ومن كان منهم لا يزال يحمل سلاحه، بدأ بإطلاق النار على جنود الطابور الثالث الذين كانوا في شوارع المدينة وأبنيتها المركزية، وقد ردوا على النار بالمثل حيث عمت فوضى عارمة بالمدينة وقد تم القضاء عليها بعد أن صدرت أوامر لقوات الاحتلال بإطلاق النار على كل من كان في الشوارع ،نتيجة ذلك وقع 250 شهيدا بين أهالي المدينة، إذ أن الجمهور تحمس لدخول المدرعات الأردنية، حيث كان مقتنعا بأنهم جاءوا لإنقاذه)، وشهادة أخرى لشاهد عيان اسمه عبد الله إسماعيل العكش (ألصالحي) –إن قوات الجيش الأردنية بقيادة الجنرال (لاشي باشا) منعت نجدات عربية قوية من سكان جبل الخليل ومن منطقة جبل نابلس من الانضمام إلى قوات المدينة في قتالها ضد القوات الإسرائيلية، حيث كان عدد المتطوعين كبيراً ويعدون بالمئات او بالآلاف حضروا بمئات السيارات إلى قريتي بدرّس

1م الأسباب الرئيسية للفشل–ص34 رشيد الخالدي–الفلسطينيون سنة 1948

2رشيد الخالدي–المصدر السابق–ص35–نقلا عن عيسى خلف–العمل السياسي في فلسطين–الفئوية العربية والتفتت الاجتماعي–1939–1948–(الباني–نيويورك,1991م)

وبير نبالا يوم الاثنين 12\7، حيث كان عبد الله العكش شاهداً على ما حدث، فهو احد المتطوعين، وقد سمع بأذنيه ورأى بعينيه تصرف القوات الأردنية ومنعها لهم من التوجه إلى المدينة(سجلت المقابلة معه بتاريخ 1995م) [1]. ويقول جندي آخر في مسيرة اللاجئين الطويلة فيما حدث في اليوم الثاني من المذبحة–كانت جثث النساء والأولاد مبعثرة في الطرقات، والأحياء منهم جوعى وعطشى يتمنون قطرة ماء، غير ضياع الأطفال، ويقول الشيخ نمر الخطيب ان عدد الشهداء في ذلك اليوم بلغ (335) شخصا وجاء في موسوعة بلادنا فلسطين أن الذين لاقوا حتفهم في الطريق أثناء نزوحهم شرقاً هو (350) شخصاً، ويقول أما سيل النازحين فبقي مستمراً طوال الليل، ثم علمنا أن المدرعات الأردنية التي اقتحمت المدينة رجعت إلى قواعدها بعد أن أخذت معها (إدريس بك) قائد الوحدة الأردنية ورفاقه إلى مبنى الشرطة المركزي الواقع في اللد والرملة، دافعت هذه الوحدة عن هذا المبنى الذي كان مقراً لها ببسالة، ولم يتمكن جنود الاحتلال الاقتراب منه، كما أوقعوا عددا كبيرا من الإصابات بين جنود الاحتلال الذين كانوا يفوقونها عدداً،ما حدث في هذه المجزرة لا يمكن أن يصفه أحد مهما كان بارعا في الكتابة أو بارعا في الوصف(مجزرة مسجد دهمش) وعدد شهداء المسجد 176 شهيدا داخل المسجد وحسب موسوعة بلادنا فلسطين عدد الشهداء في اليوم الثاني (426) شهيدا.[2]

هناك شهادة لضباط استخبارات في قيادة داني يصف ما حدث في مجزرة اللد، وصفاً تقشعر له الأبدان

كتب العديد من الكتاب عن المجزرة مثل الشيخ نمر الخطيب بعنوان (بعيون أيوب) وهناك تفاصيل عن المجزرة في موسوعة (بلادنا فلسطين) لمصطفى الدباغ، والكاتب اسبير منير في كتابه (اللد).

المجازر الإسرائلية التي ارتكبها اليهود بحق الفلسطينيين ؟؟؟:

يعجب المرء لماذا ارتكب اليهود المجازر(المذابح) ضد الفلسطينيين العرب، لو عاد اليهود ليدرسوا تاريخهم لعرفوا أنهم لم يستقبلهم أي سكان أو أي شعب في العالم كما استقبلهم العرب والمسلمون عندما طردوا من اسبانيا، كان الملاذ الوحيد لهم هو البلدان العربية، وعندما طردهم الروس قبل قرنين استقبلهم المسلمون بترحاب وأفسحوا لهم بلادهم ليعيشوا فيها كمواطنين لهم جميع حقوق المواطنة، عاش اليهود بين العرب والمسلمين عبر الألفي سنة الماضية دون أن

1احمد العلمي–المجازر الإسرائيلية– ص42

2المصدر السابق–ص40–44

يتعرض لهم أحد ودون أن يضايقهم أحد في معيشتهم أو في عباداتهم، كانت الحرية ممنوحة لهم لممارسة دينهم دون ضغط أو إكراه.[1]

إن الذين لاحقوا اليهود في كل مكان وضايقوهم وضغطوا عليهم وسجنوهم وحاصروهم وقتلوهم هم الأوروبيون، على اليهود مراجعة تاريخهم، ليتأكدوا أنهم لاقوا الأمرين خلال إقامتهم في أوروبا وروسيا عبر تاريخ إقامتهم هناك، فإذا أراد اليهود الثأر لتاريخهم فأمامهم أوروبا كلها التي لم تنظر إليهم يوماً بأنهم يستحقون المعاملة العادية من بني البشر، ولم يجدوا أي مكان يرحب بهم غير البلاد العربية ،فاليهود أتوا إلى فلسطين هرباً من جحيم أوروبا وروسيا وغيرها من المناطق الغربية.[2]

جميع هذه البلدان لا تريد اليهود في أراضيها، فاخترعت النمسا فكرة الصهيونية وأرسلت هرتزل ليبشر بها حيث كان هدف الإمبراطورية النمساوية في ذلك الوقت التخلص من اليهود لديها وإثارة المشاكل والقلاقل للحكومة التركية ،فلم يكن الوجود التركي أو الإسلامي مقبولا في أي يوم من الأيام في أوروبا، حيث تلقفت الحكومات الأوروبية فكرة الصهيونية ،وراحت تبشر بها فازداد عدد اليهود المؤمنين بفكرة القومية اليهودية فجميع دول أوروبا كانت حلا لما كان يعرف في ذلك الوقت بالمسألة اليهودية، فأوجدوا شعورا جارفا بين اليهود بأن لهم وطناً في فلسطين، وكان هو الحل الأمثل لدول أوروبا للتخلص من اليهود، فلا بأس اذن من وجود اليهود في فلسطين، ولكن الأهم من ذلك حدوث اقتتال ونزاع في فلسطين، وبمعنى آخر أن يقوم اليهود بمحاربة العرب ثأرا لهزيمة الصليبيين، أي أن اليهود سيحاربون نيابة عن أوروبا.[3]

في غضون الحرب العالمية الأولى تقوى الجانب اليهودي وعزز وجوده في فلسطين، ووسع مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، تدفق المهاجرون الذين أفزعهم انتشار الرعب النازي في أوروبا، وتدفقت الأموال الباحثة عن أجواء آمنة للاستثمار، وتنوعت مصادر السلاح، وكان هناك بعض التعامل مع اليهود المقيمين منذ القدم في فلسطين اتسم بالحذر الشديد، وفي المعظم تكون المبادرة من الطرف اليهودي الذين تربطهم بالأهالي علاقات قديمة وطيدة الأمد، من كبار السن الذين يتقنون العربية ويتكلمون كلاماً ودياً ويشتمون صراحةً الذين يتسببون في الفرقة بين عرب فلسطين ويهودها الأقدمين[4].

بالنسبة للعرب لم يكن هناك خيار، لقد ووجهوا باعتداءات إسرائيلية متكررة ومدبرة ومقصودة ومدعومة من أوروبا كلها، وقد حاول الملك عبد الله إفهام اليهود (أعضاء الوكالة اليهودية) في

1أحمد العلمي–المجازر الإسرائيلية–ص3

2المصدر نفسه –ص3–4

3المصدر نفسه–ص4–5

4فيصل حوراني–دروب المنفى–الوطن في الذاكرة–ص210–211

أواخر العشرينات عندما زاروه في عمان بأن المخطط كله أوروبي وأن هناك مصلحة أوروبية فيما يفعلونه، إلا أن اليهود كانوا يقعون تحت ضغط جماعاتهم العاملين لدى حكومات أوروبا وراح التنبيه هباء، لم يكترثوا له واستمروا في نشر العداء والكراهية ضد العرب الفلسطينيين،أي أنهم وجدوا أمامهم يهودا يقاتلونهم فلم يكن أمامهم خيار غير الدفاع عن أنفسهم، ومنذ انحسار النير التركي عن العرب جميعاً وحتى الآن لم يستطع العرب توحيد كلمتهم من محاسبة أوروبا بما فعلته، أوروبا هي التي خططت لهدر الدم العربي والفلسطيني ومعه الدم اليهودي، وكانت بريطانيا هي الأداة، إلا أن الهيمنة الاستعمارية على العالم العربي لم تسمح للعرب بتوحيد أنفسهم في قوة لمواجهة العداء الأوروبي، فاكتفى العرب بدفع العدوان الصهيوني حين يقع بقدر استطاعتهم الممزقة.[1]

كانت بريطانيا قد أعطت المشروع الصهيوني انطلاقته الكبرى في ظروف الحرب العالمية الأولى، ثم رعت هذه الانطلاقة ومهدت الأرض لنموها طيلة مدة احتلالها لفلسطين، ورغم وجود بعض الفرق الصهيونية المتطرفة المتأثرة أساساً بالأفكار الفاشية كانت ترفع شعار العمل ضد بريطانيا وتدعو لمقاومتها وإرغامها على الجلاء، وتقوم ببعض النشاطات في هذا الاتجاه ،غير أن القوى الرئيسية في الحركة الصهيونية قدرت بصورة صحيحة معنى الحماية البريطانية لمشروعها الاستيطاني ،فاستفادت من هذه الحماية لتوطيد الكيان اليهودي في فلسطين، مثل فرص التمويل الوافد من مصادره الأوروبية والأمريكية التي كانت بغير حدود، اتساع أقنية الأموال، وهجرة الكفاءات من اليهود الذين حصلوا على خبرات من دول الغرب، من جامعاتها ومصانعها ومؤسساتها المتعددة.[2]

عند انتهاء الحرب العالمية الثانية وتعرض مركز بريطانيا العالمي، وكذلك وضعها في البلاد للحرج قررت الانسحاب من فلسطين، اتخذت القيادة الصهيونية المبادرة لإقامة دولتها الموعودة قبل أن تغيب الفرص التي يوفرها الوجود البريطاني، وكانت إقامة هذه الدولة بالمفهوم الصهيوني وبالتطابق مع المطامع الصهيونية تعني إلغاء وجود أهل البلاد في بلدهم، وهذا يعني حملهم على الرحيل، وبالتي هي أحسن أو بالتي هي أسوأ، اتخذوا القرار وترتب على المسلحين الصهيونيين أن ينشروا الرعب في البلاد كي يحملوا أهلها على الرحيل، أو يبيدوا من يتشبث بالبقاء.[3]

استفادت الصهيونية من العطف العالمي الهائل الذي حظي به اليهود إبان الحرب العالمية الثانية بسبب الجرائم النازية التي استهدفت المجتمعات اليهودية في البلاد التي سيطر النازيون عليها،

1أحمد العلمي–المصدر نفسه –ص9–8

2فيصل حوراني–دروب المنفى–الوطن في الذاكرة–ص217

3فيصل حوراني–المصدر السابق –ص218

وكانت فلسطين هي المكان الوحيد الذي يتجه إليه الباحثون عن الأمان، وفي ضجيج هذه الحملة، غُيب المنطق، فتم تجاهل وجود شعب فلسطين وحقوقه تجاهلاً كاملاً، فتأييد دول الغرب الاستعماري لليهود ليس حباً باليهود ولا استجابة منها لحاجاتهم الحقيقية أو المزعومة، بل سعيا منها لحماية مصالحها بالمنطقة التي يموج باطن أرضها وظاهره بالثروات الجاهزة وفرص الإثراء، وقدمت هذه الدول دعمها للمشروع الصهيوني آملة في أن تصبح الدولة اليهودية قاعدة لمصالح الغرب، ولم تأبه الدول الغربية بأن دولة كهذه لا يمكن إلا أن تقوم على جثث اليهود والعرب الفلسطينيين، وهكذا كان على أهل فلسطين العرب وجيرانهم من اليهود الذين عاشوا بينهم بأمان قبل المشروع الصهيوني أن يدفعوا استقرارهم ومصادر رزقهم وأرواحهم ذاتها وقوداً لمطامع استعمارية تواطأ على تحقيقها من لا يقيمون وزناً حقيقياً لمصائر الشعوب. [1]

كبرت معاناة الشعب الفلسطيني وتعددت أشكالها مجازر وتشرد وتعدي وإهانة وسجن وذل، إن الذي عاناه الفلسطينيون على أيدي اليهود كثير، وهم لا يعرفون أنهم أداة في يد أوروبا ليس إلا أو يعرفون لا فرق، فهم يعتقدون أنهم يحققون آمال الآباء والأجداد بينما هم يحققون الأهداف الاستعمارية لأوروبا والحقد والضغينة التي يكنها الأوروبيون للعرب واليهود على حد سواء ،وعلى الباغي تدور الدوائر.

لمحة عن بعض المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني :

لكثرة أعداد المجازر التي قام بها الجيش الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني منذ أواخر 1947م والى وقتنا هذا سأتطرق لذكر أسماء بعضها الذي لازم عام 1948م:

مجازر صفد المدينة نفسها وما جاورها من القرى- يافا التي مني أهلها بالعديد من المجازر-أبو كبير-المنشية- تل الريش-العباسية -سلمة ،مجزرة بلد الشيخ – والطيرة (طيرة حيفا)-وسعسع – وكفر حسينية-وحيفا -الرملة -صرفند -ودير ياسين-وناصر الدين-وطبريا -والحولة-وقولونيا – والكرمل -ومذبحة الدوايمة -وعيلبون -الطنطورة- والقَبو -بيت داراس-وبيت الخوري-الزيتون – وأبو شوشة -وجسر الزرقا- اللد -عين غزال -القبو -وصالحة -وصفصاف -وغيرهم [2].

استخدمت القوات الإسرائيلية الصهيونية كافة أنواع الأسلحة والمتفجرات مستخدمين المدافع، وكانت القوات البريطانية تتدخل لمنع النجدات العربية من القرى المجاورة، وتعدد الكتائب والفرق والعصابات الإسرائيلية مثل كتيبة (البالماخ) و(الهاغاناه) و(شتيرن) و(كتيبة موشيه ديان) يقتلون ويذبحون ويهدمون البيوت على رؤوس ساكنيها ،ويبقرون بطون الحوامل كما في دير ياسين، ويحرقون أسرا بكاملها كما في عيلبون، وحشر السكان في المساجد ونسفها على من فيها كما في

1 فيصل حوراني-المصدر السابق-ص218-219

2 احمد العلمي المجازر الاسرائيلية-11-50

مجزرة الزيتون، وكانوا يطلبون من الرجال حفر قبورهم ثم يطلقون عليهم النار ويقوم الجيش بطمر الحُفر عليهم كما في الطنطورة ،وطبعاً رافق كل ذلك سرقة حلي النساء. وكانوا يعملون على إبادة أسر كاملة تحمل نفس اسم العائلة كما في مذبحة جسر الزرقا.[1]

المطلب الرابع: أحوال الشعب الفلسطيني بعد النكبة :

استمرت حرب فلسطين حوالي عشرين شهراً بدءاً من قرار الأمم المتحدة الذي أوصى بتقسيم فلسطين في 1947م حتى آخر اتفاقية هدنة جرى توقيعها بين إسرائيل وسورية عام 1949م ،تلك الشهور حولت المشهد السياسي للشرق الأوسط،حيث دُمرت فلسطين العربية ونشأت دولة إسرائيل الجديدة، وقد عانت مصر وسورية ولبنان من هزيمة ساحقة، وحافظ العراق على خطوطه، وفقد الرأي العام العربي الثقة بسياسييه، بعد تقبله للهزيمة، هزيمة بهذا الحجم، وفي غضون ثلاث سنوات من انتهاء نكبة فلسطين، اغتيل رئيسا وزراء مصر ولبنان، وملك الأردن، وأطيح برئيس جمهورية سوريا وملك مصر في انقلابين عسكريين، وما من حدثٍ طبع السياسة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين بطابعه بمثل هذا العمق.[2]

يلعب التاريخ دوراً رئيسياً في تشكيل الدول وإضفاء الشرعية على أصول الدولة ونظامها السياسي، وحكومات المنطقة تتمتع بكثير من السلطات المباشرة وغير المباشرة على عملية كتابة التاريخ، وكتب التاريخ في المدارس بجميع المراحل وحتى في الجامعات تديرها الدولة، وجمعيات التاريخ الوطنية والمطابع الحكومية تؤدي دور المصافي لإزالة الروايات التاريخية غير المصرح بها ونشر الحقائق التي تسمح بها الدولة، وكل ترقية في مؤسسات تدوين وتدريس التاريخ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتزام الخط الرسمي، فإن المؤرخين لم يجدوا حافزاً للعمل على كتابة نقدية للتاريخ ، وبدلاً من ذلك بدأ المؤرخون العرب والإسرائيليون الكتابة بنمط قومي غير نقدي، ففي إسرائيل عكس المؤرخون النزعة القومية في كتاباتهم بتصويرهم الحرب على فلسطين بأنها كفاح مرير من أجل البقاء، ونصر يكاد يكون معجزة، وفي العالم العربي اتسمت روايات الحرب الفلسطينية بإنشاء العبارات الاعتذارية، وعبارات إرضاء الذات وتوجيه اللوم الى الآخرين، ونظريات المؤامرة.[3]

1بتصرف من–فيصل حوراني دروب المنفى ومن احمد العلمي المجازر الاسرائيلية

2يوجين روغان وآفي شلايم–الحرب من أجل فلسطين–إعادة كتابة تاريخ النكبة 1948م–تعريب –أسعد كامل إلياس–تعقيب–إدوارد سعيد–ص17

3المصدرالسابق–ص17–19

فالكتابات التاريخية ذات النزعة القومية عند جميع الكُتاب والمؤرخين دائما تنحو منحى (نشدان الشرعية) أكثر مما تنحو منحى محاسبة الماضي محاسبة نزيهة[1]، ان عبء إضفاء الشرعية على الأعمال القومية في حرب فلسطين، في قاعات السياسة كما في فصول المدارس، قد تسبب في الخلط في كتابة التاريخ والنزعة الوطنية فيما يمكن تسميته بالتاريخ الرسمي، ان الاختراع السياسي للتاريخ هو صفة مشتركة بين إسرائيل والدول العربية، ولو أن ذلك يعود إلى أسباب مختلفة، فروايات التاريخ العربية ترمي إلى تعزيز مصالح الدولة بواسطة تعبئة المواطنين الذين زالت أوهامهم نتيجة لهزيمة جيوش بلدانهم وفقدان فلسطين العربية وفي حين أن روايات التاريخ الرسمية الإسرائيلية تسعى إلى تثبيت الحق والمصير الصهيوني الجلي، ولكن مع تخفيف المسؤولية عن العواقب السلبية للحرب، هذه المواقف حملت جيلاً جديدا من المؤرخين الناقدين إلى النظر إلى الروايات التاريخية عن عام 1948م بأنها نسج من الأساطير.[2]

إن جماعة من المؤرخين الإسرائيليين قادت أواخر الثمانينات من القرن العشرين حملة على أساطير إسرائيل التأسيسية، وذلك عندما سعت حكومة حزب من الليكود إلى إيجاد استمرارية تاريخية بين أعمالها المثيرة للجدل في لبنان وأعمال الآباء مؤسسي إسرائيل في فلسطين، فرئيس الوزراء في ذلك الحين مناحيم بيغن، استند في دفاعه عن أعمال حكومته إلى سياسات دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، في عام 1948م، وقد ادعى بيغن أن الفارق الوحيد بينهما هو أن بن غوريون لجأ إلى الخداع والتورية، في حين أنه ينفذ سياسته على المكشوف، واستشهد بخطة بن غوريون لتقسيم لبنان عن طريق إقامة دولة مسيحية شمال نهر الليطاني ،وجهوده التي بذلها دون هوادة لمنع قيام دولة فلسطينية، وكذلك تدمير قرى وبلدات فلسطينية ضمن حدود إسرائيل وطرد سكانها، إن كلام بيغن حرَّك عن غير قصد إعادة تقييم أصول إسرائيل، حيث إن حرب الاستقلال التي يطلقونها في إسرائيل على حرب 1948م تسامت دائما عن الجدل، ولكن الباحثين بدأوا يلقون نظرة على هذه الحملات التي استهدفت تدمير القرى والمدن، وطرد السكان على مستوى واسع ،وقد ساعدتهم في ذلك سياسة ليبرالية لحفظ (الوثائق) الأرشفة، الأمر الذي أتاح الإطلاع على كمية ضخمة من الوثائق الخاصة بحرب 1948م وذيولها حيث برهنت

1المصدر السابق–نقلا عن –سمحان فلابان(ولادة اسرائيل الأساطير والحقائق)و أبراهام سيلا(الكتابة العربية لتاريخ حرب 1948–)السعي للشرعية–وفي كتاب لورنس سيلبرشتاين–نظرات جديده على تاريخ إسرائيل–أوائل سنوات الدولة–ص 124 وص–54

2المصدر السابق–ص 19–20

المحفوظات الإسرائيلية أنها كاشفة لحد كبير هذه الأساطير ومنها حول تأسيس دولة إسرائيل في ذلك العام وقد وضعها سمحا فلابان في سبع اساطير هي:[1]

- إن الصهيونيين قبلوا قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة بينما كانوا يخططون للسلام.
- إن العرب رفضوا قرار التقسيم وشنوا الحرب.
- إن الفلسطينيين هربوا طوعاً وفي نيتهم العودة منتصرين.
- إن الدول العربية وحدت صفوفها لطرد اليهود من فلسطين.
- إن الغزو العربي جعل الحرب لا مفر منها، وأن إسرائيل المفتقرة إلى وسائل الدفاع عن نفسها كانت تواجه الدمار على يد غولياث العربي.
- إن إسرائيل سعت للسلام فلم يتجاوب معها أي مسؤول عربي ،عدة أساتذة إسرائيليين قدموا دلائل موثقة تبين مسؤولية إسرائيل عن هروب العرب من منازلهم، وآخر (آفي شلايم) قلب أسطورة غولياث العربي وقدم وثائق بشأن عروض سلام قدمها الملك عبد الله لإسرائيل، وحتى الزعيم السوري حسني الزعيم، وبين آخر (إيلان باييه) أن بريطانيا كانت تسعى إلى منع قيام دولة فلسطينية، فالعواقب الاجتماعية لاختلاف الأساطير من قبل دولة إسرائيل كانت بدورها موضع نقد ،وجدل داخل إسرائيل.[2]

لقد كان هناك نقد في الروايات العربية، في أحداث 1948م، مع أن النقد في أي بلد عربي بذاته كان موجهاً ضد أعمال الدول العربية الأخرى، حيث إن هناك من سعى إلى تفسير هزيمة العرب على أنها ناجمة عن عيوب المجتمع العربي بصورة عامة مثل: قسطنطين ازريق–وساطع ألحصري–وموسى العلمي وجورج حنا– وكانوا من بين أكثر المفكرين تأثيراً ،وحظيت أعمالهم بتداول كبير في العالم العربي ويقول وليد الخالدي محاجا ((مع ذلك فإن هذه الكتب لم تتمكن من أن تمحو وتدفن أساطيرنا عما حدث في حرب 1948م وبالرغم من تداولها بشكل واسع))[3]

ويقول الخالدي: إن أبرز الأساطير العربية ويتم تداولها إلى وقتنا هذا:

- تصوير القوات الصهيونية بأنها مجرد عصابات إرهابية كانت مطوقة من كل الاتجاهات من قبل الجيوش العربية في المرحلة الأولى من الحرب.

1–المصدر السابق –نقلا عن سمحا فلابان–ولادة إسرائيل–الاساطير والحقائق–ص5\نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين–1947–1949م(كامبردج 1988\تواطؤ عبر نهر الأردن–الملك عبد الله والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين(أكسفورد 1988)\بريطانيا والصراع العربي الإسرائيلي–1848–1951 (لندن 1988)

2المصدر السابق– نقلا عن–(الأساطير المؤسسة لإسرائيل:القومية –والاشتراكية–وصنع الدولة اليهودية(برنستون ,نيويورك–1980) \وبني موريس(كتابة التاريخ الجديدة:إسرائيل وماضيها)\وموريس–(وما بعد إسرائيل والفلسطينيون) أكسفورد1994–ص1–48\وآفي شلايم(النقاش حول 1948) المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط العدد27–1995–ص287–304

3وليد الخالدي–خمسون عاماً على حرب 1948–أولى الحروب الصهيونية–العربية–ص12

- إن طليعة القوات المصرية وصلت إلى ضواحي تل أبيب الجنوبية.
- وصلت القوات العراقية الزاحفة قريباً جداً من ساحل البحر الابيض المتوسط غربي قلقيلية وطولكرم–بينما وصل الجيش الأردني إلى الضواحي الشرقية لمدينة تل أبيب.
- إن كل ما كان مطلوباً هو بضعة أيام أخرى لتوجيه الضربة القاسمة للعدو تحسم الموقف بصورة نهائية.
- عندما تصاعد الضغط الدولي إلى تهديدات وأخطار، الأمر الذي فرض الهدنة الأولى على العرب وهكذا فإن الكيان الصهيوني انتزع الفوز من فكي هزيمة محتمة.[1]

1وليد الخالدي–خمسون عاماً على حرب 1948– أولى الحروب الصهيونية–العربية–بيروت 1998–ص 13–14

المبحث الثاني : الجدل الديني والسياسي والقضية الفلسطينية :

المطلب الأول: ظهور الجدل الديني والسياسي .

لقد جمع الإسلام الأمة الإسلامية على عدة ثوابت توحدها وتؤلف بينها، وعندما كانت وحدة الأمة هي الإطار الجامع لشعوبها وقومياتها وأجناسها وأقطارها ، كانت جامعتها الإسلامية جسداً واحداً إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحُمى، وكانت صيحة (واا إسلاماه) تجد الإستجابه في سائر ديار المسلمين،[1] حيث كان لقول الله تعالى وقع في قلوب المتقين من عباده، أصحاب الصراط المستقيم المتبعين لقول الله عزَّ وجَّل: **{ وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلك وصاكم به لعلكم تتقون}** صدق الله العظيم (الأنعام آية 153) ففي هذه الأيام يستوقفنا سؤال: ما هو الصراط المستقيم المتبَع هذه الأيام؟! هل هو الصراط المستقيم المستلهم من القرآن الكريم !؟ وهل هذا الصراط المستقيم عاجز أن يضع تصوراً لكيفية التعامل مع الأطراف المختلفة ويجمعهم على اتباع الحق، فهذه الآية تحديداً بها تمايز بين السبل، سُبل الحق وتوحي بقدسية أي خيار ينطلق من منطلق إسلامي، ولكن بشرط أن يحسن العمل امتثالاً لقول الله تعالى **{ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون}** صدق الله العظيم (التوبة 105) أو قول الله تعالى **{وفي ذلك فليتنافس المتنافسون}** صدق الله العظيم (المطففين 26) والتنافس هنا في مرضاة الله لأصحاب الصراط المستقيم.[2]

واليوم تؤسس الحركات الدينية، وبكل أطيافها، لمرحلة جديدة من حياة العرب المسلمين، أو بالأحرى لمراحل جديدة من تاريخ الصراع الداخلي والخارجي حول المستقبل ، ألا وهو الصراع بين القوى الدينية المعتدلة أو السلمية أو الأصولية، وقوى علمانية وقوى تسعى لإعادة احياء الدولة الدينية، حيث لا انفصال بين الدولة والدين، وأخرى تسعى لدولة مدنية يكون فيها الفصل بين الدولة والدين، والظاهرة التي تزيد هذا الجدل والصراع (هي قضية فلسطين)[3]

ففي الوقت الذي كانت فيه قضية فلسطين هي قضية الشعوب العربية، تقاسمت فيه الأحزاب القومية العربية والاشتراكية، كالناصرية والبعث والقوميين العرب، كانت الحركات الفلسطينية، فتح، الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وغيرها، من الذين تقاسموا المواقف حول القضية الفلسطينية، في حين أن الاخوان المسلمين الذين كان لهم دورا مشهودا في حرب عام 1948،

1 محسن محمد صالح – حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية – رؤية اسلامية- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات –ص3

2 جاسم سلطان –تقييم البرنامج السياسي لحماس- قراءات نقدية في تجربة حماس السياسية- مركز الزيتونة للدراسات-ص166-167

3 أحمد برقاوي – العرب والعلمانية –مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان –2007–ص6

وشاركت أعداد منهم في تأسيس أنوية الفصائل الفلسطينية المسلحة، وتواجدت أعداد أخرى منهم في قواعد الفدائيين في الأردن ، لم تجعل القضية الفلسطينية أولوية سياسية بالنسبة لها.[1]

هناك تغيرات شهدتها الساحتان العربية والدولية في عقد الثمانينات، وأدت إلى تطورات مهمة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كان من نتائجها صعود الحركات الإسلامية شعبياً، وازدياد قوتها وتأثيرها على مجريات الصراع مع إسرائيل كان من نتائجه ضمور وانحسار قوة حركات وطنية ويسارية أخرى على الساحة الفلسطينية[2].

لعقودٍ طويلة انشغلت حركة فتح بنهج وفكر التحرير، وكانت فكرة الثورة والتحرير بما تحمله من طهارة أكثر حضوراً من فكرة الدولة أو السعي لممارسة سلطة، ففكر وأدبيات لا تتطابق مع إستراتيجية وفكر السلطة(الدولة) وأن الدولة وطبيعة سلطتها قضية مؤجلة، ولذلك هيمنت في السنوات الأولى أدبيات التحرير والثورة، في الوقت الذي قلت أدبيات السلطة، ومع ذلك نجد أن حركة فتح وقبل أن تعلن عن انطلاقتها رسمياً، دعت لقيام كيان فلسطيني في الأراضي الفلسطينية غير المحتلة، حيث ورد في صحيفة (فلسطيننا) التي كانت تعبر عن فكر الحركة (إن الكيان مطلب أساسي من مطالبنا نحن عرب فلسطين المُشردين، وقد طال علينا الزمن ونحن نعيش حياة الُذلِ والهوان، والتشرد والكيان حق شرعي لنا، إن هناك أقساماً عربية من فلسطين، وعلى هذه الأقسام ينبغي أن نشيد صرح حكم وطني فلسطيني ثوري قيادي).[3]

وخلال السنوات التي مضت تعددت[4] التصورات والمشاريع للدولة الفلسطينية وهذا التعدد في التصورات أربك السياسة الفلسطينية، وأربكت المتعاملين معها،حيث أحدثت انقساماً داخلياً، بين حركة فتح، التي تقف وراء كل تلك التصورات والطروحات حول الدولة من جهة، والمعارضة من جهة أخرى، وهذا بالطبع لم يخدم كثيراً القضية الفلسطينية لأنه أظهر وكأن الفلسطينيين يبحثون عن أي دولة، وليس تحرير الدولة الفلسطينية المعروفة والمحددة تاريخياً، فلا زال الشعب الفلسطيني يعبر مختلف المحطات نحو البحث عن الدولة.[5]

---

1 أحمد برقاوي _ المصدر السابق _ص7

2 سميح حموده – موقف حماس من الحركات الإسلامية الفلسطينية – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات –بيروت–ص1

3 إبراهيم أبراش – حركة فتح والسلطة , تحديات الانتقال من الثورة إلى الدولة –ص6 –شؤون فلسطينية -2015-عدد259-نشرة فلسطيننا عدد 11-تشرين الثاني 1960م-ص2

4 التصورات هي :في الميثاق القومي الفلسطيني 1964-1-فلسطين ما بعد التحرير ستكون جزءاً من دولة الوحدة العربية ,2- وفي الميثاق الوطني الفلسطيني1968م-أن فلسطين بحدودها عام 1948م ستكون هي وطن الشعب العربي الفلسطيني-3-ومنذ 1971م, تم تبني هدف فلسطين الديمقراطية العلمانية التي يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون على قدم المساواة-4- وفي عام 1974م-تم تبني البرنامج المرحلي الذي يقول بسلطة وطنية فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين-5- وفي إعلان الاستقلال بالجزائر عام 1988م- تم تبني هدف قيام قيام الدولة الفلسطينية المستقلة حسب قرارات الشرعية الدولية-6- الدولة في خارطة الطريق حيث تم الحديث عن دولة مؤقتة -7- الدولة من خلال قرار دولي بعد فشل المفاوضات.(إبراهيم أبراش ,شؤون فلسطينية) الهوامش ص24

5 إبراهيم أبراش – حركة فتح والسلطة ,تحديات الانتقال من الثورة إلى الدولة-ص6 –شؤون فلسطينية-2015م-عدد259-

لقد عانت الثورة الفلسطينية بشدة من أشقائها العرب، واستُنزِفت طاقتها ودماؤها في صراعها مع الأنظمة العربية التي حاولت ترويضها وضبطها، والتحدث باسمها والقفز فوقها، وبعد حرب 1973م ضد الكيان الصهيوني، والتي حققت أساساً انتصارات معنوية لمصر وسوريا، التي أخذت تعمل على استغلال (انتصارها) لفك ارتباطها القومي بمفهومه التقليدي بالقضية الفلسطينية، سواء من خلال التوجه مباشرة نحو الحل السلمي مع اسرائيل، كما حدث مع مصر أو بطريقة غير مباشرة، من خلال تهميش دور وفعالية الثورة الفلسطينية، وإفقادها القدرة على التفرد بالتعامل مع الصراع مع إسرائيل، ومحاولة إلحاقها بالإستراتيجية الرسمية العربية ، للدخول بتسوية تحت الوصاية العربية، كما حدث مع سوريا، واصطدامها مع الثورة الفلسطينية في لبنان،[1] وبعد أن عُدَت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني أخذت حركة فتح بالقبول بأنصاف الحلول، وذالك ما سمي بسياسة المراحل أو المرحلية التي أعلن عنها في البرنامج المرحلي عام 1974م.[2]

أخذ يتضاءل الشعور العربي تجاه فلسطين، حيث خرجت مصر من الصراع العربي – الصهيوني وذلك بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، ثم تلتها الحرب العراقية–الإيرانية، التي أنهكت الطرفين خلال ثماني سنوات، وتراجع الدعم المالي الخليجي بسبب انخفاض أسعار النفط، فضلاً عن الاجتياح العراقي للكويت 1990م، وما نتج عنه من تمزق عربي إسلامي واسع بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، كل ذلك أدى إلى إضعاف المقاومة الفلسطينية، وتوجه منظمة التحرير الفلسطينية نحو التسوية السلمية، وبالتالي حصر نشاطها في دائرة الممكن السياسي،[3] ومن الممكن السياسي مذكرة من أبو جهاد (خليل الوزير)–رحمه الله– بوجوب إعلان الكفاح المسلح عرضها على التنظيم الفلسطيني لجماعة الإخوان عام 1957م، والتي استغرقت من التنظيم ثلاث سنوات متواصلة، حتى كانت إجابتهم بالرفض اللامنطقي، وفي عام 1987م حققت تلك المذكرة تغييراً جذرياً بعد مرحلة من السكون ، إلى المقاومة.[4]

ومن جهة أخرى ومنذ أواسط السبعينات في القرن العشرين أخذ يبرز نشاط التيار الاسلامي الشعبي في الداخل والخارج، وظهرت بوادر منظمات إسلامية جهادية مثل أسرة الجهاد الإسلامي في فلسطين المحتلة عام 1948م ، وحركة الجهاد الإسلامي عام 1980م، وتنظيم المجاهدين الفلسطينيين الذي أنشأه الشيخ أحمد ياسين – رحمه الله– في أوائل ثمانينات القرن العشرين،

---

1 إبراهيم ابراش – المصدر السابق – ص8-9

2 إبراهيم إبراش _ المصدر السابق_ص9-(حيث كانت الجبهة الديمقراطية أول من طرح علناً فكرة المرحلية التي وافقت عليها فتح)

3 محسن محمد صالح –حقائف وثوابت في القضبة الفلسطينية– رؤية اسلامية –مركز الزيتونة – مؤسسة فلسطين للثقافة – ط\2013م–ص 23–24

4 بكر أبو بكر – حماس سيوف ومنابر – فلسطين–ط1– 2008م–ص7

وفي عام 1987م كانت الانتفاضة الأولى في فلسطين، التي أعطت زمام المبادرة للشعب الفلسطيني في الداخل، وبرز التيار الإسلامي ليشكل عنصراً أساسياً في المقاومة.[1]

إن حركة المقاومة الإسلامية حماس ومنذ نشأتها وتطورها وكذلك قراءة خطابها وسلوكها، لا يمكن تفسيره خارج إطارين محددين وهما الأول: نشأتها في بيئة فلسطينية كفاعل سياسي واجتماعي نشط والثاني: تتمثل في أن مواقف قيادات ورموز الحركة لم تكن دائماً متشابهة ومتطابقة بل كان هناك تباينات واختلافات واضحة.[2]

بل إن الخطاب السياسي للحركة يتصل بكونه في بداية الأمر ونهايته، امتداداً لتيار الإسلام السياسي في المنطقة، ولحركة الإخوان المسلمين عالمية الطابع والتنظيم والانتشار وباستخدام مقولتي الاعتدال والتطرف، وخاصة في ظل التحولات التي يشهدها الإقليم وصعود حركات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم ، وفي ظل احتدام الصراع على جبهة التمثيل الفلسطيني، التي باتت حركة حماس من أبرز اللاعبين السياسيين في الحالة الفلسطينية، فإن تجربتها في الحكم تمثل عنصر إلهام للبعض في السياق العربي، وفزاعة للتخويف للبعض الآخر.[3]

ومنذ نشأة حركة حماس طرأ على خطابها وسلوكها السياسي تحولات كبيرة من رفض الواقع إلى إدارته، ومن المقاومة إلى الاستثناء، ومن المعارضة إلى السلطة، ومن عدم الاعتراف بمنظمة التحرير إلى محاولة الفوز بقيادتها، ومن رفض اتفاقية أوسلو إلى العمل تحت مظلتها وهنا تطرح عدة أسئلة؟ كيف ستكون علاقة حركة حماس مع القوى الأخرى، وهل وجودها كحركة سياسية داخل السلطة أسهل من خارج السلطة أو العكس، على اعتبار أن وجودها خارج السلطة له فضائل أيديولوجية أو عقائدية، بحيث لا تتعارض مع المواقف المبدئية والتنظير السياسي للحركة، على اعتبار أن فضائل الوجود داخل السلطة لا يمكن أن تكون إلا سياسية فالمواقف السياسية تخضع للظروف، لأن هناك متغيرات خارجية، إذ لا تعتمد الحركة هنا على نفسها، أو على ما يحيط بها، [4]ولا تستطيع حركة المقاومة أن تحافظ على ما هو مطلق وثابت لكونها تخلت عن كونها حركة معارضة خارج السلطة، ففي السلطة يصبح المتحول والمتغير هو الأساس، لأن النقاء العقائدي في ظل الأنظمة السياسية في الوضع الراهن لا يمكن الحفاظ عليه.

---

1 محسن محمد صالح– المصدر السابق– ص24–25

2 سميح حمودة – موقف حماس من الحركات الإسلامية الفلسطينية –مركز الزيتونة للدراس والاستشارات –ص3

3 تيسير محيسن – المصدر السابق- ص9.

4 علي الجرباوي – – حماس مسيرة الوصول إلى السلطة- معهد إبراهيم أبو لغد للسياسات الدولية – الدين والدولة والمجتمع الدولي – ص 45

على الصعيد المحلي انتقلت حركة حماس، من موقع المعارضة إلى موقع السلطة، إلا أن حركتي فتح وحماس بدتا وكأنهما في مواقعهما، فحركة حماس بعد تسلمها السلطة وتشكيلها للحكومة، استمرت تتصرف وكأنها لا تزال في صفوف المعارضة، وحركة فتح التي سلمت بالنتائج شكلياً، استمرت تعمل وكأنها لا تزال في السلطة ، وبدى أن همها العمل على إسقاط الحكومة بعد تشكيلها مباشرة.[1]

المطلب الثاني: حكم التعددية الحزبية في الإسلام :

لم يتعرض فقهاء المسلمين القدامى –رحمهم الله – لموضوع التعددية السياسية بالمفهوم الواسع وبالشكل المطروح حالياً، حيث أن الصورة الحزبية التي عاشها فقهاؤنا القدامى، كانت صورة غير مكتملة بالمعنى الحديث لها، ولم تمثل أحزاباً سياسية بناءة، فقد جاءت في إطار اختلاف وصراع وصل الى درجة الفتنة، وكانت لها إنحرافات كثيرة جعلت العلماء ينظرون إليها انطلاقاً من واقعهم، أما الشكل الحالي فلم يكن مطروحا على بساط الفقه قديماً، فهو صورة وحالة مستحدثة، وقد تطورت الحزبية بشكلها ومضمونها عما كان عليه الأمر قديماً، حيث كانت تجد سندها في الحرية السياسية التي كان يحظى بها المؤمنون في زمن النبي محمد "ﷺ"، ومن بعده، في جواز إبداء الرأي المخالف ولو كان يتعلق بالحاكم.[2]

ففي غزوة بدر يتقدم الصحابي الحباب بن المنذر، ويسأل النبي "ﷺ" بعد أن نزل بمعسكره قرب ماء بدر: يا رسول الله: أرأيت هذا المنزل أمنزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟! فأجابه الرسول "ﷺ": إنه الرأي والحرب والمكيدة وهذا يمثل رأياً سياسياً مخالفاً للقائد الأعلى، وفي غزوة الأحزاب، عندما وضع النبي "ﷺ" حلاً سياسياً لتفكيك الأحزاب ، ففاوض على ثلث ثمار المدينة مقابل خروج غطفان وأهل نجد من حلف قريش، واستشار سعد ابن معاذ وسعد بن عبادة، ولما علما أنه شيء من عند النبي "ﷺ"، وليس من أمر الله تعالى، قالوا والله لا نعطيهم إلا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم، وما ذلك إلا رأي سياسي مخالف لرأي قائدهم، وأي قائد، رسول الله "ﷺ".[3]

---

1 إياد البرغوثي – الدين والدولة في فلسطين – مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان رام الله ,فلسطين-2007م – ص7

2 المركز الفلسطيني للإعلام – المبحث الثاني – التعددية الحزبية في ظل الدولة الإسلامية , وأنظمة الحكم المعاصرة– www.palestine-inf.com\arabic\books\2006.

3 المصدر السابق – نقلا عن : ابن هشام السيرة النبوية–ج3–168– وابن هشام–ج4– 180

ومضى المسلمون يبدون آراءهم في حرية تامة، ويعيشون قاعدة الشورى، التي تمثل أساساً وسنداً للتعدية السياسية، وفي وقتنا الحاضر نحن بأمس الحاجة، لأن نعيش حالة التعبير عن الرأي بحرية في ظل سياسة تعطيل العدل، وتعطيل النقد، واللجوء إلى العنف والاستبداد والظلم.

ثار الخلاف بين الفقهاء والمثقفين المسلمين حول شرعية قيام وتكوين الأحزاب والجماعات، فمنهم من أجاز ومنهم من أنكر التعدد الحزبي في الإسلام، فمن المنكرين مثل حسن البنا رحمه الله قال (إن الإسلام هو دين الوحدة في كل شيء، ولا يقر نظام الحزبية ولا يرضاه، ولا يوافق عليه) وقول ايضاً (واعتقد أن هذه الأحزاب الحالية مصنوعة أكثر منها حقيقية، وأن العامل في وجودها شخصي أكثر منه وطني ، وأن الحوادث التي كونت هذه الأحزاب قد انتهت، ويجب أن ينتهي هذا النظام بانتهائها) .[1]

وهذا يدل على أن رأي الإمام حسن البنا رأي شخصي خاص بحالة مصر، وليس رأي فقهي عام يستند عليه حيث قال: أن التعددية الحزبية السياسية، وإن جازت في بعض الظروف في بعض البلدان فهي لا تجوز في كلها ، وهي لا تجوز في مصر ابداً.

قد عبر قادة آخرون من قادة الإخوان عن جواز التعددية الحزبية في الإسلام مثل، الشيخ عمر التلمساني المرشد العام الثالث للإخوان المسلمين– رحمه الله– قال (إذا لم يكن من قيام الحزب بُد فمن العجز الفكري أن نقف حائرين، بل نسلك كل طريق مشروع يُمكننا من نشر دعوتنا في كل الأوساط).[2]وهكذا كان موقف المرشد العام الرابع للإخوان المسلمين محمد حامد أبو النصر– رحمه الله–وقد أكد على رأي الشيخ عمر التلمساني، حيث كان لا بد من إيجاد قناة قانونية لممارسة العمل السياسي ولذلك قرر الإخوان المسلمين تكوين حزب سياسي، أما حزب التحرير فيبين الشيخ تقي الدين النبهاني–رحمه الله – موقف الحزب من التعددية السياسية ، وأنه فرض كفاية على الأمة استناداً إلى قول الله تعالى **{ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون}** سورة آل عمران، الآية 104، فيقول{ أما كون الأمر في الآية بإيجاد جماعة هو أمر بإقامة أحزاب سياسية، فذلك آت من كون الآية عنت إلى عمل هذه الجماعة، وهو الدعوة إلى الإسلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[3]وهكذا نرى أن الأحزاب والحركات الإسلامية تؤمن بالتعددية الحزبية، فكونوا الأحزاب، ودخلوا البرلمانات النيابية كما في الأردن ومصر والمغرب والسودان واليمن والجزائر وفلسطين.

---

1 المصدر السابق- نقلاً عن : حسن البنا –مجموعة الراسائل- ص167 وص-168

2 المصدر السابق- المركز الفلسطيني للإعلام -التعددية الحزبية السياسية في ظل الدولة الإسلامية, -نقلاً عن :التلمساني –ذكريات لا مذكرات- ص186

3 المصدر السابق – نقلا عن : تقي الدين النبهاني – نظام الحكم في الإسلام –ص-208

الموقف من الأحزاب غير الإسلامية: اختلف الفقهاء والمفكرون المعاصرون في تحديد الموقف الشرعي تجاه الأحزاب الغير إسلامية وذلك في قولين:

القول الأول: التعددية السياسية مباحة بالإطلاق، وبالتالي تشمل الأحزاب الشيوعية والعلمانية وغيرها ومن الأدلة على قولهم: إن المذهبية الإسلامية استوعبت في داخلها اليهودي والنصارى وفي الصحيفة التي عقدها الرسول "ﷺ" مع أهل المدينة من المسلمين واليهود ومن دخل في عهدهم، عبرة ومنهاج، وسابقة لها دلالتها الحضارية التي تشهد بمرونة الإطار السياسي في الدولة الإسلامية.[1]

القول الثاني: التعددية السياسية لا تقبل إلا في إطار إسلامي، وبالتالي لا تشمل إلا الأحزاب الإسلامية الملتزمة بسيادة الشريعة ،واستدلوا على قولهم بالقرآن والسنة والإجماع والمعقول:

أولاً: القرآن الكريم: قال تعالى **{ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون}** صدق الله العظيم –سورة الجاثية–الآية(18) ووجه الدلالة: يقول ابن كثير – رحمه الله– وفي هذا تحذير لهذه الأمة أن تسلك مسلك الذين لا يعلمون، أو تقصد منهجهم.[2]

ثانياً: السنة النبوية الشريفة: عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دعانا النبي "ﷺ" فبايعناه، فقال: فيما أخذ علينا (بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرةٍ علينا، وأن لا تُنازع الأمر أهله، إلا أن تروا كُفرا بواحاً عندكم من الله فيه برهان) ووجه الدلالة في هذا الحديث: وجوب استخدام القوة لعزل الحاكم المسلم، الذي ارتكب الكفر، وارتد عن دين الله فكيف نقبل بالأحزاب غير الإسلامية التي تغيب شريعة الله، وتحكم بالكفر، بل وتحض الناس على الكفر.[3]

ثالثاً: الإجماع: أجمع الفقهاء على أن الإسلام شرط في الإمامة، وأن الحاكم إذا ارتد أو حكم بغير الإسلام، استحق العزل، واستوجب الخلع، قال ابن المنذر –رحمه الله– أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم، أن الكافر لا ولاية له على المسلم بحال، ووجه الدلالة أن واقع الأحزاب غير الإسلامية، التي تتخذ المناهج الوضعية وسيلة للوصول إلى الحكم ، هو واقع رِدَه، لأنها تحل حراماً، وتحرم حلالاً، وتجعل الحاكمية لغير الله تعالى، فلا يجوز أن تمكن لتكون لها ولاية على المسلمين.[4]

1المصدر السابق- نقلا عن - صلاح الصاوي –التعددية السياسية –ص-101

2 المصدر السابق –نقلا عن : ابن كثير– تفسير القرآن الكريم–ج4–ص150

3 المصدر السابق –نقلاً عن :صحيح مسلم–كتاب الإمارة–ح–1709–ص 42– البيهقي –السنن الكبر–كتاب النفقات– باب كيفية البيعة–ح 15215– ص78 .

4المصدر السابق – نقلا عن ابن القيم– أحكام أهل الذمة – ج2–ص–367

رابعاً: المعقول: إن الدولة الإسلامية قد نص دستورها على أن الوظيفة الأولى للحاكم، والحكومة هي حراسة الدين وسياسة الدنيا به، والأحزاب السياسية الكافرة، والمشركة، والملحدة لا تقوم بحراسة الدين بل ليست مؤهلة لذلك، لأنها كافرة به، ففاقد الشيء لا يعطيه، وكل إناء ينضح بالذي فيه.[1]

يضرب مفهوم نظام حكم الحزب الواحد في البلدان العربية جذوره الفكرية والمادية عميقاً في بنية المجتمع العربي ذاته، وبنية ثقافته الموروثة، فالمجتمع العربي ما زال محكوماً بمفهوم وتقاليد وأعراف المجتمع الأبوي، وشيخ العشيرة في العصر الجاهلي، الخليفة المعصوم عن الخطأ، ولي الأمر، لقد ترك الموروث الثقافي العربي مفاهيمه وتقاليده بشكل واضح على بنية النظام السياسي العربي عامة، الرسمي والغير رسمي منه على حد سواء، وعلى فلسطين كونها من هذه البنية السياسية والثقافية، ورغم الادعاءات التي تسوقها جميع أطراف هذه الدول عن الديمقراطية في الحكم، إلا أن هذا الحكم ما زال محكوماً بمفهوم (القبلية العشائرية)، وإن تطور إلى مفهوم (القبلية الحزبية) الأوسع، إن هذه الإدعاءات سرعان ما تبددت عن الاصطدام الحقيقي مع أول تجربة حقيقية من تجارب الديمقراطية ، كالانتخابات حيث يتجلى مفهوم (القبيلة الحزبية) بأعلى صورة وبمفهومها الأوسع والأعم ألا وهي (القبلية السياسية) المستمدة جذورها من القبلية العشائرية، والحزبية، حيث أن هذه الصورة لها انعكاساتها على البنية الاجتماعية والسياسية في المجتمع، وبالتالي في النظام السياسي، ومن الممكن ملاحظة تداخل القبلية العشائرية والحزبية والسياسية في أي انتخابات برلمانية كانت، أو بلدية، أو في أي جو يتطلب المناخ الديمقراطي، حيث إن هذا النظام من الحكم يقف على نقيض النظام الديمقراطي ومفاهيمه وأسسه وقواعده على الرغم من كافة محاولات التجميل والتزيين [2]، والأمثلة متعددة في فلسطين، سواء الانتخابات التي أجريت في عام (1996م) التي خاضتها حركة فتح بدون منافسة حقيقية، أما الانتخابات التشريعية فاقتصرت على مشاركة محدودة من حزب الشعب الذي خاض الانتخابات بعدد محدود من المرشحين، وكان هناك بعض المستقلين الذين لم يكن لهم تلك الشعبية التي تهدد مرشحي فتح، التي خاضت الانتخابات بقائمة مرشحين من اختيار القيادة بشكل مباشر ممثلة بياسر عرفات–رحمه الله– بقرار تجاوز بعض القوائم التي تم اختيارها من قبل عناصر فتح وأطرها التنظيمية، وقد احتوت قوائم فتح على مرشحين ينتمون لأحزاب غير فتح مثل فِدا مما دفع بعض

1 المصدر السابق – نقلا عن :–محمد أبو فارس التعددية السياسية – ص36

2سميح محسن–التعددية السياسية ونظام حكم الحزب الواحد –تسامح–العدد الرابع–2004–مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان– ص–11–13

كوادر وشخصيات فتح من خوض الانتخابات بشكل مستقل، اعتمادا على دعم مناطقهم مسلحين بتاريخ وسيرة نضالية مكنتهم من النجاح على حساب مرشحي قوائم فتح الرسمية.[1]

إن قرأنا الواقع الذي أجريت فيه انتخابات 1996 سنجد أن كثيراً من الأمور أدت إلى انخفاض شعبية فتح في تلك المرحلة، كانخفاض في تحصيل استحقاقات الشعب والاستحقاقات الوطنية المرجوة وذلك بتحملها وزر (قيادة السلطة منفردة بقرارها) إضافة إلى حالة التشرذم والتفسخ التي تعيشها فتح حالياً على كافة الأصعدة ، فخلافات فتح الداخلية وصلت إلى حد التخوين والاتهام بالعمالة لبعض أقطابها وتياراتها مما يؤدي إلى فصل أو استقالة لبعض الأعضاء، كما أن النشاط الفعال لمتسلقي فتح والمنتفعين لعب دورا هاماً في جعل أبناء فتح (أوسلو) قادة التنظيم وأصحاب نفوذ قوي لن تستطيع فتح تجاوزهم، ولهم رؤيتهم الخاصة في المرحلة القادمة من السلطة ككل باعتبارها مشروعاً استثمارياً وليست مشروعاً وطنياً ناهيك عن حالة من المد (للقبلية الحزبية) القوية التي لعب غياب القانون على تقويتها، في الوقت الذي غابت عنه القوى الوطنية، كالقيادة الموحدة في الانتفاضة الأولى.[2] وترك هذا الفراغ للقبلية الحزبية تشغله، حيث لعب هذا التوجه دورا هاماً في الانتخابات البلدية كان ولا زال، وبما أن العضوية فيها بلا شروط أو متطلبات فإن كثيراَ من العشائر اتخذت قراراً جماعيا بالانتماء لحركة فتح، واتخذت منها وسيلة لتغليف طابعها القبلي، للوصول عن طريقها للمجالس القروية والبلدية ، فما كان من فتح إلا أن ترضخ لإرادتهم وقبلت من طرحتهم قبائلهم، وضمنتهم قوائمها بغض النظر عن الكفاءة، حتى أن الوضع وصل إلى خوض الانتخابات ضمن قوائم عائلية بحته، واستطاعت القبلية العشائرية والعائلية، أن تغيب الدور السياسي الحقيقي للتنظيمات والأحزاب الوطنية السياسية، وما كان هذا ليحدث لولا ضعف الأحزاب السياسية أمام التمثيل القبلي(العائلي)، وهذا مؤشر سلبي سينعكس سلباً على مؤسسات الحكم المحلي باعتبارها صورة مصغرة عن التشريعي.[3]

---

1 طاهر تيسير المصري– الحكم الصالح وبناء مؤسسات المجتمع – تسامح –العدد الحادي عشر– 2005– المصدر السابق– ص– 48

2 طاهر تيسير المصري – الحكم الصالح وبناء مؤسسات المجتمع – المصدر السابق– ص48

3 طاهر تيسير المصري– الحكم الصالح وبناء مؤسسات المجتمع –المصدر السابق– ص48

المطلب الثالث : موقف حركة فتح من الجدل السياسي والديني .

حركة فتح التي أسست الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، وأطلقت الكفاح المسلح عام1965م، وقادت مسيرة النضال الفلسطيني طوال العقود الخمس الماضية، تبدو في مواجهة كبيرة في البنية والسياسة والقيادة في الوقت الحاضر فلحركة فتح قيمة تاريخية ونضالية وللمنضوين في إطارها روحٌ كفاحية، ويسجل لهذه الحركة أنها أكثر حركة خسرت من مؤسسيها وقياداتها بواسطة عمليات اغتيال، مثل عبد الفتاح عيسى حمود، وأبو علي إياد، وأبو يوسف النجار، وكمال عدوان، وماجد أبو شرار، وسعد صايل، وخليل الوزير أبو جهاد ، وصلاح خلف، وهايل عبد الحميد، وقد أسست حركة فتح نفسها باعتبارها حركة وطنية، توخت استنهاض شعبها وتنظيمه في كيان سياسي، وقيادة كفاحية من أجل تحرير فلسطين،[1] عرف عن مؤسسي حركة فتح، وعلى رأسهم –ياسر عرفات –رحمه الله –بأنهم كانوا قريبين من حركة الإخوان المسلمين، كما كان العديد من المؤسسين ومن رجال الصف الأول في الحركة ممن لهم علاقات قومية ويسارية. [2]

لقد عكست حركة فتح في بناها الواسعة والمرنة، ومنطلقاتها السياسية العامة، واقع التنوع والتعددية في المجتمع الفلسطيني، حيث نأت بنفسها عن اعتناق أيديولوجية فكرية محددة، أو نظرية سياسية معينة، وبدت وكأنها تجمع لجميع التيارات والألوان الفكرية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، وهذه علامة التميز للحركة عن باقي الفصائل، ولعل هذا الوضع هو الذي جعل الحركة أكثر قدرة على استقطاب الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، في بيئة سياسية كانت حكراً على الحركات السياسية التي كانت ناشطة آنذاك في المنطقة.[3]

كان الاعتقاد السائد لدى (فتح) كما هو لدى غيرها من الأطراف الوطنية الفلسطينية أن الإمكانيات العربية قادرة على تحرير فلسطين، ولظنها أن المطلوب هو فقط خلق المناخ الملائم لاستخدامها، وبالنسبة للحسابات الدولية كانت تحظى بدرجات متأخرة من اهتمام الحركة، وكانت النظرة إلى إسرائيل لا زالت متأثرة بمشاعر الاستهانة بها، فضلاً عن الجهل بشؤونها.[4]

هناك العديد من المسائل لم تكن تثير اهتمام حركة فتح مثل موضوع السيادة على الأرض الفلسطينية، كما أثارته فيما بعد وخصوصاً بعد المجابهة الفلسطينية مع الأردن، ولو لم يثر الملك حسين هذه المسألة مع الشقيري لما انتبه إليها أحد، ذلك أن المستقبل الفلسطيني بعد التحرير

---

1 ماجد كيالي – مراجعة نقدية للمسيرة الفتحاوية – شؤون فلسطينيه–ع259–2015– ص25–26

2 إياد البرغوثي – العلمانية السياسية والمسالة الدينية في فلسطين – مركز رام الله لحقوق الإنسان –2012–ص31

3 ماجد كيالي – المصدر السابق – ص27

4 فيصل حوراني – المصدر السابق– ص102– خالد الحسن – عضو اللجنة المركزية لفتح–مقابله شخصيه 1979

والعودة لم يكن يشغل قيادة فتح كثيراً في ذلك الوقت، فضلاً عن أن العلاقة الجدلية بين التحرير والوحدة العربية لم تكن في البال، كما كان غائباً عن مؤسسي فتح مثلما كان بالنسبة للأطراف الأخرى موضوع التمييز بين اليهود من سكان إسرائيل وغيرهم، ولم تستوقف هؤلاء المؤسسين الفقرة الخاصة بتعريف اليهودي الفلسطيني في مشروع (الميثاق[1] القومي)، بل وافق مندوبو فتح عليها كما فعل الجميع، حيث كان دور فتح بالإجمال ضئيلاً في مناقشات لجنة الميثاق، ويمكن أن نجمل موقف فتح من المنظمة الذي كانت تحدده عوامل واعتبارات متشابكة تتدرج من نوعين متعارضي التأثير: أولهما الشكوك الواسعة في الدور المناط بالمنظمة وبرئيسها في ذلك الوقت (أحمد الشقيري) من قبل الدول العربية، وثانيهما التخوف من منافسة المنظمة لها بما تيسر لها من إمكانيات وعلاقات واسعة، الذي يهيئ لها اعتراف الدول العربية بها، وقد اخضع إنشاء المنظمة ودورها ونفوذها إلى مناقشات مستفيضة في قيادة (فتح) واستقر الرأي إلى إيجاد مرتكزات لها في عدد من الدول العربية، بحيث تطرح ذاتها بوصفها البديل الثوري للمنظمة الرسمية، وعلى أن تقوم بعمليات مسلحة داخل إسرائيل ثم تواجه قيادة الشقيري وغيرها من الأطراف مسلحة بشعبيتها الفلسطينية.[2]

محاولات عديدة تحركت في إطار جامعة الدول العربية لفرض الوصاية على العمل الفلسطيني العام على مختلف المستويات والأصعدة، أخذت تشتد وتتلاحق مع بدء تبلور التوجه نحو إطلالة المبادرات ذات المنطلق الفلسطيني والتوجه والتوجه النضالي ولم يُسمح لهذه المحاولات بالنجاح،[3]وبالرغم من الظروف السياسية والعربية والدولية الصعبة والمعقدة، حيث أسست نفسها على أنها حركة وطنية، وسعت لأن تكون بمثابة حركة الشعب الفلسطيني، حيث ضمت الحركة جميع فئات الشعب الفلسطيني، من الفقراء والكادحين ومن العمال واللاجئين والحرفيين، ومن اليساريين ومن الطبقات الوسطى، ومن العائلات التقليدية البرجوازية في فلسطين، إذ شكلت حينها استجابة حية لحاجة الفلسطينيين إلى حركة وطنية تقودهم وتوحدهم وتعبر عنهم في مواجهة المشروع الاستعماري الاستيطاني، باعتبارها حركة شعبية وطنية فيها اليميني، واليساري، والقومي، والشيوعي، والإسلامي، علاوةً على إطلاق المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، مما أسهم في إيقاذ الشعور الوطني عند الفلسطينيين، حيث اعتبرت المقاومة المسلحة بديلاً عن الجيوش

---

1 فيصل حوراني–المصدر السابق–الملاحق–ص228– الميثاق القومي الفلسطيني :يتضمن هذا الميثاق الأهداف العامة للشعب الفلسطيني والمبادىء الأساسية التي تقوم عليها الحركة القومية لتحرير فلسطين حيث جاء النص في الملحق الأول بخصوص اليهود في المادة–7–(المواطنون اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين إذا كانوا راغبون بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين بالمقارنة مع تعريف الفلسطينيين (الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا في فلسطين حتى عام 1947م) في المادة–6– من الميثاق القومي الفلسطيني(مكرر النص في الملحقين)

2 فيصل حوراني – المصدر السابق –ص102–103– عن محمود عباس –عضو اللجنة المركزية لفتح –مقابلة شخصية 1979

3 احمد صخر بسيسو –منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية–ط1–2009م –ص11–12

العربية العاجزة والمنهزمة، إضافة إلى احتضان الحركة الانتفاضة الأولى (أول الرصاص وأول الحجارة).[1]

هذه العوامل وغيرها شكلت هوية فتح وميزتها عن غيرها، وساهمت في تعزيز شعبيتها في بيئة كانت تعُج بالأيديولوجيات والطروحات القومية والإسلامية واليسارية، ولكنها لم تصمد على كل مواقفها التي كانت رافعة لها، إذ مع الزمن أدخلت عليها تغيرات نوعية عديدة بفعل التحولات والتغيرات والضغوطات الدولية، والإقليمية والعربية والفلسطينية والإسرائيلية، ولا سيما بعد اتفاق أوسلو، الأمر الذي أدى إلى شطب أفكار ومنطلقات وأهداف، وهذا بعد إقامة كيان السلطة الوطنية (قيادة المنظمة والسلطة وفتح في آن واحد) وهذ يعني أن فتح تتعمد التورية والحديث بلغة مزدوجة، فهي التي أطلقت الكفاح المسلح، وهي التي انهته، بالتفاوض، والتنسيق الأمني، وكثيراً من التغيرات الجذرية ففتح اليوم ليست هي فتح الأمس.[2]

تكاد تكون حركة فتح هي ذاتها، من حيث الطبقة القيادية المسيطرة فيها، أو لشكل محافظتها على إطاراتها وتقاليد عملها، وشعاراتها العامة وبالرغم من كل المتغيرات التي حصلت على صعيد خياراتها السياسية، وتحولها من حركة تحرر وطني إلى سلطة، ومن حركة عملت في الخارج إلى حركة بات مركز ثقلها في الداخل، وطريقة إدارتها لشؤون شعبها، حيث إن الحركة لم تهضم التطورات والتغيرات السياسية والمجتمعية الحاصلة في السياسة والمجتمع الفلسطيني أو لم تتكيف معها، عدا أنها لم تعمل على تطوير أوضاعها، أو تجديد شبابها، حيث الكثير من رموزها شاخت وترهلت واستنزفت واستهلكت وأصبحت متقادمة بأفكارها وصيغها التنظيمية، وهذا يشمل حقل الأفكار والسياسات والعلاقات الداخلية وأشكال العمل.[3]

لم تعد حركة فتح ذاتها الحركة ذاتها التي ألهمت الروح الكفاحية عند الفلسطينيين، ووحدتهم وصاغت هويتهم الوطنية، وفوق ذلك أصبحت رهينة خيارات أحادية، حيث لم تعد قادرة على تجديد شبابها ورؤاها، بل إن مكانتها القيادية والتمثيلية في المجتمع الفلسطيني آلت إلى الانحسار وهو ما ظهر واضحاً في الانتخابات التشريعية عام 2006م، التي أفضت إلى فوز حماس وصعودها إلى سدة القيادة، وبالتالي انقسام النظام السياسي الفلسطيني.[4]

ويرى عبد الستار قاسم أن منظمة التحرير لم تعمل لغدها، واستندت سياستها على بعض التكتيكات والمناورات والتحالفات المتموجة، حيث تركت نفسها والشعب الفلسطيني بدون سند قوي لترتكز عليه، حيث بذرت الأموال، وأفسدت المؤسسات، ولن تحيد السلطة التي انبثقت عنها عن

---

1 ماجد كيالي – المصدر السابق ص26–27–28–29

2 ماجد الكيالي – المصدر السابق –ص–31–38

3 ماجد كيالي – المصدر السابق – ص25

4 ماجد الكيالي – المصدر السابق – ص26

القاعدة، [1] حيث لم تتوفر لدى السلطة (فتح) منهجية علمية، او رؤيا متكاملة لما يجب أن تكون عليه الأمور، حيث انعدام خطط العمل، وانعدام المحاسبة ورسم السياسات، ما أدى إلى تقييد الحرية السياسية في التعبير والتنظيم، وممارسة الإرهاب الشخصي بهدف تكميم الأفواه، والفساد الإداري، وجود الواسطة والمحسوبية في كل شيء، التلاعب المالي الذي هو أخطر من الفساد المالي حيث التحايل على الناس واستغلالهم، الفساد الأخلاقي، وجود العملاء والجواسيس يعملون في السلطة (عميل مزدوج)، وموضوع على درجة عالية من الأهمية وسبباً في عزوف عامة الشعب عن تأييد الحركة، وهو الكم الهائل من الطبقة المتنفذة في فتح تعتاش على الأموال العامة، مع أن جزءاً منهم لا يقوم بأي عمل، ومع ذلك فهم يتميزون بالثراء الفاحش، ونسبة كبيرة من الشعب، الذي يشعر بأن كل هذا من أموال الشعب الفلسطيني.[2]

ويرى إبراهيم أبراش: أن إسرائيل تقف بالمرصاد لكل محاولة فلسطينية للخروج على بنود اتفاق اوسلو أو تغيير الأمر الواقع الذي فرضته طوال سنوات الاحتلال حيث لجأت لعدة وسائل منها إفساد السلطة وإفساد قيادات من حركة فتح بالمال والمناصب، إضافة إلى استغلال إسرائيل ما تقوم به القوى السياسية المعارضة لحركة فتح وللسلطة، وخصوصاً حركة المقاومة الاسلامية حماس، إضافة إلى ضعف الرقابة المالية، حيث الثراء والغنى لبعض رموز الحركة ،فأصبح هناك فتحين، فتح السلطة وفتح الفكرة الوطنية، ففتح السلطة أثرت سلبياً على التنظيم والفكرة وقد عملت إسرائيل على دعم وتقوية بعض العناصر والقيادات من فتح داخل السلطة الذين عملوا على إضعاف التنظيم والفكرة لصالح السلطة، وأصبحت فتح بالنسبة للكثيرين تعني الوظيفة والمصلحة، وجرت محاولات لاستغلال وتوظيف التاريخ النضالي للحركة بشرعنة قيادات جديدة ونخب سياسية جديدة، منسلخة عن فتح وقيمها ومنطلقاتها الأولى.[3]

الهوية الفكرية لحركة فتح:

رغم الجذور الإخوانية لأهم قادة فتح، إلا أن الحركة وباستبعادها التصنيف على اساس الخلفية الفكرية، وتركيزها على تحرير فلسطين، وضرورة الحرص على (استقلالية القرار الفلسطيني) ورغم الاستخدام الكبير للخطاب الديني، وخاصة من قبل الرئيس الراحل – ياسر عرفات – رحمه الله – إلا أن الحركة عرفت بأنها حركة علمانية، وصبغت منظمة التحرير بهذه الصبغة، حيث عقدت حركة فتح العديد من المؤتمرات، وكان آخرها مؤتمرها السادس عام 2009م، في حين

1 عبد الستار قاسم – الطريق الى الهزيمة – 1998– ص174

2 عبد الستار قاسم – الطريق إلى الهزيمة – من ص 203–218 ومن ص300–301

3 إبراهيم أبراش – حركة فتح والسلطة ,تحديات الانتقال من السلطة إلى الدولة– ص16–شؤون فلسطينية –عدد–259–2015

عقدت منذ تأسيسها وحتى عام 1980م، خمسة مؤتمرات أقرت فيها وثائق هامة أظهرت من خلالها توجهها الوطني والسياسي والفكري بكثير من الوضوح بحيث لم تذكر الحركة كلمة الإسلام أم المسلمين قطعياً، بل كان الحديث عن الانتماء العربي للثورة الفلسطينية، كما تم ذكر مسألتين هامتين أشارت إليها وثائق فتح في المؤتمرات الخمس الأولى: أن معركة تحرير فلسطين واجب عربي وديني وإنساني، وأن قيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق وواجبات متساوية على أنقاضه أمر حتمي.1

مع توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، كانت أول انتخابات تشريعية فلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وشرع المجلس المنتخب في صياغة القوانين الفلسطينية، فبات الوضع مهيئاً لإقرار بعض الشروط الدينية في تلك القوانين، لأول مرة يتطرق قانون رسمي فلسطيني لقضية الدين ، وذلك في القانون الرسمي الأساسي الذي أقر بتاريخ24\5\2002م.[2]

حصل تغيير على الهوية الفكرية حيث شرعَن المؤتمر السادس لحركة فتح (2009م) التغيير الجاري فيها منذ انتهاء الظاهرة المسلحة في الخارج عام 1980، وبالتحديد منذ تحول الحركة إلى سلطة عام 1994م، حيث بات ثمة تطابق بين بنية فتح وفكرها السياسي إذ فتح هي السلطة والسلطة هي فتح (انتهاء الازدواجية).[3]

حركة فتح والمسألة الدينية:

إن حركة فتح هي من اقرب الحركات السياسية الفلسطينية العلمانية قرباً من الفكر الديني وتصالحاً معه، وربما انحيازاً له، واستخداماً لرموزه سواءً كان ذلك في الخطاب أو في المواقف التي تتخذها الحركة من القضايا التي لها علاقة في الدين بشكل أو بآخر، ولا يمكن التحديد إذا كان اقتراب فتح من الدين هو قناعة أيديولوجية به، أم هو استخداماً للدين كونه وسيلة ناجعة لاستقطاب الناس، وحشدهم من أجل مقاومة الاحتلال من جهة، او هو وسيلة ناجحة من أجل تسهيل حكم الحركة للناس أنفسهم من جهة أخرى، حيث يفيد الباحث في شؤون حركة فتح صالح عبد الجواد[4] أن المسألتين واردتان هنا، فاقتراب الحركة من استخدام الرموز الدينية اعتمد على كثير من العوامل، من بينها الخلفية الفكرية لقادة حركة فتح، حيث كان المؤسسون الأوائل من أتباع الإسلام السياسي أو من المقربين منه، حيث كان الخطاب لا يختلف كثيراً عن خطاب

1 إياد البرغوثي – المصدر السابق – ص31-33

2 اياد البرغوثي –الدين والدولة في فلسطين –ص14-15

3 ماجد كيالي – المصدر السابق – 37

4 المصدر السابق– صالح عبد الجواد مقابلة شخصية 31\10\2011

الحركات الدينية[1] حيث كان الكثير من مؤسسي الحركة أعضاء في حركة الإخوان المسلمين، فعلى سبيل المثال: أبو إياد–صلاح خلف، وأبو يوسف النجار – وأبو الأديب – سليم الزعنون – وكمال عدوان، ويرجح أن ياسر عرفات كان قريبا منهم، وخالد الحسن كان عضواً في حزب التحرير الإسلامي، فقط باستثناء فاروق القدومي من الفوج الأول كان بعيداً عن الأحزاب الدينية.[2]

بعد حرب حزيران 1967م، أصدرت حركة (فتح) صحيفة فلسطينونا التي ترأس تحريرها خليل الوزير–أبو جهاد – وكانت لغة الصحيفة آنذاك شبيهة بلغة (الإخوان المسلمين) من حيث سيطرة الخطاب الديني عليها، ولكن بعد دخول اليساريين أو القريبين من اليسار، مثل ماجد أبو شرار، وناجي علوش، ومنير شفيق، إلى صفوف الحركة، ركز هؤلاء القادة الجدد على الخطاب الإعلامي للحركة، حيث تغير الخطاب إلى خطاب تقدمي وطني علماني للحركة، حيث إن تغير الخطاب بتغيير الخلفية الأيديولوجية للقادة، دليل على مدى تأثير هذه الخلفية فيما يتعلق باستخدام الدين أو عدم استخدامه، فهو دليل واضح على مرونة الحركة في التعامل مع الدين والايدولوجيا بشكل عام، ولكن هذا لا يكفي وحده لتفسير علاقة فتح كحركة تحرير وطني بالدين والخطاب الديني، حيث يلعب ذلك الخطاب دوراً كبيراً في التأثير على الناس، حيث عرفت الحركة بأنها حركة علمانية بالمجمل، حيث إنها صبغت منظمة التحرير والثورة الفلسطينية اجمالاً بهذه الصفة، وهي التي قادت المنظمة عندما طرحت مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية لحل القضية الفلسطينية، وهي التي غَلبت الوطني – على الديني في كل مراحل وجودها، بغض النظر عن المنسوب الديني الذي وصل إليه (الناس) أثناء تلك المراحل (الأولى) وعن المحتوى الوطني لسياستها، الوطني الذي ميز فتح في شعاراتها السياسية، وفي تعاملها مع القضية الفلسطينية بعد أوسلو، سواء فيما يتعلق بالتشريعات، أو بطريقة تعاملها مع المجتمع وطبيعة الثقافة المجتمعية حيث تعتبر فتح نفسها حركة (التيار الوطني الديمقراطي العام بحق، حركة الغالبية العظمى من الشعب، وحركة كل الفلسطينيين الذين يؤمنون بوطنيتهم وبالمشروع الوطني، ويؤمنون أيضا بالديمقراطية بعيداً عن التشدد والتعصب والاستبداد).[3]

بالنسبة لقضية فلسطين هي قضية إسلامية عامة، وليست قضية وطنية محصورة، وبما أن فتح ومنظمة التحرير علمانية، وبما أنها تطرح تسوية سياسية فهي غير مهيأة (حسب رأي حركة الإخوان المسلمين) أو مؤهلة لتحرير فلسطين، لذا وجب تغيرها، لذلك لا فائدة ممارسة الكفاح المسلح إلا بعد استكمال عملية التحول الإسلامي، فالكفاح المسلح قبل التحول الإسلامي،

---

1 إياد البرغوثي – المصدر السابق – ص34

2 المصدر السابق– ص34–35

3 إياد البرغوثي –المصدر السابق –ص35–36

يصبح ممارسة عدمية، أما التفاوض، والشرعية الدولية، فلا فائدة منهما أيضاً لأنه لا يجوز التفريط أصلاً، لأن الابتعاد عن الإسلام (حسب قول الإخوان) هو الذي أدى إلى حالة التشرذم التي وصلتها الأمة، وإصلاح المجتمع ضرورة أساسية، بالتشديد على التنشئة والتربية وإعداد جيل إسلامي، ومن ثم إقامة الدولة الإسلامية .[1]

كان المنتمون لحركة فتح عبر تاريخها من المتدينين وغير المتدينين من كافة الأديان حيث في مجلسها الثوري، يهود(أمثال أوري ديفيس عضو المجلس الثوري لحركة فتح) ومسيحيون ومسلمون، حيث كان ياسر عرفات –رحمه الله – حريص على التمثيل الديني للجميع، ولا زالت حركة فتح تراعي هذا النظام في بنيتها التنظيمية، الذي انعكس على بنية منظمة التحرير التي وجد حتى في لجنتها التنفيذية مسيحيون من رجال الدين، وهذا انعكس بالطبع على كل حكومة فلسطينية التي يتواجد بها دائماً وزراء مسيحيون، رغم أن نسبة المسحيين هذه الأيام لا تتجاوز (1%) كما انعكس ذلك على المجلس التشريعي والبلديات حيث انعكس ذلك واضحاً على أعضائها في السجون الإسرائيلية، حيث كان في السجون من حركة فتح، متدينون، وماركسيون، وفئة لا تعنيها الأيديولوجية، وعلى ما يبدو أن التيار الماركسي قد انتهى بالمطلق بسبب الأزمة العامة لليسار، أما التنظيم الديني فقد خرج من فتح باتجاه حركتي (حماس) و(الجهاد الإسلامي)، وبقي ما يُسمى التيار المعتدل، أو غير الأيديولوجي (لقد انتهى أي تيار ديني داخل حركة فتح رغم أن معظم المؤسسين الأوائل من حركة الإخوان المسلمين)[2].

يقول البعض أن هناك لكل عضو من الحركة رؤيته الخاصة وأن هناك شيئاً من الخصخصة السياسية للسياسة المتبعة[3]، بحيث يسلك كل فتحاوي طريقه الخاص في التعبير عن وجهة نظره، هذه الخصخصة التي ترجمت فيما يتعلق بالدين على أنها تعويم المسألة الدينية، مع إعطاء حرية التدين أو عدمه لكل عضو، حيث إن الإجماع بين الفتحاويين على رحاب الحركة واتساعها، وتنوع الخلفية الفكرية والاجتماعية لأفرادها يلازمه صفة الوطنية، وليست حزباً دينيا، والتدين ليس شرطاً لتبوء مواقع القيادة، ورغم ذلك إلا أن الدين يحتل مكاناً هاماً لدى الحركة، وذلك محاولة لإظهار علاقتها بالدين وكأنها ليست علاقة بالدين ذاته، وبالايدولوجيا الدينية، وإنما لإعطاء الأعضاء حرية الاختيار بين أن يكون متديناً أو غير ذلك، وتعتبر أن ممارسة الطقوس الدينية على أنه شكل من أشكال احترام المجتمع وليس ايديولوجيا، فوجدت من الضروري طمأنة كل من يرى ذهاب (فتح) نحو التدين على أنه ظاهرة سلبية ، وهو شكل من

1 علي الجرباوي– الدين والدولة والمجتمع الدولي – حماس ومسيرة الوصول إلى السلطة – ص47

2 إياد البرغوثي –المصدر السابق – ص 36–39

3 المصدر السابق – عماد موسى –مقابلة – في تاريخ 2011\5\21

أشكال التطرف، فيؤكد الناطق باسم الحركة (أحمد عساف) أن الحركة ((تراعي فصل الدين عن الدولة، والحركة تراعي الانسجام بين الديني والوطني)).[1]

يتغير الخطاب الفتحاوي منذ نشأة الحركة حسب الظرف السياسي الدولي والإقليمي، والظرف السياسي والاجتماعي، فكان واضحا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتراجع الدور القومي العربي، وعقد اتفاقيات مع إسرائيل، حيث برز دور الدين واضحاً ، كما ازداد أكثر بروزاً ووضوحاً عند ظهور حركات الإسلام السياسي في فلسطين، وازدياد الصراع على السلطة مع حركة حماس، حيث الخطاب الفتحاوي له رموز دينية ((الله، الوطن، الشهيد، الفاتحة)) وهذه المفاهيم بالعادة مثقلة بالرمزية الدينية، ولا يخفي بعض قادة فتح إدراكهم لأهمية الرمز الديني في الخطاب الفتحاوي، وخاصة في خطاب ياسر عرفات كما قال نبيل عمرو في إحدى تصريحاته((أن ياسر عرفات يحكم الفلسطينيين بآية أو حديث)).[2]

استخدام (فتح) للدين في خطابها السياسي:

رغم أن فتح تريد دولة ديمقراطية وتراعي فصل الدين عن الدولة وتقول فيه، وهي ليست ضد أن يقال عنها حركة علمانية، إلا أن هناك العديد من الأسباب دفعتها إلى الاهتمام بالدين في خطابها السياسي:

1. استخدمت حركة فتح الدين في تنافسها السياسي مع مكونات الحركات الاسلامية الأخرى حيث كانت الحركات اليسارية هي المنافس الحقيقي، حيث تم استخدام الدين للحد من نفوذ اليسار في الأواسط الشعبية .[3]
2. استخدمت الحركة أدبيات جديدة مستندة إلى القيم العربية الاسلامية، حيث كافة المراسلات والخطابات الداخلية تبدأ بالبسملة، وعندما تكون هناك مراسلات لأحد الأشخاص تبدأ بكلمات الأخ وحفظه الله، إضافة إلى أن الخطاب يزيد أو يختلف حسب المكان الذي يصدر عنه، فمثلاً خطاب فتح في جامعة بيرزيت يختلف عنه في جامعة الخليل، أو في غزة ، حسب نسبة المكان من درجة المحافظة المرتبطة بالدين.[4]

---

1 إياد البرغوثي – المصدر السابق –ص39–40– أحمد عساف– ندوة الأحزاب السياسية والمسألة الدينية –مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان–رام الله– 20\4\2011.

2 إياد البرغوثي –المصدر السابق ص–40–41– مقابلة مع جمال الديك – 16\3\2011

3 المصدر السابق– ص 42

4 المصدر السابق– ص57–58

3. استخدمت الدين كحركة محافظة لتوطيد علاقاتها بدول الخليج العربي، وخاصة بالسعودية في تلك الفترة، إضافة إلى تأثرها العام بالثورة في إيران في عام 1978م، حيث لأول مرة مثلت صورة (الخميني) رجل الدين الذي انتصر، في الوسط العربي عامة.[1]
4. في الدعايات الانتخابية، وخاصة بعد دخول حركة حماس المعترك السياسي، حيث أصبح الاسلاميون يعتمدون الكفاح المسلح، وما تعنيه البندقية، وكانت حركة فتح قد تخلت عن هذه الوسيلة بفعل (المفاوضات السلمية) يعبر عن ذلك مشهد في انتخابات مجلس الطلبة في جامعة النجاح قبل مفاوضات مدريد بسنة والسنة التي تلتها، في الأولى كان ممثلو (فتح) حركة الشبيبة يحملون على المنصة مجسماً للكلاشينكوف في حين حمل ممثلو الكتلة الإسلامية (المصحف) وفي السنة الثانية حمل ممثلو كتلة الشبيبة (المصحف) وحمل ممثلو الكتلة الإسلامية الكلاشينكوف، وهكذا انقلب المشهد.[2]
5. ذهبت فتح بعد انخراطها في العملية السلمية، حيث لم يعد بمقدورها منافسة حماس في موضوع الكفاح المسلح، في الاتجاه الديني فازداد الكم في سلوكها وخطابها السياسي بحيث أبدى بعض أعضائها تحفظهم، لأن الذهاب بعيدا في هذا الموضوع قد دين المجتمع.[3]
6. الخطب المنبرية، خطاب المساجد، حيث ساحة الصراع هنا تكون ساخنة وذلك لتنوع الفئات المختلفة بداخله، وتمثل اتجاهات سياسية وفكرية مختلفة، حيث في هذا الموضوع يكون الصراع بين المؤمنين أنفسهم، فتكون مواضيع الصراع تلك المواقف الدنيوية التي يتخذها الخطيب، ليس من الضروري استخدام النص المطلق في النصوص في مواجهة الطرف الآخر، وغرضها الأساسي عرض رصيدها من النصوص، ومن هذا المنطلق يعتبر المسجد محل الصراع الأساسي بين الدين المؤيد والدين المعارض، فهناك من المصلين من يذهب للصلاة فقط، فيجد نفسه مجبراً لسماع الدرس أو الخطبة دون قصد، فيتأثر بالرفض أو الإيجاب بشكل أو بآخر.[4]
7. ينبغي الاشارة هنا على أن للمسجد صراعه الخاص، برونق خاص، وتأثيره المذهل حيث أن رواد المساجد هم من المتدينين، لديهم جاهزية لاستقبال الفكرة سلفاً في حال الصراع خاصة الديني السياسي، ويزداد كثيراً وبوضوح عند وجود جدل سياسي أو مشكلة سياسية وخاصة بعد الانقسام الفلسطيني (بين فتح وحماس).[5]

---

1 المصدر السابق–ص44

2 المصدر السابق – ص44

3 إياد برغوثي – المصدر السابق–ص 42–44– نقلا عن عاطف ابو سيف– فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والمسألة الدينية– مركز رام الله لحقوق الانسان– غزه –4\6\2011

4 زياد عثمان وإياد برغوثي –مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان– الخطب المنبرية وحقوق الانسان– ص13–14

5 المصدر السابق –ص14

المطلب الرابع: الإسلام السياسي والمسار التاريخي للإسلام السياسي في فلسطين:

الإسلام السياسي: هو كل الجماعات والمؤسسات الإسلامية الفاعلة في الحقل السياسي، بحيث تتبنى رؤية ومشروع سياسي لذاتها، أو لدينها ولوطنها وذاتها، أو لبيئتها الاجتماعية والسياسية، فهناك تباين، في الخلفيات الأيديولوجية والسياسية، والحضارية، والتباين واضح من حيث الخطاب الديني والسياسي الذي ينطلق على مستوى مرجعيتها، ومعاييرها من الدين الإسلامي، حيث إن العمل السياسي ذو المرجعية الإسلامية، هو أحد الأبعاد الأساسية للمشروع الحضاري الإسلامي. إذا تبنت رؤية تعكس شمولية الدين الإسلامي.[1]

قبل النكبة: تدين الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني بالإسلام ولم يعرف التاريخ الفلسطيني أي صراع مذهبي أو حزبي أو طائفي قبل النكبة، حيث عاش المسلمون إلى جانب إخوانهم من الطائفة الأخرى بأمن وسلام دون أي استقطاب طائفي، حيث كان الفهم للإسلام كدين سماوي بمعزل عن الأيديولوجية والمفهوم الحزبي، حيث أخذوا من الدين الإسلامي سماحته وسماته الحضارية المنفتحة، وعشقوا ابعاده الإيمانية، وكان للمشايخ ورجال الدين مكانة متقدمة في السُلَم الاجتماعي.[2]

بعد النكبة: تأخر ظهور الإسلام السياسي بالمعنى الحزبي في فلسطين، حيث لم يظهر أي تعارض ما بين ما هو ديني وما هو وطني، ولم يطرح أحد تساؤلاً عن دور الدين في المعركة الوطنية، حيث لم يكن تعارض ما بين الديني والوطني في فلسطين، ولكن لخصوصية القضية وبحكم طبيعة الصراع القائم في فلسطين وبحكم وجود جماعة الإخوان المسلمين، الذي تواجد على شكل وفود دعوية تطورت إلى جمعيات وفروع منتشرة في الأراضي الفلسطينية، حيث كانت منقسمة إلى قسمين من ناحية التبعية، أحدها يتبع للأردن، وكان أعضاؤه في الضفة الغربية، والآخر في قطاع غزة وكان يتبع قيادة التنظيم في مصر، وظل محافظاً على هذه التبعية حتى تأسيس حركة المقاومة الإسلامية حماس.[3]

إضافة إلى ذلك تأثر الشباب الفلسطيني الذي ذهب للعمل في دول الخليج ، للعمل بعد النكبة في مجتمع خليجي محافظ، والذي يتمتع فيه الدين الإسلامي بمكانة كقانون وثقافة وقيم، حيث أثرت بلدان الخليج على امتداد الإسلام السياسي، من خلال المساعدات التي تدفقت على

1 محمد محفوظ – الاسلام السياسي وضرورات التحول من الأصولية إلى المدنية–تسامح–عدد 47– ص22–23

2 عبد الغني سلامة – الإسلام السياسي في فلسطين – شؤون فلسطينية–عدد 255– عام 2014– ص5

3 عبد الغني سلامة _المصدر السابق – ص7

المناطق المحتلة من فلسطين، وخاصة بعد حرب 1973م، حيث إن العديد من المصادر تؤكد هذا الدعم المادي، والفكري، والدعوي، حيث دعمت الاتجاهات الاسلامية في تلك البلدان العديد من النشاطات الإسلامية في فلسطين، سواء كانت دينية بحته مثل بناء المساجد والجمعيات الاسلامية، أو مساعدات مادية لدعم نشاطات سياسية معينة. [1]

أدت ظروف موضوعية عديدة إلى وصول الإسلام السياسي إلى فلسطين، محلية وعربية ودولية، إضافة إلى ظروف ذاتية، سواء في الحركات الإسلامية في فلسطين أو في الدين الإسلامي نفسه، حيث تسارع المد الديني الإسلامي [2].

إن التغيرات التي أوجدتها التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل، وكانت اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل أولى المراحل، تلتها مرحلة توجه ياسر عرفات ،ومنظمة التحرير بالتوجه نحو العمل السياسي ودمجه بالعمل العسكري، بعد أن كان التركيز اساساً على العمل الفدائي واعتباره الأساس في الأهداف الوطنية، تبعه حصول تفاهم بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على حل قضاياهم بالطرق السلمية، ودخولها في مرحلة وفاق، التي أدت إلى تبني الإتحاد السوفييتي سياسة الضغط على العرب وعلى منظمة التحرير من أجل القبول بحل سياسي يرتكز على قرارات الأمم المتحدة بالأخص قراري (242) و(338) وأحداث أخرى.[3]

واكب كل هذه التغيرات قيام الثورة الإيرانية بقيادة الخميني، وازدياد التوطين والمد لحركة الإخوان المسلمين في فلسطين، الذي يتحفظ على سلوك وفكر القيادة الإيرانية، وكذلك حزب التحرير الإسلامي، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي ، حيث ساهمت الثورة الإيرانية من خلال شعاراتها الإسلامية في إثبات امكانية وصول الجماهير المؤمنة إلى السلطة في فلسطين.[4]

ولإلقاء الضوء على المؤثرين الأساسيين في صعود الإسلام السياسي في فلسطين:

---

1 إياد البرغوثي – الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة –ص55– نقلا عن–ماجد عمل –موقف اليسار الفلسطيني من التيار الأصولي–قضايا فكرية–دار الثقافة الجديدة–الكتاب الثامن –1989–ص243–347

2إياد برغوثي – الأسلمه والسياسة-ص52

3 سميح حموده – موقف حماس من الحركات الاسلامية الفلسطينية – مركز الزيتونة – ص3–4

4 إياد البرغوثي – الأسلمة والسياسة – ص55–

المؤثر الأول: جماعة الإخوان المسلمين:

تأسست جماعة الإخوان المسلمين في مصر في آذار\3\1928م، على اثر اجتماع في الاسماعيلية ضم بالإضافة إلى الشيخ حسن أحمد البنا –رحمه الله– الذي أصبح منذ ذلك الحين وحتى مقتله في 2\1949م، مرشدا عاماً للجماعة، حيث استطاعت هذه الحركة وخلال سنوات قليلة خاصة ما بين 1933م–1939م، التي يعتبرها البعض سنوات البناء الحقيقي لحركة الإخوان[1]، أن تصبح أكثر الحركات السياسية جماهيرية، فقد عزا البعض أن نشأة وظهور تنظيم الإخوان المسلمين في تلك الفترة على بعض الظواهر الاجتماعية الغريبة التي بدأت تتفشى في المجتمع المصري،[2] فكانت بذلك ردا على مظاهر الغربنة الزاحفة حيث الأمة المصرية تتأرجح بين إسلامها العزيز وهذا الغزو الغربي المجهز بكل الأسلحة الفتاكة من المال والجاه والمظهر والمتعة والقوة ووسائل الدعاية وكذلك رداً على المد القومي المتأثر بالغرب.[3]

واتجاهاً آخر بين المفكرين الذين لا يفسرون نشوء حركة الإخوان المسلمين في العام 1928م، بأنه ردة فعل معاكس لمظاهر الغربنة بل نتيجة للأزمة العامة التي واجهت العالم الرأسمالي في تلك الفترة، وحيث كانت الحركة الاشتراكية تتعرض للأنواء.[4]

ومصدر آخر من داخل الحركة يقول: أن تاريخ الجماعة الإسلامية يكشف عن حصر الجماعة لأهدافها الأساسية في الديني والأخلاقي طوال مرحلتها الأولى، والتي استمرت ما يقارب العشر سنوات، حتى أن مؤتمراتها الأولى (33، 34، 1935م) لم تتعرض لا للقضية الوطنية ولا لتحديد موقف الاستعمار، ولا لموقف من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تهم قطاعات واسعة من الجماهير، ولقد اعترف الإخوان أنفسهم باقتصار نشاطهم على الأهداف الدينية والأخلاقية في الفترة الممتدة من بداية نشأتهم إلى ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية.[5]

ويذهب آخرون في القول: أن الفحص التاريخي لحركة حسن البنا أظهر أنه لم يقم بها (تأسيس الجماعة) لعوامل سياسية تتعلق بالدستور، أو الاستقلال أو رفض النظام القائم إنما قام بها لأسباب سلفية تعارض التغريب[6] وأشار ريتشارد ميتشل، أنه حتى عام 1939م، لم يكن من

---

1 إياد البرغوثي – الأسلمة والسياسة – ص16– نقلا عن –حسن البنا مذكرات الدعوة والداعية ص100

2 إياد البرغوثي – المصدر السابق – ص 16– نقلاً عن – زكريا سليمان بيومي–الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية–1928–1948م– مكتبة وهبة القاهرة–1979– ص52

3 المصدر السابق– نقلاً عن –حسن البنا–مذكرات الدعوة والداعية–ص41

4 إياد البرغوثي – المصدر الصادر – نقلا عن – رفعت السيد –الاسلام السياسي من التطرف إلى مزيد من التطرف –قضايا فكريه – الكتاب الثامن – القاهرة 1989م , ص 20

5 عبد الرحيم علي – الإخوان المسلمون قراءة في الملفات السرية – الهيئة المصرية العامة للكتاب–2011– نقلاً عن – السيد يوسف– الإخوان المسلمون –هل هي صحوة إسلامية –مركز المحروسة للنشر – ط1–ج2–1994م –ص 70

6 المصدر السابق – ص276– نقلا عن – عبد العظيم رمضان –تطور الحركة الوطنية– ج2–ص124

التناقض أن يكون عضو جماعة الإخوان عضواً في حزب الوفد، أو حزب آخر.[1] وفي عام 1938م، ومع تنامي قوة الإخوان التنظيمية واتساع نفوذها الجماهيري ، خرج البنا عن موضوع طمأنته المعهودة للأحزاب والحكومات، وأعلن التحول من دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال، وأن الجماعة ستكون خصماً لجميع الزعماء، سواء كانوا في الحكم أو خارجه ((خصومة لا هوادة معها، إن لم يعملوا على نصرة الإسلام واستعادة حكمه ومجده)) وطرح البنا هنا السياسة الإخوانية الشهيرة – الإسلام دين ودولة ، ومصحف وسيف ،لا ينفكُّ منها الواحد عن الآخر.[2]

المؤثر الثاني: الثورة (الإيرانية) بقيادة الخميني وانتصارها عام 1979م:

الخميني: ويطلق عليه اسم روح الله بن مصطفى الخميني[3]، ويطلق عليه اسم آية الله الخميني، وهو من الشيعة المعاصرين الذي هم أخطر من سابقيهم لأنهم ورثوا كل ما صنعته القرون من الدس والتزوير، واعتبروها مصادر معتمدة، ووفرت لهم وسائل الاتصال والطباعة الحديثة، وانتشار الكتب عنهم، وكان ضعف السنة سبباً في زيادة نشاطهم، والجهل بهم هو من عوامل التأثر والتأثير بهم حيث أطلق على دولة إيران (دولة الآيات) في عهد الخميني.[4]

هناك حاجة للوقوف عند دولة الآيات لسببين:

الأول: أنها طرحت بلسان زعيمها، الخميني ونص دستورها فكرة جديدة في محيط التشيع الإثنى عشري، أثارت جدلاً بين شيوخ الشيعة بين مؤيد ومعارض، حيث نقل وظائف المهدي وصلاحياته بعد طول غيبته وتأخر خروجه إلى الفقيه الشيعي بالكامل، حيث استولى الخميني على وظائف مهديهم بالكامل، بعد قيام دولته.

والثاني: بأنه قيل بأن هذه الدولة هي التي تمثل الإسلام في هذا العصر، وشيوخها هم المراجع للمسلمين، وقيل بعد قيام دولة الخميني بأنه قد عاد المذهب الشيعي على نقائه الأصيل وولائه لله تعالى وللرسول "ﷺ"، وحباً لآل بيته حباً صادقاً لوجه الله تعالى، لا يفقد صاحبه احترام غيره من المسلمين، وخصوصاً صحابة رسول الله "ﷺ"، وزعمت بعض الصحف أن ردود الفعل التي أحدثتها ثورة الخميني، مبعثها أنها حركة إسلامية مائة في المائة[5]، ورشحت مجلة

---

1 االمصدر السابق – ص276– نقلا عن – ريتشارد ميتشل –الإخوان المسلمون –ج1–مكتبة مدبولي–ط2–1985م– ص49

2 المصدر السابق – ص 276–277–

3 سميح حمودة – موقف حماس من الحركات الاسلامية الفلسطينية – مركز الزيتونة –ص4

4مصطفى بن محمد بن مصطفى – أصول الفرق الإسلامية –2003م ص328

5 محمد بن مصطفى – المصدر السابق –مجلة الإعتصام ,العدد الخامس , السنة الثانية والأربعون –ص330

المعرفة التونسية الخميني لنيل جائزة الملك فيصل لجائزة السلام[1]، ومضت على هذا النهج صحف ومجلات عربية كثيرة، وجميعها لأهل السنة، وقد كتب كتاب أهل السنة كتابات عن الخميني وثورته، يشيدون بها ويعدونها المثال الصادق للحكومة الإسلامية، وأصدرت بعض الحركات الإسلامية بيانات تشيد بها بثورة الخميني، حتى جاء في بيان التنظيم الدولي لحركة الإخوان المسلمين، وصف حكم الخميني بأنه الحكم الإسلامي الوحيد في العالم، فكانت فتنة مدلهمة لا تزال بعض آثارها باقية، وإن أفاق البعض وتبينت له الحقيقة، إلا أن الكثيرين لا يزالون يعدون ما يثار عن شيعة الخميني إنما هي ضجة مفتعلة، حيث استغل الشيعة هذا الجو بالدعاية لمذهبهم ونشره، وساهمت هذه الحملة الدعائية على إخفاء الحقيقة أمام الشباب المسلم، السياسي والديني، لأن ما يعرف عن الخلاف بين السُنة والشيعة هو فقط من يستحق الولاية علي أم أبو بكر رضي الله عنهما.

فكر مؤسسها: من خلال الرجوع على ما كتبه الخميني في كتاب (كشف الأسرار) و(تحرير الوسيلة) و(الحكومة الإسلامية) و(مصباح الإمامة والولاية) و(ورسائل التعادل والترجيح والتقية) و(دروس في الجهاد والرفض) و(سر الصلاة) وغيرها تبين أن له مجموعة اتجاهات أهمها:

الاتجاه الأول: الوثني:

في كتاب كشف الأسرار ظهر الخميني داعياً للشرك ومدافعاً عن ملة المشركين حيث يقول تحت عنوان (ليس من الشرك طلب الحاجة من الموتى) والشيعة يتقربون إلى الله بواسطة أئمتهم، لأنهم يعتبرونهم غائبين وسيعودون، فالشرك هنا طلب الحاجة من غير الله، مع الاعتقاد بأن هذا الغير هو إله ورب، وقول آخر للخميني (نحن نستمد من أرواح الأنبياء المقدسة والأئمة الذين أعطاهم الله قدرة) وهذا دلالة على الشرك، حيث اعتقاده أن الأحجار والأصنام والأضرحة لا يكون شركاً، واعتقاده أن الأئمة الأموات لهم القدرة على النفع والضر ويقول بأنهم يستمدون منهم ذلك، وهذا من الشرك الأكبر بلا ريب، وهنا لا فرق بين شركه وشرك قريش، أو أي شرك من مشركي الأمم، ودعواه بالإحاطة الكاملة للأرواح على هذا العالم، ثم خاض في ركام الفلسفة لإثبات مدعاه، والإحاطة هي لله وحده لا شريك له، قال تعالى **(وكان الله بكل شيءٍ محيطا)** صدق الله العظيم (سورة النساء، آيه 126) فهو جمع بين إلحاد الفلاسفة وغلو الرافضة الذي ينتمي إليهم.[2]

---

1 المصدر السابق – عن مجلة المعرفة التونسية –السنة الخامسة– العدد 9–ذي الحجة 1399

2 المصدر السابق _ ص333

اعتقاده تأثير الكواكب والأيام على حركة الإنسان: إن فكر الخميني اسير للشرك والمشركين فهو يزعم أن هناك اياماً منحوسة من كل شهر، يجب أن يتوقف الشيعي فيها عن كل عمل، وأن لانتقال القمر إلى بعض الأبراج، تأثيراً سلبياً على عمل الإنسان، حيث طبق الخميني ذلك على كل حياة الشيعة كما جاء في كتاب تحرير الوسيلة ، ويقول أن له في كل شهر سبعة أيام منحوسة، هذا معتقد الخميني حيث هذه الصفة من صفات الصابئة الإثنى عشرية وكذلك الرافضة، فهم يعتقدون أن الكواكب هي المدبرة للعالم السفلي.[1]

حقيقة الشرك عند الخميني: وهو يقول قاصداً أهل السُنة: توجد نصوص كثيرة تصف كل نظام غير إسلامي بأنه شرك، والحاكم والسلطة فيه طاغوت، ونحن مسؤولون عن إزالة هذا الشرك عن مجتمعنا المسلم، فدين هؤلاء الولاية لا التوحيد، ولذلك فإن الشرك قد ضرب بجراءة في أقطارهم.[2]

الاتجاه الثاني: الغلو بالتصوف (أو القول بالغلو والاتحاد).

وتتمثل صورة التصوف عنده في أوضح مظاهرها في كتابه (مصباح الهداية على الخلافة والولاية) ثم في كتابه الآخر(سر الصلاة) وفيما يلي تبيان لبعض اتجاهاته:

قوله بالحلول الخاص: قوله في علي خليفة رسول الله صل الله عليه وسلم، القائم مقامه في الملك والملكوت، المتحد بحقيقته في حضرة الجبروت واللاهوت، أصل شجرة طوبى، وحقيقة سدرة المنتهى، الرفيق الأعلى في مقام أو أدنى، معلم الروحانيين، ومؤيد الأنبياء والمرسلين علي أمير المؤمنين،[3] وكما ينسب لعلي رضي الله عنه قول، كنت مع الأنبياء باطناً ومع رسول الله ﷺ ظاهراً،[4] ولكن الخميني أضاف على تلك الكلمة الموغلة في الغلو وزورا على أمير المؤمنين علي فهو عنده ليس قائماً على الأنبياء فحسب، بل على كل نفس، ويختار الآية المختصة بالله جل وعلا ليصف بها المخلوق قال تعالى **(أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت)** صدق الله العظيم (سورة الرعد33)، وهذا تأليه صريح لعلي رضي الله عنه، حيث إنه قال عنه قائم على كل نفس.[5]

---

1 المصدر السابق –ص334

2 المصدر السابق – ص 334

3 مصطفى بن محمد بن مصطفى – المصدر السابق – عن – الخميني – مصباح الهداية –ص 1

4 المصدر السابق – عن – الشهرستاني _ الملل والنحل –ج1\175

5 مصطفى بن محمد بن مصطفى – المصدر السابق – عن مصباح الهداية ص 134

قوله بالحلول والإتحاد الكلي: مثل قوله في الله سبحانه وتعالى (لنا مع الله حالات هو هو ونحن نحن وهو نحن ونحن هو)[1]

الاتجاه الثالث: دعوى النبوة.

وصف للسالك للنبوة اسفاراً اربع، ينتهي السفر الأول على مقام الفناء، ثم الإقرار بالعبودية بعد الظهور (العودة على الحياة بعد الموت) ثم بالربوبية _وينتهي السفر الثاني عنده على أن تصير ولا يته تامة ، وتفنى ذاته وصفاته وأفعاله في ذات الحق (سبحانه وتعالى) وهنا يحصل الفناء عن الفنائية ايضاً، وتتم دائرة الولاية[2]، أما في السفر الرابع فإنه، يحصل له الصحو التام، ويسافر في عوالم الجبروت والملكوت، ويحصل له حظ من النبوة، وليست له نبوة التشريع، وحينئذٍ ينتهي السفر الثالث، ويأخذ في السفر الرابع، وفي السفر الرابع يكون نبياً بنبوة التشريع.[3] الكاملة، وهي تتضمن أن النبوة مكتسبة عن طريق (رياضات) ومجاهدات أهل التصوف ، وهي دعوى ترتد إلى أصول فلسفة صوفية قديمة، ولذا قال القاضي عياض: ونكفر من ادعى النبوة لنفسه، أو جواز اكتسابها والبلوغ بصفاء القلب إلى مرتبتها كالفلاسفة وغُلاة الصوفية.[4] وقد ذكر الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية (أن الفقيه الرافضي هو بمنزلة موسى وعيسى)[5] وللعلم أن الإمامة عندهم أعلى من مقام النبوة ، ولذلك يُدعى في إيران الإمام الخميني أي الوصف الذي هو فوق وصف النبوة عند الشيعة،[6] وقد أكد هذا الكلام أحمد موسى الموسوى أحد زعماء الشيعة بقوله (إن الخميني أعظم من النبي موسى وهارون) عليهما السلام ،فنال بهذا القول رضى الخميني فعينه نائباً عن طهران، ورئيساً لمؤسسة المستضعفين، أعظم مؤسسة مالية في إيران.[7]

---

1 مصطفى بن محمد – المصدر السابق – عن الخميني –مصباح الهداية – ص 114

2 المصدر السابق عن – مصباح الهداية –للخميني –ص148–149

3 المصدر السابق –عن الخميني مصباح الهداية – ص149

4 مصطفى بن محمد بن مصطفى – المصدر السابق – عن الشفاء للقاض عياض –ط2\ص1070–1071

5 المصدر السابق ص339– عن كتاب الخميني –الحكومة الإسلامية –ص 90

6 الإمام عند السنة يختلف عنه عند الشيعة في المفهوم , لذلك لا يلفت استعمال الشيعة له أنظار أهل السنة .

7 المصدر السابق – ص339– عن مذكرات موسى الموسوي – الثورة البائسة –ص 147

الاتجاه الرابع؛ الغلو في الرفض.

أي أنه اتجاه الخميني بالمقارنة مع الشيعة الرافضة هو أكثر تطرفاً، بدليل تفضيله الأئمة على أنبياء الله ورسله، وهذا هو مذهب الروافض كما قرر ذلك علماء المسلمين، مثل عبد القادر البغدادي والقاضي عياض، وشيخ الإسلام ابن تيمية[1].

الاتجاه الخامس: قوله بعموم ولاية الفقيه

حيث الاعتقاد عند الرافضة ومنهم الخميني أن الولاية العامة على المسلمين منوطة بأشخاص معينين بأسمائهم وعددهم، فقد اختارهم الله كما يختار أنبياءه ورسله، ولكن الشيعة الروافض يعتقدون أن الولاية حسب اعتقادهم للغائب الذي غاب منذ عام 260 هـ، ولذا فإن الاثنى عشرية تحرم أن يلي أحد منصبه في الخلافة حتى يخرج من مخبئه، واسمه حجة الله المنتظر، وهو الثاني عشر من الأئمة الإثنى عشريه، ولهذا احتج بعضهم على الخميني بداية فهم جميعهم كاذبون، ويعلمون أنه كاذب بما قاله، ولكن غيبة الحجة طالت فمذ إثني عشر قرناً وهم ينتظرون عودته، فيقول الخميني ((لقد مرَّ على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام، وقد تمر ألوف السنين قبل أن تقضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر في طول هذه المدة المديدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة، يعمل الناس خلالها ما يشاءون؟ ألا يلزم من ذلك الهرج والمرج والقوانين التي صدع بها نبي الإسلام محمد "ﷺ"، وجاهد في نشرها وبيانها وتنفيذها طيلة ثلاثة وعشرين سنة، هل كان ذلك لمدة معلومة؟ هل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام مثلاً، الكلام إلى هذا الرأي أسوأ في رأيي من أن الإسلام منسوخ))[2].

يقول الخميني كل من يتظاهر بعدم ضرورة تشكيل الدولة الإسلامية، فهو ينكر ضرورة أحكام الإسلام ويدعو إلى تعطيلها، وتجميدها، وهو ينكر بالتالي شمول وخلود الدين الإسلامي الحنيف (القول للخميني).. فهذا الخميني يرى لهذه المبررات التي ذكرها، حيث ضرورة خروج الفقيه الشيعي وأتباعه للاستيلاء على الحكم في بلاد الشام نيابة عن المهدي، وهو يخرج بهذا عن مقررات دينهم، ويخالف وصايا أئمتهم الكثيرة في ضرورة انتظار الغائب وعدم التعجيل في الخروج.3

فمجرد أن تكون ثورة الخميني قد شكلت فكرة أو حافزاً لدى الفلسطينيين حيث أعطت دفعة قوية للعمل الإسلامي في فلسطين، (وواضح لنا أين الخميني الشيعي من الإسلام والمسلمين)

---

1 أصول الدين –للبغدادي–ص289– والشفاء –للقاضي عياض –ج2–ص290– ومنهاج السنة لابن تيمية–ج1–ص177

2 مصطفى بن محمد بن مصطفى – المصدر السابق –ص 341–342– عن الخميني – الحكومة الإسلامية –ص26

3 المصدر السابق– ص 324– عن الخميني – الحكومة الإسلامية ص26–27

وساهمت بالحضور الجماهيري الكبير للكتل الإسلامية في الفوز والصعود بتأثير ثورة إيران الخمينية فهذا كافٍ للاعتقاد أن الاسلام السياسي بمعناه السلبي قد اجتاح فلسطين بعواملها الخارجية التي ذُكرَّت.[1]

ولدت الثورة الإسلامية (الخمينية) في إيران انبعاثاً إسلامياً عظيماً في المنطقة العربية بأسرها امتدت إلى كافة أقطار العالم العربي والإسلامي، حيث أخذت قوى التيار الإسلامي تنادي بالعودة إلى الإسلام، وقد أولى الخميني شخصياً اهتماماً كبيراً للقضية الفلسطينية ،ونادى إلى تحرير القدس، حيث دعى لإنشاء جيش إسلامي لهذا الغرض، فاندمجت القوى الإسلامية بهذا السياق، وقد أخذت هذه الحركات تستقطب الفلسطينيين من الذين تركوا اليسار، وفقدوا الأمل بالاتحاد السوفيتي، ومن الذين أصبحت لديهم شكوك في جدوى الحل السياسي الذي تبنته حركة فتح.[2]

حركة الإخوان المسلمين والقضية الفلسطينية:

كان العديد من الطلبة الفلسطينيين الذين ذهبوا للدراسة في مصر، وفي الأزهر بالتحديد، أحد الوسائل التي انتقل بواسطتها فكر الإخوان المسلمين في مصر، وبعد أن عادوا إلى فلسطين، اصبحوا مؤسسين وقادة لفروع الإخوان المسلمين في مناطقهم مثلما حصل مع الشيخ (مشهور الضامن) في نابلس ، والشيخ (توفيق جرار) في جنين، [3] حيث كان لجماعة الإخوان المسلمين دور بارز في تجنيد الطلبة المسلمين العرب من جميع البلدان، ومن فلسطين تم تجنيد بعض الطلبة الذين درسوا في الجامعات المصرية في بداية الخمسينيات فلقد كان تسعة من أعضاء الهيئة الإدارية لرابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة من الإخوان المسلمين وكان من بين هؤلاء – ياسر عرفات –سليم الزعنون –صلاح خلف – وعبد الفتاح الحمود– وهؤلاء كما بات معروفاً خرجوا من صفوف الإخوان ليؤسسوا حركة فتح فيما بعد ، كما تقول بعض المصادر.[4] فهذه العوامل والمتطوعين الإخوان في صفوف الجيش المصري الذي دخل إلى فلسطين ، والعمال العرب في معسكرات الجيش المصري، والطلاب الفلسطينيين في الأزهر، بالإضافة إلى صحف الإخوان التي كانت تصل بانتظام ، كانت وراء وصول تنظيم الإخوان إلى فلسطين، فبعد فترة

1 إياد البرغوثي –الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية : (لقد حصلت الكتلة الإسلامية في مجلس طلبة جامعة بير زيت في العام –1978م على (3%) من أصوات الناخبين , وحصلت في العام الذي يليه عام الثورة الإيرانية على (43%) من الأصوات

2 سميح حموده – موقف حماس من الحركات الإسلامية اللسطينية–ص 4

3 إياد البرغوثي – الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة – مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان – ط1–ص20–21

4 إياد البرغوثي – المصدر السابق – ص21– نقلا عن –زياد ابو عمرو–أصول الحركات السباسية في قطاع غزة–ص67

إعداد استمرت حوالي عشر سنوات افتتح فرع الإخوان في مدينة القدس سنة 1946م بعد أن كان قد فتح فرعاً آخر ولو بشكل جنيني في نابلس سنة 1945م،[1] هذا العام الذي افتتحت به معظم فروع الإخوان في فلسطين، مثل نابلس والقدس، مع أن مصادر أخرى تشير إلى أن أول شعبتين للإخوان المسلمين قد تأسستا في يافا والقدس في سنوات الثلاثينات.[2]

يعتبر الإخوان المسلمون أن القضية الفلسطينية، قضية إسلامية بالدرجة الأولى، وليست قضية شعب أو قوم، بل قضية كل المسلمين، ولا يجوز لأحد التنازل عنها أو التفريط بها، ولكن هذا الطرح لم يكن مصحوباً بموقف عملي ينسجم معه من ناحية الاهتمام، حيث تأرجح الموقف العملي للإخوان بين المشاركة الكبيرة، والتجاهل شبه التام، حيث الاهتمام والمشاركة عام 1948م، ولتجاهل شبه التام والاهتمام بأمور وهموم سياسية أخرى فرضتها عليهم طبيعة المرحلة، حيث بقيت القضية الفلسطينية بالنسبة لهم – ولكنها لم تكن دائماً – هي القضية الأهم، كما هو الحال لحركة الجهاد الإسلامي التي تعتبرها قضيتها المركزية.[3]

شكلت العلاقة بين الإخوان ومنظمة التحرير الفلسطينية بتيارها المتمثل بحركة فتح، الموضوع الأكثر جدلاً على الخارطة السياسية الفلسطينية الداخلية ، فمنذ بدأ ظهور الحركات الإسلامية سياسياً في أواخر السبعينات وحتى ظهور حركة حماس كمنافس على الساحة الفلسطينية، لم تكن العلاقة بين الإخوان ومنظمة التحرير (فتح) على نغمة واحده بل تراوحت بين التنسيق الكامل بل والتحالف في بعض الأحيان، والصراع والخلاف العنيف احياناً أخرى، والراصد لهذه العلاقة بين الطرفين، يستنتج أن التنافس الخفي حيناً والواضح أحياناً أخرى والمصلحة هو السبب لتلك العلاقات، حيث إن من أسباب الانتشار السريع للإسلام السياسي في فلسطين هو الدعم الذي لقيه الإسلاميون من حركة فتح ، وذلك في محاولة لاستقطاب أكبر عدد من القوى لمواجهة تيار اليسار الذي سبب لحركة فتح الكثير من الإشكالات في فترة معينة، حيث حرصت فتح على مهادنة الإسلاميين وذلك لسببين الأول: يتعلق بفتح نفسها وذلك كقوة احتياط لها وقت الضرورة وثانيها: رغبة فتح في الحفاظ على الوحدة الداخلية للفلسطينيين، حيث كانت المهادنة تكون في أقسى الظروف بين الطرفين.[4]

---

1 المصدر السابق – ص 21– نقلاً عن – أمنون كوهين – الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني – 1949–1967–تعريب خالد حسن – مطبعة القادسية –القدس1988–ص203

2 المصدر السابق – ص 21– نقلاً عن – زياد أبو عمرو– المصدر السابق –ص67

3 إياد البرغوثي – السلمة والسياسة –ص154–155

4 إياد البرغوثي– الأسلمة والسياسة –ص115

الأحزاب الإسلامية الجديدة التي ظهرت بعد السلطة الوطنية مباشرة:

كان لتشكل السلطة الفلسطينية فرصة لظهور العديد من الأحزاب والحركات الفلسطينية الجديدة على الساحة الفلسطينية، اتخذ قليل منها طابعاً قومياً أو محلياً فلسطينياً، وفي الغالب اتخذت الأحزاب الإسلامية الجديدة طابعاً إسلامياً، حيث اختلفت الآراء حول تفسير نشأة الكم الكبير نسبياً من الأحزاب الجديدة، بين أنصار تلك الأحزاب ومعارضيها، ففي حين يتحدث المؤيدون حول ذلك بأن هناك هامش من الحرية متاح، وتغيير مهام قوى الشعب الفلسطيني من مهام النضال الوطني إلى مرحلة البناء، الذي يتطلب قوى جديدة بدم جديد متخلصة من ضغائن الماضي وأفكاره النمطية، أما المعارضون لهذه الأحزاب فيتحدثون بلغة لاذعة حول ظروف نشأة هذه الأحزاب، ويقولون هي ليست أحزابا، وإنما هي إفراز للسلطة، وليست أكثر من شراء ذمم، أو مؤامرة على فصائل المعارضة، وأن هذه الأحزاب فشلت ولا التفاف حولها، كما أنها متهمة بتمويل من الدوائر الأمنية الفلسطينية.[1]

ومن هذه الأحزاب: [2]

- حزب الخلاص الوطني الإسلامي، تأسس في 12\12\1995م.
- حزب الإتحاد الوطني الإسلامي، تأسس بتاريخ 31\12\1995م.
- حزب المسار الوطني الإسلامي، تأسس بتاريخ 12\10\1995م.
- حركة النضال الوطني الإسلامي، تأسس بتاريخ 17\12\1995م.
- الجبهة الإسلامية الفلسطينية، تأسست بتاريخ 17\12\1995م.
- هذا بالإضافة إلى تنظيمين اعتبرا نفسيهما مؤسسين أصلاً وهما:
- حركة الجهاد الاسلامي الفلسطيني، وحركات الجهاد الاسلامي كتائب الأقصى، ومن الملاحظ أن أدبيات هذه الأحزاب، أنها كانت تقترب من السلطة، وتبتعد عن التنظيمين الموجودين أصلاً في فلسطين وهما، حركة الجهاد الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)3 وهناك ما يلفت النظر من أن جميع هذه الأحزاب ظهرت في غزة دون أن يكون لها امتداد في الضفة الغربية، فربما يعود ذلك إلى أن السلطة الفلسطينية جاءت إلى غزة أولاً، وأنها كانت معنية بتغير الخارطة السياسية في غزة قبل الضفة، والملاحظة

---

1 إياد البرغوثي – الإسلام السياسي في فلسطين – ما وراء السياسة– ص 47– لقاءات مع بعض رموز حماس والجهاد الاسلامي – غزة– 25\2\1999م

2 إياد البرغوثي – المصدر السابق – 47– 75

3 إياد البرغوثي – المصدر السابق – ص48

الأخرى هي تواريخ نشأة هذه الأسباب، حيث إن خمسة منها أسس في الشهر الأخير من العام 1995م، وهذا يعطي انطباعاً أنها جاهزة للتأسيس من قبل، وأن وزارة الداخلية منحتها الرخص في فترات متقاربة، أو أنها أنشئت لتوجه السلطة الفلسطينية لتأسيس أحزاب إسلامية جديدة على الساحة الفلسطينية.1

ولا ندري مَن وراء ظهور هذه الحركات الجديدة على الساحة الفلسطينية أهي السلطة الفلسطينية التي استخدمت كلمة (الإسلامي) في نهاية اسم كل حزب وحركة، أم هي الحركات الإسلامية الموجودة أصلاُ على الساحة الفلسطينية فمثلاً (حركة المسار الوطني الإسلامي) تقول أنها ليست حركة طارئة على الحركات الإسلامية، وأنها شاركت وتشارك في كل الحوارات التي جرت وتجري على ساحة الوطن، وأنها في المعتقلات الإسرائيلية وفي مرج الزهور.. وتقول أنها ترفض أن تكون ضحية المرحلة ((فقررنا بعد استخارة الله تعالى، ومشورة أهل الرأي والحكمة، وأيضا من نحبهم ولكن نختلف معهم من قادة وأعضاء الحركة الإسلامية، أن نتقدم ببرنامج عمل للرئيس عرفات وقادة السلطة الوطنية آملين أن نكون جسر الوفاق بين الإسلاميين والوطنيين وصمام أمام الوحدة الوطنية))2.

وتقول حركة المسار الوطني الإسلامي عن علاقتها بحركتي الجهاد والمقاومة الإسلامية:

((إن لكل ناس سلبيات وإيجابيات، حسب ما تعلمناه من حسن البنا، وحسن البنا هو المرجعية، في الواقع يجب أن يكون هو المرجعية، إنه مرجعية جميع الحركات الإسلامية المعارضة للإخوان والمؤيدة لهم، أما عندما نتحدث عن السلطة، فالسلطة إنجاز وطني وثمرة لشلال الدم الفلسطيني، فهي الأمل لتحقيق الحلم الفلسطيني وتجسيده)).3

كما وتدافع هذه الحركة عن اتفاقيات السلام مع إسرائيل، وأنها دول استعمارية لا يمكن شطبها إلا بتغيير المعايير الدولية كونها غدت حقيقة واقعة وأن المقاومة (عبث) لن تغير المعايير الدولية وأن الاتفاقية مع إسرائيل هي إعلان مبادئ بمثابة هدنة، وهي لا تمثل الحد الأدنى من الحق الفلسطيني، وإن كنا نتجرعها وعلى مضض، آملين أن تقودنا إلى حقنا في تقرير المصير ولإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة4 .. (القول لحركة المسار الوطني الإسلامي)

مراحل ظهور الحركات الإسلامية في فلسطين:

1 إياد البرغوثي – المصدر السابق – ص 48

2 إياد البرغوثي – المصدر السابق – ص49

3 إياد البرغوثي – المصدر السابق– ص49

4 إياد البرغوثي – المصدر السابق– ص 49

من المنطلقات الهامة والمنعطفات في مسيرة الحركات الإسلامية في فلسطين، والتي فرضت التحولات عليها، جاءت نتيجة الظروف المحيطة بها، ولم تكن مخططة داخلياً، بمعنى أن الحركات الإسلامية في فلسطين وجدت نفسها في منعطفات أجبرتها على القيام بمواءمات مفروضة عليها، وهذا ليس بدافع رغبتها الذاتية، وذلك لأن التحول الذي جرى في الحركات الإسلامية لم ينتج عنه تغير في الحركة الإسلامية نفسها، بمعنى أننا نرى تحولاً ولكن لا يؤدي إلى تغيير داخلي بالعمق الذي يمكن أن يقال عنه أنه تغيير بالعمق ، ففلسطين بالنسبة للحركات الإسلامية هي مهد الديانات، هي مسرى النبي محمد ﷺ، وفيها ثالث الحرمين الشريفين، وهي ارض وقف إسلامي لا يجوز التنازل عنها ولا التفريط بها، ومع ذلك فإن الخسارات كبيره، فقد تمت خسارة أربعة أخماس فلسطين وأقيمت عليها دولة إسرائيل، والخمس الأخير محتل لو تأملنا الواقع، لذلك هناك تعارض بين المبادئ والواقع، أو الوقائع، فهل ثمة علاقة لحركة الإخوان المسلمين بالحركات الإسلامية تاريخياً بفلسطين.[1]

مع صعود التيار الإسلامي السياسي في المنطقة وبداية تشكله كقوة سياسية وشعبية في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، بدأ الخطاب السياسي الوطني والقومي والماركسي، في فلسطين يتزحزح باتجاه الخطاب الديني، متراوحاً بين الاستخدام، أو تجنب المواجهة، ولعل هزيمة عام 1967م، كانت من أهم العوامل الهامة في هذا المضمار، حيث كشفت تلك الحرب هزيمة التيار القومي الذي كان يتزعمه جمال عبد الناصر، العدو اللدود لحركة الإخوان المسلمين التي كانت تشكل العنوان الرئيس للإسلام السياسي في المشرق العربي، ومنها فلسطين.[2]

بقيت الأحزاب والحركات الإسلامية المتمثلة في حركة المقاومة الاسلامية ، وهي امتداد لحركة الإخوان المسلمين، وحركة الجهاد الإسلامي، وحزب التحرير الإسلامي هي الحركات الدينية المعروفة على الساحة الفلسطينية وتراوحت في نشاطها ونفوذها بين مد وجذر إلى أن تشكلت السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية على اثر توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.[3] {سيتم التركيز على حركتي فتح وحماس موضوع الجدل}

أولاً: حركة الجهاد الإسلامي:

1 علي الجرباوي – الدين الدولة والمجتمع الدولي – حماس مسيرة الوصول على السلطة– ص46

2 إياد البرغوثي – الدين والدولة في فلسطين– ص12

3 إياد البرغوثي –الإسلام السياسي في فلسطين – ما وراء السياسة– ص 47

نشأت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات على ايدي مجموعة من الطلبة الفلسطينيين الذي كانوا يدرسون في الجامعات المصرية، كان من ابرزهم فتحي الشقاقي –رحمه الله – الذي يعتبر مؤسس الحركة وأمينها العام، حيث لعب دوراً مركزياً في القيادة التنظيمية والفكرية للحركة، وعلى إثر اغتياله في مالطة عام 1995م على يد الموساد الإسرائيلي، خلفه الأمين العام الحالي للحركة رمضان شلح الذي أعاد بناء التنظيم بهدوء وحافظ على ما هو موجود.[1]

اجتمعت عدة عوامل دفعت بمجملها نحو تأسيس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، مثل العمليات التي قام بها إسلاميون ضد الحكم المصري، وانتشار فكر الجهاد في مصر في أواسط الطلبة الفلسطينيين، وتزامن مع تلك الفترة قيام الثورة الإيرانية في إيران (ثورة الخميني) وترافق ذلك مع امتعاض العديد من الشباب الإسلامي من الموقف السلبي لحركة الإخوان المسلمين تجاه القضية الفلسطينية، مما جعل هؤلاء الشباب يفكرون بمحاولة جدية لدمج العمل الإسلامي بالعمل الوطني معاً.[2]

تتشابه حركة الجهاد الإسلامي في أهدافها الإستراتيجية بعيدة المدى مع باقي الحركات الإسلامية التقليدية في فلسطين والمنطقة، حيث يتمثل ذلك في إقامة الدولة الإسلامية، إلا أن الرؤيا في الكيفية تختلف عن حركة حماس وحزب التحرير، فتحقيق هذه الغاية لدى الجهاد الإسلامي يجب أن يمر من خلال العمل على تحرير فلسطين باعتبارها قلب العالم الإسلامي، ليس كما يرى حزب التحرير بأن قيام العالم الإسلامي هو السبيل لتحرير فلسطين، أو كما يرى الإخوان(حماس) بأن أسلمة المجتمع الإسلامي هو السبيل لتحرير فلسطين.[3]

ثانياً: حركة المقاومة الإسلامية – حماس:

حركة حماس الفلسطينية، أنشئت الحركة في قطاع غزة على يد مجموعة من قادة التجمع الإسلامي ترأسهم الشيخ أحمد ياسين– رحمه الله – الذي أطلق سراحه من السجون الإسرائيلية في 20\5\1985م في عملية تبادل الأسرى بين إسرائيل والجبهة الشعبية –القيادة العامة –

1 إياد البرغوثي – المصدر السابق– ص43

2 المصدر السابق – ص 43

3 اياد البرغوثي – المصدر السابق –ص43– عن –اياد البرغوثي – الحركة الاسلامية والنظام العالمي الجديد –الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية–القدس–1992–ص24

اعتقل الشيخ أحمد ياسين مرة أخرى عام 1989م في خضم الانتفاضة الفلسطينية حيث حكم عليه بالسجن المؤبد، حيث أطلق سراحه عام 1998م على اثر محاولة اغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في عمان، حيث تم تبادل الشيخ أحمد ياسين باثنين من عملاء الموساد قبض عليهما في حينه.[1]

ظهرت الحركة كجناح من أجنحة الإخوان المسلمين بحسب الميثاق[2] القائل أن حماس جناح من أجنحة حركة الإخوان المسلمين (وهو الجناح المقاوم) حيث تم تغيير أولويات الحركة الإسلامية وبالتالي سقط الفارق الأساسي بين الحركة الإسلامية والقوى الوطنية على الساحة الفلسطينية، وهو مقاومة الاحتلال الذي فتح عليها باب التأييد الشعبي.[3]بالنجاح بالانتخابات بل بدأت بإعلان القاهرة ، الذي قدمت به حماس التهدئة ، وأخذت مقابلها [4]وعد بإصلاح منظمة التحرير، والانتخابات التي أصبحت مهتمة بها وهي من إفرازات أوسلو هذا المؤشر كان واضحاً يشير إلى مدى استعداد حركة حماس للتحول مرة أخرى، ولكن السؤال الذي يطرح هو؟ إلى أي درجة يمكن أن يكون التحول؟ وهل باستطاعة الحركة المواءمة؟ ولكن التعليل لدى الحركة كان جاهزاً بقول:

– إن المرجعية للانتخابات لا تجري وفق مرجعية اتفاق أوسلو، وإنما تجري ضمن مرجعية اتفاق القاهرة – ودخول المجلس التشريعي يختلف عن دخول السلطة، وهذا القول في البدايات –وأن الناس أي الشعب يطالب الحركة ويضغط عليها بسبب الفلتان الأمني والفساد، ويتوجب على الحركة التدخل لإصلاح الوضع.[5]

ولكن حسب قول علي الجرباوي: الأسباب الحقيقية للتحول هي (6) منها (3) سلبية وأخرى إيجابية فالسلبية هي:

الأول: الاستهداف الدولي الذي حصل بعد أحداث سبتمبر ووضع الحركة على قائمة الإرهاب، وملاحقتها دولياً – والثاني: أثر الانتخابات على منابع الدعم، ولحركة حماس بنية مؤسساتية ضخمة، أي يجب أن تعيش – والثالث فهو استهداف إسرائيل للقيادات الميدانية والسياسية.[6]

أما الأمور الإيجابية فهي:

الأول: النمو في القاعدة الشعبية للحركة، وهذا يجب أن يُستغل بسبب فشل التسوية وبسبب فشل السلطة، والثاني: السلطة ووضعها الحالي، من حيث الترهل الداخلي في حركة فتح، والثالث:

---

1 إياد البرغوثي – الإسلام السياسي في فلسطين– ما وراء السياسة–ص 41

2 ميثاق حركة حماس– المادة رقم 2

3 علي الجرباوي– المصدر السابق– ص49

4 علي الجرباوي – المصدر السابق – ص51–52

5 علي الجرباوي – المصدر السابق51–52

6 المصدر السابق –ص52

الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، على أساس أن هناك أرض محررة، وهناك إمكانية للحكم فيها وعليها.[1]

ويرى محمود حيدر: أن وجود قوى إقليمية ودولية تفرض واقعية النظر على المنطق الإجمالي الذي يحكم موازين القوى في المنطقة ،أنه لا يمكن الكلام عن أي توجه أو رسم أي برنامج يحكم اتجاهات الواقع الفلسطيني، وخاصة بعد أحداث 11/ سبتمبر(أحداث الهجوم بالطائرات على البرجين في نيويورك عام 2001)، ووجود قوة عسكرية عظمى تحكم المنطقة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتدخل بأدق التفاصيل، فضلاً عن الحالة الاستثنائية التي تعيشها القضية الفلسطينية مع الاحتلال، وبالتالي فإن حركة حماس بلغت حقل السلطة في ظرف انتقالي شديد الحساسية والتعقيد، حيث إن المعادلة صعبة، حيث تعاملت الحركة الإسلامية (حماس) مع اتفاق أوسلو بشيء من الارتباك، أدى إلى تعاملها مع اتفاق أوسلو بشيء من الرؤية المركبة، حيث تعاملت مع أسسه السياسية بإيجابية الواقعية المركبة، ومن جهة أخرى ظلت متمسكة بالجانب الأيديولوجي الرافض لهذا الاتفاق.[2]

يقول عبد الستار قاسم: إن الناس توجهت بتفاؤل لتنتخب حماس، توقعوا سياسة فلسطينية جديدة وخاصة على الصعيد الداخلي، آملين أن يتم ما أعطبه الفساد وخَربه، لم ينتخب الناس بصورة عامة وفي هذه الظروف الصعبة حركة حماس بناءً على تحرير فلسطين، وإنما انتخبوا بصورة اساسية، بناءً على ما ابدوا من رغبة في تصحيح الأوضاع الداخلية الفلسطينية، التي اصابتها سياسات الفساد وألحقت فيها الدمار الكبير، كان يتطلع الناس نحو تحسين أوضاعهم الاجتماعية والرقي بالمستوى الأخلاقي، وملاحقة الفلتان الأمني، حيث لم يتوقع الناس من حماس أن تعطي الأولوية إلى مسألة إعادة البناء، قبل مسألة التحرير.[3]

الجدل حول نشأة حركة المقاومة الإسلامية –حماس:

نشأت حركة المقاومة الإسلامية – حماس– نتيجة تفاعل عدة عوامل عايشها الشعب الفلسطيني منذ النكبة عام 1948م، بشكل عام، وهزيمة عام 1967م، بشكل خاص، وتتفرع هذه العوامل

1 المصدر السابق ص_52–53

2 محمود حيدر – دوائر الجدل – قراءات نقديه في تجربة حماس وحكومتها –مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات –ص34

3 عبد الستار قاسم – العلاقات الحمساوية الداخلية بعد الانتخابات– قراءات نقديه في تجربة حماس –المصدر السابق–ص219

عن عاملين أساسيين هما: الأول: التطورات السياسية للقضية الفلسطينية وما آلت إليه حتى عام 1987م والثاني: تطور الصحوة الإسلامية في فلسطين وما وصلت إليه.[1]

كما يقول إياد البرغوثي: أن نشأة الحركة تعود لتاريخ 1946م، حيث عقد أول مؤتمر لحركة الإخوان المسلمين في القدس، ومنذ ذلك التاريخ وحركة الإخوان تعمل في فلسطين إلى أن أعلنت عن تأسيس حركة حماس، حيث قبل تأسيس حماس، استخدم الإخوان المسلمون أسماء أخرى للتعبير عن وجودهم وعن مواقفهم السياسية تجاه القضية الفلسطينية، منها حركة الكفاح الإسلامي، وحركة المرابطون على أرض الإسراء، وغيرها.[2]

والكاتب بكر ابو بكر يقول: نشأة حركة حماس تعود لتاريخ نشأة حركة الإخوان المسلمين في فلسطين عام 1945م [3]، تاريخ افتتاح أول فرع لهم في القدس، حيث عاشت جماعة الإخوان بعد مشاركتهم في أحداث حرب 1948م، مرحلة (السكون) التي أبعدتهم عن مجريات الفعل والتأثير بالأحداث والركون لاجترار الماضي والترقب والانتظار منذ عام 1957–وحتى 1987م، أي أنهم لم يكونوا طوال فترة صعود نجم المقاومة الفلسطينية المسلحة، إلا في دائرة الظل، والتي مكنت تنظيم الإخوان المسلمين الفلسطيني بعد أن تعلمت الكثير من فترة (السكون) التي امتدت لثلاثين عاماً على الأقل، أن تنتهز فرصة حدث بدا عظيماً وهو الانتفاضة، لتعلن عن ظهورها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين.[4]

كانت الانتفاضة الأولى في عام 1987م، وبرز من خلالها التيار الإسلامي بقوة ليشكل عنصراً هاماً في المقاومة الفلسطينية، خاصة من خلال حركة المقاومة الإسلامية – حماس– التي أعلنت عن انطلاقتها مع بدء الانتفاضة، [5] وسبق ذلك أن ثبت الإخوان المسلمون وجودهم في معظم مؤسسات الأراضي الفلسطينية، وأنشأوا مؤسسات خاصة لهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغ ثقلهم الكمي ما يكفي لإحداث تغيير نوعي وحاد، وكان لا بد لهذا التغيير أن يؤثر على سلوكهم العملي ضد الاحتلال، فتجسد في واقع عملي، فكان أن قاموا بإنشاء حركة المقاومة الإسلامية حيث كانت الانتفاضة هي الفرصة المواتية للإخوان المسلمين لإحداث هذا المنعطف التنظيمي والنضالي بإنشاء الحركة[6]، كما أن تنامي حركة الجهاد الإسلامي السريع، واكتسابها لاحترام الكثيرين من أفراد وتنظيمات نتيجة لعملياتهم البطولية، إضافة إلى اعتمادهم الفكر

---

1 إياد البرغوثي – الدين والدولة في فلسطين –مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان –2007– ص13

2 إياد البرغوثي – الدين والدولة في فلسطين –ص13

3 بكر ابو بكر – حماس سيوف ومنابر –ط1–2008– ص12–نقلا عن فتحي يكن –الإسلام فكرة وحركة وانقلاب–مؤسسة الرسالة–بيروت –ص73

4 بكر ابو بكر –المصدر السابق– ص12– نقلا عن ميثاق حركةحماس –المادة 7

5 محسن محمد صالح – حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية – رؤية إسلامية– ص25

6 إياد البرغوثي – الأسلمه والسياسة – ص88–89– مقابلات مع قدماء من الإخوان المسلمين

الديني، جعلهم منافسين لحركة الإخوان على الصعيد المعنوي بالدرجة الأولى، من هنا كان على الإخوان أن يقوموا بخطوات جهادية منافسة للحد من تسليط الضوء على حركة الجهاد الإسلامي المنافسة[1]، لقد جاءت الانتفاضة لتحسم أي تردد في صفوف الإخوان تجاه تعاملهم المستقبلي مع الاحتلال، ولا يمكنهم الانتظار بعد أن تبين لهم الزخم الجماهيري والتنظيمي والإعلامي للانتفاضة، حيث كانت الانتفاضة في بدايتها والأمور قابلة للتطور إما سلباً أو إيجاباً ، فكان إنشاء حماس، كمخرج في حال فشل الانتفاضة حركة يمكن أن تعتبر خارج إطار الإخوان المسلمين إذا كان لذلك ضرورة، فكانت حركة المقاومة الإسلامية هي المخرج العملي للإخوان.[2]

وما أن جاءت الانتفاضة في أعقاب التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام 1993م، وشروع السلطة في بناء مؤسساتها كمؤسسات دولة، وتنامي حركة المقاومة الإسلامية –حماس– كقوة سياسية معارضة للسلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح، لجأت قيادة السلطة باستخدام مفردات الخطاب الديني لمحاربة حماس في ملعبها،[3] حيث إن الجذور الدينية للعديد من قيادات حركة فتح، وبخاصة الرئيس الراحل أبو عمار –رحمه الله– ألذي غادر حركة الإخوان المسلمين، ولم يغادر التدين قد ساعدهم في ذلك، حيث[4] استُحدث منصب جديد وهو (مستشار الرئيس للشؤون الدينية).

ثالثاً: حزب التحرير الإسلامي:

يرجع تأسيس حزب التحرير الفلسطيني لعام 1953م، إلى القاضي الشرعي الأزهري الفلسطيني تقي الدين النبهاني– رحمه الله – بالاشتراك مع داود حمدان، ونمر المصري، ومنير شقير، وعادل النابلسي، وعبد القديم زلوم، وغانم عبده[5]، حيث استمر الشيخ تقي الدين في قيادة الحزب حتى وفاته في بيروت عام 1977م، ومن ثم ترأس الشيخ عبد القديم زلوم قيادة الحزب، وفي العام 1988م جرى انشقاق داخل الحزب لأسباب ايديولوجية أهمها الموقف من النقابات، والاختلاف حول التحليل النظري لبعض المشاكل التي تمر بها المنطقة، إلا أن أصل الانشقاق جرى بصورة أساسية في الأردن إلا أن الساحة الفلسطينية تأثرت به كثيراً.[6]

---

1 إياد البرغوثي – المصدر السابق– ص 89– نقلا عن –آمنون كوهين –الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني–1949–1967–تعريب – خالد حسن – ص215

2 إياد البرغوثي – المصدر السابق – ص90– نقلاً عن –آمنون كوهين –المصدر السابق – 228

3 إياد البرغوثي – الدين والدولة في فلسطين – ص13

4 المصدر السابق – نقلا عن – جميل هلال–العلمانية في الثقافة السياسية الفلسطينية 2006–arraee.com–03–20

5 سميح حموده – موقف حماس من الحركات الاسلامية الفلسطينية –ص9

6 إياد البرغوثي – الإسلام السياسي في فلسطين – ص45

أخذ الحزب اسمه من ضرورة إنهاض الأمة الإسلامية من الانحدار الذي وصلت إليه، وتحريرها من أفكار الكفر وأنظمته وحكامه، ويرى أن هذا التحرير يكون برفعها فكرياً عن طريق تغيير الأفكار والمفاهيم التي ادت إلى انحطاطها، تغييرات أساسية شاملة، وإيجاد أفكار الإسلام ومفاهيمه الصحيحة لديها، حتى تكيف سلوكها في الحياة وفق أفكار الإسلام وأحكامه، حيث رأى الحزب أن قيام حزب سياسي إسلامي فرض شرعي، بغية إنهاض الأمة الإسلامية من الانحدار الشديد الذي وصلت إليه وبغية العمل على إعادة دولة الخلافة الإسلامية.[1]

إن حزب التحرير الإسلامي لم يستطع الحصول على الشرعية الرسمية، منذ انطلاقته أيام الحكم الأردني للضفة الغربية، ولا في ايامنا هذه، لم يكن ذلك بسبب محاربة الأنظمة له فقط، بل بسبب سياسة الحزب التي تبدو بعيدة عن الواقعية، باعتبار أن الواقعية قبول بالذي لا يجب القبول به، فالحزب لا يملك مؤسسات خاصة به، وذلك اقتداءً بسنة النبي محمد ﷺ، حيث يجب أن لا تبنى مؤسسات قبل أن تكون هناك دولة إسلامية وخليفة مسلم، لذلك فإن مهمة الحزب الأساسية هي الدعوة لإعادة الخلافة الإسلامية.[2]

الأستاذ أحمد القصص يلخص رؤية الحزب بالوضع الذي تعيشه الأمة الإسلامية والذي بسببه لا يشارك الحزب في الانتخابات وأنظمة الحكم الحالية باعتبارها غير شرعية: بعد بسم الله الرحمن الرحيم ، يقول الله سبحانه وتعالى **{إن الله لا يُغيرُ ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم}** صدق الله العظيم (سورة الرعد: آيه 11) حيث يجب أن يعيَ المسلمون أن ذاك التغيير الذي يبدأ بتغيير المفاهيم، فالغرب حين اراد أن يتغلب على المسلمين قرر أن يحولها عن هويتها الإسلامية، وذلك بزرع أفكاره بدل المفاهيم الإسلامية التي تتعلق بالحياة، حيث اصيب المسلمون بالشلل أمام السياسة الغربية، وأمام حضارتهم، وثقافتهم، المسلمون اليوم لا يعرفون معنى الإسلام السياسي، ولا يعرفون معنى الحكم بما أنزل الله تعالى، ولا يعرفون معنى نظام الحكم في الإسلام، ولا معنى السياسة الخارجية، ولا الثقافة، ولا معنى السياسة التربوية في الإسلام، حيث تمكن الغرب من طمس كل هذه المفاهيم التي دل عليها القرآن والسنة.[3]

---

1 سميح حمودة – المصدر السابق –ص9–10–كما جاء في كتاب نشرة الحزب: حزب التحرير (د.م:د.ن,د.ت) ص 6–12

2 اياد البرغوثي –الاسلام السياسي في فلسطين – ص46– حزب التحرير: منشورات حزب التحرير 9\5\1985–ص6

3 مؤتمر حزب التحرير الاقتصادي الذي عقده في الخرطوم (حول الأزمة الإقتصادية العالمية وحل الإسلام الجذري لها) حزب التحرير–1430هـ_2009م – احمد القصاص أحد أعضاء الحزب المتواجدين في المؤتمر – ص 303–304

المطلب الخامس: الرؤية السياسية والفكرية لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)

إن من الضروري لفهم رؤية حركة حماس الفكرية والسياسية أن يكون هناك عناوين حول الدين والدولة والوطنية والعلمانية والديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، وذلك على اساس أن هذه العناوين هي المكون الأساسي لأي رؤيا فكرية سياسية، وعلى أساس أن الإسلام وضع في مجال السياسة أحكاماً عامة، هي مرجعية ملزمة حاكمة على التفاصيل التي يصطنعها المسلمون لإدارة شؤونهم وخدمة مصالحهم، بحسب مقتضيات ظروفهم الزمانية والمكانية والحضارية المتغيرة.[1]

بانطلاق حركة (حماس) التي أعلنت انطلاقتها مع بدء الانتفاضة، والتي هي امتداد لتنظيم المجاهدين الفلسطينيين،[2] التي حددت صلتها بحركة الإخوان المسلمين فقالت عن نفسها أنها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين.[3]

ولكن كلمة جناح التي وردت في ميثاق حركة حماس لا تتمتع بالدقة الكافية، لأنها قد تعني أن فلسطين بها تنظيمان، تنظيم للإخوان المسلمين، وتنظيم لحركة حماس، ولكن الشيخ أحمد ياسين في مقابلة له في (شاهد على العصر) كان أكثر دقة حيث قال: نحن إخوان مسلمين ونحن امتداد للإخوان في كل العالم.[4]

إن انتقال حركة حماس من المقاومة للسياسة ، ومن العمل بين الناس على العمل على شؤون الناس، وهي ليست ذات خبرة في هذا الحقل أوقعها في سلسلة من الإرباكات والتناقضات، وصلت إلى حد الإحراج السياسي، وقد تجلى ذلك في الخلط بين البرنامج الانتخابي وميثاق الحركة، [5]إن نقص الخبرة الفكرية الخاصة والتجربة السياسية، والانشغال بالانتفاضة والمقاومة وتداعياتها أدى إلى نقص المعلومات عن الرؤية السياسية للحركة، حيث لم يتعرض ميثاق حركة حماس بشكل مباشر أو مفصل لرؤية حماس السياسية، وغلبت عليه الرؤيا العامة الأخلاقية، دون الرؤية السياسية المحددة، حيث لا تمثل حماس تياراً فكريا خاصاً في فهمها للديمقراطية،

---

1 يوسف رزقه – الرؤيا السياسية لحماس –مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ص2–3

2 محسن محمد صالح –المصدر السابق –ص 25

3 يوسف رزقة – الرؤية السياسية لحماس –مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت– ص 3

4 يوسف رزقة – المصدر السابق –ص3– نقلاً عن – أحمد منصور – أحمد ياسين –شاهد على عصر الانتفاضة , سلسلة كتاب الجزيرة –شاهد على العصر –2–بيروت – الدار العربية للعلوم,ودار ابن حزم –2003–ص253

5 صقر أبو فخر –حماس وفتح ومنظمة التحرير, شقاء الأخوة– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – ص64

والتعددية، والوطنية، والعلمانية، والدين والدولة، بل إن فهمها هو جزء من فهم التيار الإسلامي العام.[1]

حركة حماس لم تبلور منهجاً فكرياً أو نظرياً سياسياً محدداً وواضحاً منذ بداية نشوئها.[2] إنما أخذ فكرها وخطابها السياسي حول فلسطين يتبلوران ويتشكلان بصورة أساسية بعد انطلاقتها أواخر عام 1987م، ولا يعني هذا أنها خالية من أي طرح فكري منهجي فهي باعتبارها امتداد للإخوان المسلمين استندت في بلورتها لقواعدها النظرية العامة ولفكرها السياسي لأدبيات جماعة الإخوان المسلمين، واستمدت خطابها الفكري والسياسي الذي كان يطرحه الإخوان المسلمون الفلسطينيون في أنشطتهم الجامعية، وقد تبلور فكر حماس السياسي ونضج مع الزمن، وتبلور فكرها نتيجة علاقاتها مع الحركات الوطنية والإسلامية، كما يحدث مع باقي الحركات الأخرى،[3] مثل حركة فتح، والجهاد الإسلامي حيث إن فكر حركة حماس قد تأثر سلباً وإيجاباً بما طرحته الحركات السابقة لها من تحديات أمامها، حيث إنها حركة سياسية من البديهي أن تشتبك مع المتغيرات التي تحيط بها، فهي متحركة وذات فكر يتفاعل مع حركة الحياة وتطورها وتتأثر بالبيئة المحيطة بها، كما تؤثر بها.[4]

حسب ما قال القائد في الإخوان المسلمين عبد الله ابو عزة: حركة فتح اكتسبت سمعة كبيرة في خيال الجماهير العربية والإسلامية، وحقاً أنها أصبحت في المركز القيادي الأول للشعب الفلسطيني،[5] وقال: فتح أخطأت وهي تبادر وتعمل، وإذا كانت أخفقت في الوصول إلى الهدف، تحرير كامل فلسطين، فقد حققت عددا من الانجازات تحسب لها بالتقدير والثناء وذلك من حيث القدرة على التنظيم، والقدرة على التحرك وسط الظروف المعقدة، كذلك تمكنها من تعبئة الشعب الفلسطيني، وإنشاء العديد من المؤسسات التي أعادت للشعب الفلسطيني ذاته وفرضت قدراً من إحساس الآخرين بهذه الذاتية الفلسطينية.[6]

---

1 يوسف رزقة – الرؤيا السياسية لحماس– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات –بيروت – ص4

2 سميح حمودة – موقف حماس من الحركات الإسلامية الفلسطينية – ركز الزيتونة للدراسات والإستشارات– بيروت –ص–2– كان الشيخ أحمد ياسين يقول : أنا كرست حياتي للعمل وليس للكتابة , وحياتي كلها كانت تطبيقاً لما أقرأ ولما أتعلم (في كتاب, محمد اليافاوي– الشيخ أحمد ياسين عظمة العطاء وروعة الشهادة – القدس– دار الاباء للنشر والتوزيع–2004– وكتاب عامر شماخ– احمد ياسين شهيد أيقظ أمة –القاهرة –دار التوزيع والنشر الإسلامية–2004– ص96

3 سميح حمودة – المصدر السابق – ص2

4 سميح حمودة– المصدر السابق – ص2– نقلا عن – باسم الزبيدي –حماس والحكم: دخول النظام أم التمرد عليه– رام الله , المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية,2010–ص9

5 بكر ابو بكر –حماس سيوف ومنابر–ص16– عن عبد الله أبو عزة– مع الحركة الإسلامية في الدول العربية–دار القلم,ط1,الكويت.1992–ص162

6 بكر أبو بكر –المصدر السابق –ص16 – عن –عبد الله ابو عزة – المصدر السابق– ص163

هناك إجماع على أنه لم يختلف فكر حركة حماس وأهدافها عن فكر وأهداف حركة الإخوان المسلمين، ولكن هناك تحفظ كان في بداية تأسيس الحركة من بعض قادة الإخوان حيث رفضوا التأكيد إذا ما كانت حركة حماس تابعة لهم أم لا، ونفس التحفظ وجد عند بعض قادة الإخوان في الضفة الغربية أكثر مما كان في قطاع غزة ،ويذكر إياد البرغوثي في كتابة " الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة" ان احد قادة الإخوان في الضفة الغربية وصف أن حركة حماس، حركة محلية لمقاومة الاحتلال وأنه ليس كل الإخوان حماس، وليس كل حماس إخوان.[1]

الفكر السياسي وأثره في التعبئة الداخلية وإشكالات الخطاب الإسلامي:

هناك تغير واضح في الفكر السياسي لحركة حماس من حيث قدرته على التفاعل مع الضغوطات والمتغيرات، وما استفادته من تجارب الآخرين وخاصة حركة فتح ومسيرة منظمة التحرير الفلسطينية، وبما يشكل افتراقاً في جوانب منه وخاصة من ثوابت (الإخوان المسلمين) وحتى ثوابت ميثاق حركة (حماس)، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تغير الفكر لدى حركة الإخوان المسلمين، كما يقول عبد العزيز عودة زعيم حركة الإخوان في غزة (هو انتفاضة عدد من كوادر التنظيم الشابة على جو السكون والبكاء والسلبية والترقب الذي تميزت به حركة الإخوان عامة والتنظيم الفلسطيني فيها خاصة، منذ ما بعد العام 1948م، وحتى ظهور حركة الجهاد الإسلامي أولاً والتي عابت على جماعة الإخوان المسلمين _التنظيم الفلسطيني في عدم ممارسته الكفاح المسلح).[2]

تم ظهور حركة الإخوان المسلمين كحركة كفاح مسلح تحت اسم حركة (حماس) عام 1987م ولتلخيص المناخ الذي اتسم بالسكون قبل ذلك يقول عبد الله ابو عزة مسئول التنظيم الفلسطيني السابق في جماعة الإخوان الذي شخص الموقف: (سكون وسلبية وترقب ارتباطا بحركة الإخوان المسلمين العامة على مستوى العالم العربي) ويضيف (ولا ريب أن هذا السكون كان منسجماً مع قناعة الإخوان الفلسطينيين بأن حركة الإخوان المسلمين العامة تمتلك مفتاح تحرير فلسطين !! أما وقد تكشف لهم –خلال ربع قرن من الانتظار–عجز الحركة عن إحراز أي تقدم عن وضعها

1 إياد البرغوثي – الأسلمه والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة – ص92– مقابله مع احد الاخوان في الضفة

2 بكر ابو بكر – المصدر السابق – ص19– عن زياد ابو عمر–الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة–دار الاسوار,عكا– 1989– ص102

الذي وصلته عام 1951م، وأنه لا الدولة الإسلامية قامت، ولا فلسطين تحررت، ولا الشعوب صارت أكثر تأييداً للإخوان فقد كان عليهم أن يبحثوا عن طريق جديد يوصلهم إلى اهداف الإسلام، وإلى فلسطين على السواء، ولكنهم فضلوا النوم في ظلال الوهم وغالطوا أنفسهم فأقنعوها بأن انتسابهم للإخوان يجعلهم معفيين من أية مسئولية، أما النتائج المرة فيبررون استلامهم الخامل لها بأنها إرادة الله، وأن لله من ورائها حكمة وكفى الله المؤمنين القتال).[1]

رغم التغيير الواضح في سلوك الفلسطينيين من حركة الإخوان ،التي جعلتهم يفكرون بالتغيير في أنماط التفكير، ولكنهم لم يستغنوا عن نمط تقديس التنظيم من منطلق تقديس الفكرة، ورفض الخوض في نقدهم، ولجوئهم إلى القراءات الانقطاعية والتفسير المتجزئ في كل ما طرح وكُتب في الميثاق الخاص بحركة حماس ومن الأمثلة على ذلك ما تقوله المادة السابعة من الميثاق:

((إن حركة المقاومة الإسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزو الصهيوني، تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام 1936م وتمضي لترتبط بحلقة أخرى من جهاد الفلسطينيين والإخوان المسلمين وجهودهم عام 1948م والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام 1968م وما بعده))[2].

فهم يقصدون أن هناك علاقة (فعلية) تمثل امتدادا فكريا وتنظيميا وعضويا، بدلالة قول:

(تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين) لهذا وحسب قراءات التاريخ: وصل الشيخ الجليل عز الدين القسام، إلى مدينة حيفا في 5\2\1922م، وقد ولد الشيخ عز الدين القسام عام 1871م في مدينة جبلة من المدن السورية وخاض نضالاً قومياً ضد المستعمر الفرنسي في ثورة صالح العلي والشواف، [3]وعندما حكم عليه بالإعدام في سوريا، انتقل لمقارعة الإنجليز والصهاينة في حيفا، حيث أصبح إماماً لمسجد الاستقلال هناك ومسئولاً لجمعية الشُبان المسلمين، أما الشيخ حسن البنا المولود في المحمودية في مصر عام 1906م، أي عندما وصل الشيخ عز الدين القسام إلى مدينة حيفا كان عمرُ حسن البنا 16 عشر عاماً، وأعلن قيام جماعة الإخوان المسلمين في مصر وعن عمره 22 عاماً، ولم تكن للإخوان المسلمين إي علاقة بفلسطين قبل عام 1935م وهو تاريخ استشهاد الشيخ عز الدين القسام ومجموعته، وقد زار وفد الإخوان المسلمين فلسطين حيث قابلوا الحاج أمين الحسيني في القدس، في الوقت الذي لم يبدأ النشاط السياسي لجماعة الإخوان إلا عام 1939م وفي مصر،

---

1 بكر أبو بكر – المصدر السابق – ص19–18 عن عبد الله ابو عزة –المصدر السابق–ص163

2 ميثاق حماس – المادة السابعة

3 بكر ابو بكر –المصدر السابق–ص23– عن بيان الحوت وعجاج الحوت –سيرة الشهيد القسام وعن سلسلة ابطال العرب–عز الدين القسام – سلسلة ابطال العرب –دار العودة–بيروت–1986

ولكنهم لم يدخلوا مرحلة التنفيذ إلا عام 1945م،[1] أي بعد استشهاد عز الدين القسام بأربع سنوات، أي قبل أن يفكر الإخوان المسلمون بالعمل السياسي أو العسكري كان الشيخ عز الدين القسام قد لاقى وجه ربه شهيداً، وقد ارتبط العديد من رفاق القسام وهم كثر باسمه تحت اسم (عصبة القسام الجهادية) أثناء حياته وبعدها حتى عام 1945م.[2]

وإضافة إلى ذلك النصوص الواردة في البرنامج الانتخابي لحركة المقاومة الإسلامية حماس حيث أن البرنامج الانتخابي لا يتحدث عن شعارات، وإنما يتحدث عن نقاط محددة سيتم العمل عليها، حيث الاستدعاء الديني جاء استعماله في التعبئة الفكرية مثل:

إن منهجاً يعتمد على ممثلين أمناء وأكفاء يرفعون شعار الصدق لله والولاء له وللشعب والقضية – أمام صندوق الاقتراع تذكر مسئوليتك بين يدي الله تعالى _ أنت مؤتمن على شهادتك في اختيار ممثلك في المجلس التشريعي – عندما يتكلم هذا الممثل ويفصل في قضايا الدين والوطن والمستقبل فإنه يعبر عنك – فأحسن اختيارك لترضي ربك الكريم ورسوله العظيم "ﷺ"– إن خير من استأجرت القوي الأمين – الإسلام هو الحل هو طريقنا للتغيير والإصلاح .3

إشكاليات الخطاب الإسلامي لدى حركة المقاومة الإسلامية (حماس):

في العقد الأول من الإحتلال، ركز الإخوان المسلمون على الخطاب الديني المباشر، من خلال ائمة المساجد والوعاظ اساساً، ومن خلال بعض المؤسسات التعليمية والخيرية التي كانت موجودة آنذاك، كان الخطاب يمثل حالة الاستضعاف التي مرت بها حركة الإخوان، والشعب أجمعه، والفرق بينه وبين خطاب الحركة الوطنية أنه كان يركز على العدو (الداخلي) العدو الفكري وليس على الاحتلال.[4]

اقترب خطاب الإخوان في البدايات من خطاب الدين الشعبي إلى حد كبير، حيث أراد هذا الخطاب إيصال رسالته (الإسلامية) عن طريق ثلاثة وسائل: الموعظة، ثم التوعية التي تقترب من الموعظة لكنها أشمل، ثم النذير الذي يحذر من العواقب الوخيمة فيما لو فشلت الطريقتان

---

1 بكر ابو بكر –المصدر السابق–ص22–عن فحي يكن –الاسلام فكرة وحركة انقلاب–مؤسسة الرسالة–بيروت –ص73– وعبد الله النفيسي –الحركة الاسلامية رؤية مستقبلية–مكتبة مدبولي–ط1–القاهرة–1089–ص210

2 ابراهيم نجم وإبراهيم عقل – جهاد فلسطين العربية – ص179–بيان نويهض الحوت–القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917–1948– مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت –ص331–363

3 إياد البرغوثي – الدين والدولة في فلسطين – ص20–21

4 إياد البرغوثي – الاسلام السياسي في فلسطين –ص138

السابقتان، وبهذا الأسلوب بدا وكأنه خطاب أوامر، وحشد لدينية النصوص وتوظيفها من أجل إيصال الرسالة، مقترنا باللهجة الحادة التي يقال بها، بغض النظر عن موضوع الخطاب.1

استمر هذا الخطاب مهيمناً حتى إنشاء الجامعات الفلسطينية في الضفة والقطاع، وتأسيس الكتل الإسلامية فيها في أواخر السبعينات، حيث ضمت هذه الكتل أنصار الحركة الإسلامية من الطلبة، ونشطت في تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والمساعدات المادية، وكان عليها أن تواجه أنصار الحركة الوطنية من الطلبة بالعنف، والبلطات، والجنازير في بعض الأحيان، وبالكلمة والخطاب والفكرة في كل الأحيان تحت اسم (الكتلة الإسلامية) حيث استند خطاب الكتلة بسلفيته المستنده إلى النص وخاصة من مقالات سيد قطب، وكذلك إلى التراث، ولكنه استناداً انتقائياً نفعياً بحيث يخدم القضية الآنية التي ينادون بها.[2]

وطبعاً هذه الأعمال تقول عنها السلطة إرهابية وتعمل على محاسبة المسئولين عنها بل ومحاسبتهم فاتخذت السلطة عدداً من الإجراءات التي هي بحد ذاتها إرهابية بحسب قول عبد الستار قاسم، بأنها لا تختلف شكلاً أو جوهراً عن أعمال الإحتلال ومنها:

1. إقامة العديد من الأجهزة الأمنية: مثل جهاز الشرطة، الأمن الوقائي، الأمن الرئاسي (القوة 17)المخابرات العامة، الاستخبارات البحرية، حيث تميزت هذه الأجهزة باستقطاب عاملين في صفوفها، وقد تفوقت السلطة على الدول العربية في عدد الأجهزة التي تلاحق المواطنين، وترصد تحركاتهم، حيث أخذ الشارع الفلسطيني يطور سلوكيات جديدة، وبالتحديد بعد قيام السلطة وأجهزتها الأمنية.[3]
2. إنشاء المحاكم العسكرية، حيث حلت هذه المحاكم محل المحاكم المدنية في البت في مسائل الأمن، وأعطى الحق للحاكم العام للمصادقة على القرار بدلاً من أن تكون محاكم استئناف، وهذا ينافي المعايير العالمية ومعايير العدل، وهو عمل رهيب في حق الشعب الفلسطيني، الذي عانى عشرات السنوات من الاحتلال، إضافة إلى الاعتقالات العشوائية والاعتقال بدون إذن قانوني، واقتحام البيوت وترويع ساكنيها، والاحتجاز لفترات طويله في أمكنة سرية بدون السماح لأهاليهم بزيارتهم وخاصة المنتمين لحماس والجهاد الإسلامي، حيث الاعتقال يكون بناءً على الانتماء السياسي والمواقف السياسية.[4]

---

1 اياد البرغوثي – الاسلام السياسي في فلسطين – ص138

2 إياد البرغوثي – المصدر السابق – ص138-139- مجلة المنطلق : عدد1\11\12\1982-المنطلق :عدد 9\ 9\4\1948- المنطلق: هي دورية تصدرها الكتلة الإسلامية , حيث كان لها الدور الكبير في تعميم خطاب الكتلة .

3 عبد الستار قاسم – الطريق إلى الهزيمة مصدر سابق – ص178

4 عبد الستار قاسم – الطريق على الهزيمة – ص181-182

وبحسب وصف عبد الستار قاسم، إن الإنسان المكبل والمقيد لن يستطيع التفاعل ويبقى في حالة خوف دائم يعرقل أي محاولة إبداعية، ويتحول إلى مجرد شيء سلبي لا يقوم بالفعل وإنما ينتظر الفعل، ويكون مجرد أداة تتقاذفه الأهواء وتسهل السيطرة على عواطفه والتحكم بانفعالاته، ويفقد قدرته على التفكير، ويفقد ذاته ويستسلم إلى من هو أقوى منه، حيث يتعثر التقدم ويستحيل البناء، البناء الذي هو عمل أخلاقي، ويتطلب مقومات أخلاقية أو سمواً أخلاقياً، فحياة الحرية هي التي تجعل الشخص متفهماً لحرية الآخرين، عكس حياة الاستبداد والقهر والكبت وهيمنة الأجهزة الأمنية التي تفقد الانسان احترامه لذاته، ومن فقد احترامه لذاته لا يقوى على احترام الآخرين، وتسود روح الاحباط والتشاؤم والشعور باليأس، وتزدهر حينها عقلية التآمر والتبرير والتحايل والإسقاط، ويتساءل عبد الستار قاسم: هل يسهل أن نصدق شخصاً يتحدث عن البناء، وهو لا يعمل على تهيئة الأرضية المناسبة؟؟؟.[1]

وحول كل ذلك وبحسب قول إياد البرغوثي بعد إجراء عدة مقابلات مع الذين تم اعتقالهم من **قبل أجهزة السلطة:** هناك مسألتان تم التركيز عليهما بقوة في هذا المجال وهما:

المسألة الأولى: البعد الديني والأخلاقي حيث إن المعتقلين وصفوا بعض المحققين بقولهم – أنهم معبئون ضد الحركة الإسلامية من الخارج، وقال بعضهم بأن بعض المحققين لم يحترموا الدين. ولا الذات الإلهية، حيث شُتم الدين والذات الإلهية أثناء التحقيق معهم ، ويقول البعض الآخر أنه كانت تتم إهانة الشهداء أمام أهاليهم، وإهانة أمهات المعتقلين.[2]

المسألة الثانية: وتتمثل بدور إسرائيل، فقد اعتقد الكثير من المعتقلين الذين تمت إجراء مقابلات معهم، بأن السلطة الفلسطينية تعمل لحساب إسرائيل فيما يخص اعتقالهم، وليس هناك مشروع للسلطة يتقاطع مع إسرائيل، حيث قال البعض أن السلطة والاحتلال شيء واحد وأنهم أي السلطة أعوان لأسيادهم اليهود ولكن بأسماء جديدة، وتنفذ ما تراه إسرائيل، ولكن هناك القليلون من المعتقلين الذين تحدثوا بإيجابية عن السلطة وعن العملية السلمية، وتحدثوا بانتقاد لمؤسسات السلطة، والمجلس التشريعي الذي تم وصفه بالشكلي، أي أن هناك اختلاف في وجهات النظر من معتقل لآخر، حيث إن البعض قال بضرورة المشاركة والعمل في مؤسسات السلطة لزرع أناس خيرين، وآخرون قالوا الموت أهون من العمل مع السلطة، وهناك من قالوا أن عدوهم هو السلطة، وآخرون قالوا أن عدوهم وعدو السلطة هم اليهود واي عمل نضالي يجب أن يكون متوجهاً نحو العدو المشترك (اليهود)، وهؤلاء لديهم تفهم كبير لمواقف السلطة، أكثر مما كانوا قبل اعتقالهم.[3]

---

1 عبد الستار قاسم – المصدر السابق – ص 190– 193

2 إياد البرغوثي – الإسلام السياسي في فلسطين – ص122–123

3 إياد البرغوثي – الاسلام السياسي في فلسطين – ص 123–124

لعل الحالة الفلسطينية الراهنة التي تمتزج فيها كل التناقضات، وتنصهر في بوتقتها كل الأجندات والتجاذبات، تشكل نموذجاً فريداً ومتمايزاً، على مستوى المنطقة والعالم، لتشابك القيم. واصطدام المفاهيم في أبعادها الأمنية والأخلاقية، مما يجعل كم جدلية المقاومة والإصلاح إطاراً واسعاً لاستمرار الأزمة وتعميقا لواقع الانقسام تحت ضغط أنظمة ومحددات وعقبات تعترض سبل ترتيب وإصلاح الأوضاع الأمنية، وتحيطها بغلاف سميك من الاستعصاء والانغلاق.[1]

حركة حماس والعملية التفاوضية والسلطة:

يتلخص الموقف المعلن لحركة حماس في المسألة الفلسطينية، في أن فلسطين بكاملها أرض وقف إسلامي يجب أن يتم تحريرها من نهرالأردن إلى البحرالأبيض المتوسط، وعلى هذا الأساس فإن الحلول السلمية تتعارض مع عقيدة حماس، حيث لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد،[2]فإن كون المسألة الفلسطينية بالنسبة للحركة الإسلامية مسألة دينية، فلم تبنِ الحركة موقفها على معطيات متغيره أو متجددة ،إنما انطلقت من معطيات ثابتة، حددتها عقيدة الإسلام وأثبتها القرآن الكريم، ورسمها رسول الله "ﷺ".[3]

لم تقدم حركة حماس نفسها حتى عام 2006م على أنها حركة سياسية بديلة للسلطة الفلسطينية لكنها تقدمت بأيديولوجية بديلة وتكتيكات بديلة أيضاً، أما بعد الانتخابات التشريعية فقد راحت تسعى إلى أن تصبح حركة سياسية بديلة للسلطة بالفعل، مع أن هذه الفكرة كانت موجودة دائماً لكن قل التعبير عنها بوضوح، فقد أشار إليها موسى أبو مرزوق عندما سُئل عن رغبة حماس في الوصول إلى السلطة فيقول: (نحن حركة سياسية، وأي حركة سياسية مثل حماس يجب أن يكون لديها طموح السعي إلى السلطة).[4]

ومن الواضح أن موقف حماس من السلطة كان يتأرجح باستمرار تبعاً للوضع السياسي المضطرب، فالشيخ أحمد ياسين– رحمه الله– كان موقفه في عام 2002م مخالفاً لرأي موسى أبو مرزوق في عام 2003م، حيث يقول (لا نؤمن أن هناك سلطة حرة في ظل الإحتلال، لذلك

---

1 مؤمن بسيسو – الأجهزة الأمنية الفلسطينية جدلية المقاومة والإصلاح والتنسيق – http:\rashedghazaly.blogspot.com

2 إياد البرغوثي – المصدر السابق – ص105– عن ميثاق حركة حماس– ص14

3 المصدر السابق– ص105– نقلا عن – احمد بن يوسف –حركة المقاومة الاسلامية حماس, خلفيات النشأة وآفاق المسير– المركز العلمي للبحوث والدراسات – ص41

4 صقر أبو فخر– حماس وفتح ومنظمة التحرير, شقاء الأخوة– أوراق نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007–مركز الزيتونة للدراسات والتوثيق –بيروت– ص66– عن جريدة الرأي العام –الكويت–13\12\2003

لا نفكر ولا نريد ولا نطلب سلطة في هذا الواقع)[1]وأما محمد نزال فيقول (السلطة الفلسطينية اصبحت مشروعاً أمنياً لحماية إسرائيل).[2]

مثل قبول حركة حماس بالتنافس في الانتخابات التشريعية الثانية التي عقدت في عام 2006م منعطفاً فكرياً وسياسياً في النظام السياسي الفلسطيني، وتحولاً سياسياً هاماً على صعيد مواقفها التاريخية والتقليدية من النظام السياسي الفلسطيني، الذي طالما عارضته ورفضت المشاركة في مكوناته[3]، ومع وجود العملية السلمية فإن حركة حماس تواجه مأزقاً كبيراً، حيث يتوجب على الحركة المشاركة في العملية السلمية التي دخلت هي الانتخابات من خلال استحقاقاتها، وذلك بالخروج عن مواقفها الأيديولوجية، وهي التي عبأت أنصارها وجماهيرها من خلالها، وهي ضد أي حل، بل وتأسست من أجل ذلك حيث تمثل حماس كما يقول منتسبوها أكبر عقبة أمام تمرير أي حل فيه تنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته،[4]وعدم اشتراكها في العملية السلمية سيتركها بعيدا عن تحقيق أي شيء وسوف تتجاوزها جميع الأطراف.[5]

إن الفوز الساحق الذي حققته حركة حماس (وغير المتوقع) هو الذي وضع على المحك حركة حماس أمام الأسئلة، كيفية الجمع بين السلطة والمقاومة، كيفية الثبات على المواقف المبدئية ، والسلطة علنية ورسمية وجاءت باتفاق دولي كبير، وكيف ستتعامل مع الاتفاقات والمسيرات السلمية والاعتراف بإسرائيل، وكيفية العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، جدلية وضعت نفسها فيها، كلها اسئلة شكلت معضلات أمام الحركة الإسلامية (حماس)، 6حيث إن هناك تناقض واضح بين استراتيجية حماس المكتوبة في بياناتها والمعتمدة على الموقف الإسلامي التاريخي من رفض أي محاولة لأي تسوية وأي حل ينتقص من إسلامية فلسطين، والتي يتم الإعلان عنها من خلال شعاراتها المنتشرة على الجدران وبين تصريحات بعض رموزها لوسائل الإعلام، ولنعد قليلاً إلى ما قبل الفوز، حين كانت حماس تهاجم كل المشاريع السلمية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، في أعقاب الانتفاضة، بدءاً بمشروع السلام الفلسطيني مروراً بخطة السلام المصرية (اتفاق القاهرة [7]) وخطة بيكر وانتهاءً بمشروع شامير الذي يتضمن إجراء انتخابات محلية في الضفة والقطاع وإجراء مفاوضات بين الممثلين الفلسطينيين المنتخبين والإسرائيليين[8]، إلا أن

---

1 المصدر السابق– ص 66–عن محمد أبو خضير في حوار مع الشيخ أحمد ياسين –جريدة الرأي العام –الكويت–7\6\2002

2 المصدر السابق –ص66– محاضرة في الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في 7\10\2002 –ونشرت في الرأي العام9\10\2002

3 محمود الفطافطة –الثقافة السياسية الفلسطينية سياسة توحيد ام تفتيت – تسامح –ع16–2007– ص29

4 إياد البرغوثي – الأسلمة والسياسة– ص105– نقلا عن – احمد بن يوسف– سبق ذكره– ص67

5 إياد البرغوثي – المصدر السابق– ص105

6 علي الجرباوي – المصدر السابق – ص52

7 اتفاق القاهرة : جرى بتاريخ 17\3\2005م بين جميع الفصائل الفلسطينية , وجرى الاتفاق أن تضم المنظمة جميع الفصائل الفلسطينية , وفق أسس يتم التراضي عليها (صحيفة الأيام) ,رام الله 18\3\2005م

8 إياد البرغوثي – المصدر السابق – ص106– حركة المقاومة الاسلامية حماس –بيان رقم\11\46\آب1989\ بيان رقم 47

تصريحات بعض رموز حماس تركت الباب مفتوحا أمام إمكانية عودة حماس للمشاركة في بعض المشاريع المطروحة خاصة في الانتخابات المنوي إجراؤها طبقاً لمشروع شامير، فقد صرح (الشيخ أحمد ياسين) بأن الانتخابات هي الطريقة الوحيدة لمعرفة الممثل الحقيقي للشعب، كما أكد محمود الزهار القيادي في حماس أن الحركة مستعدة للاشتراك في الانتخابات ولكن بشروط معينه.[1]

صرحت حركة حماس أن مثل هذه التصريحات، لا تشكل وجهة نظر حماس الحقيقية، حيث أكدت الحركة في ذلك الحين الرافض لكل مشاريع السلام المطروحة لانتقاصها حقوق شعبنا وتجدد رفضها لخطة بيكر وتحذر من دعايات الاعلام الصهيونية المسمومة التي تدعي قبول حركة حماس بالمفاوضات، وأنها ستشارك بها، وتؤكد الحركة أن مواقفها السياسية لا تؤخذ – في هذه المرحلة –إلا من بيانها الرسمي، ولا يمثلها الآن أحد داخل فلسطين المحتلة بشكل علني، وأن حماس تعتبر كل من يشارك في المفاوضات المبنية على خطة بيكر خارج على إرادة الشعب وسيتولى الشعب حسابه.[2]

سارت الأمور على غير ما قال إسماعيل هنية عشية الانسحاب الإسرائيلي من غزة حيث طمأن الجميع وقال(أن حركة حماس ليست سلطة داخل سلطة، ولا هي في مواجهتها، ولا فوق القانون، ولا تنازع أحداً في ذلك)[3] فقد تحولت حركة حماس إلى سلطة تتنازع مع السلطة السابقة على الصلاحيات، وهذا بديهي ما دامت حماس قد قررت الانتقال من حركة مقاومة تمارس القتال حيناً والتهدئة حيناً آخر، إلى حركة سياسية تمارس التهدئة أولاً والقتال حينما يتطلب الأمر ذلك، وليس في هذا التحول نقيصة على الإطلاق المتدرج، تسربل بالارتباك والتناقض المحير، وفي هذا المناخ غابت السياسة وحضر الخطاب التعبوي، وفي النهاية وصلت الأمور إلى سلطة برأسين، وبما أن سلطة برأسين غير ممكنة عملياً، فالممكن إذن سلطة بإقليمين، وهذه النتيجة تعبر عن غياب التفكير السياسي واستبداله بالخطاب التعبوي، وتتحمل المسؤولية عن هذا المصير حركتي فتح وحماس.[4]

الجدل القائم بين فتح وحماس وواقع المرحلة، وماذا بعد :

المشاركة السياسية لحركة حماس وتداعياتها:

---

1 إياد البرغوثي –المصدر السابق – مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي بتاريخ 30\1\1989م

2 إياد البرغوثي – المصدر السابق –ص106– نقلا عن–حركة المقومة الاسلامية حماس– بيان رقم51

3 صخر أبو فخر– المصدر السابق –ص66– عن جريدة الحياة – لندن –بتاريخ 14\8\2005

4 صخر أبو فخر – المصدر السابق – ص66

إن الرؤية السياسية لحركة حماس تقول {إن قائمة التغيير والإصلاح تعتقد أن مشاركتها بالانتخابات التشريعية في هذا التوقيت، وفي ظل الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية، تأتي في إطار البرنامج الشامل لتحرير فلسطين، وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، لتكون هذه المشاركة إسناداً ودعماً لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خياراً استراتيجياً لإنهاء الاحتلال}[1].

في مقدمة البرنامج السياسي للحركة يبدو أن هناك برنامج شامل لتحرير فلسطين، فهل هناك برنامج شامل للتحرير، برنامج متضح المعالم والمراحل ، وأقره الشعب الفلسطيني ، أم أنه اعتقاد كما ذكر في المقدمه (إن قائمة التغير والإصلاح تعتقد) والاعتقاد يفضي إلى أهداف مطاطة، فما هي الأدوات التي ستمكن حركة حماس من تحقيق ما وعدت به، في ظل رفض دولي (للمقاومة المسلحة)، فهناك طغيان الجانب الشعاراتي في الأهداف، لأنه لا يمكن أن تكون هذه الأهداف ممكنة وأن تترجم على واقع في ظل مجتمع دولي داعم لإسرائيل.[2]

ويتساءل جاسم سلطان الكاتب القطري: حول الثوابت في برنامج حركة المقامة الإسلامية (تميز بالاستدعاء الديني) وحول البند الثاني(فلسطين التاريخية) في إطار التحرير الشامل لفلسطين، وحول البند الرابع (إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بكافة الوسائل، المقاومة المسلحة)، والبند السادس (التمسك بكامل حقوق الشعب الفلسطيني) ويجيب: من غير المعقول أن تتعامل إسرائيل مع حكومة تطالب بحدود فلسطين التاريخية جملة واحدة، ومن غير المعقول أن تتعامل إسرائيل مع حكومة برنامجها المقاومة واستخدام السلاح دون تحديد هدفه، أما بالنسبة للتمسك بكامل الحقوق للشعب الفلسطيني، الأرض، والقدس، والمقدسات، كل هذا يجعل القارئ يخرج بانطباع عن هذا البرنامج هل هو للدخول في عملية سياسية أو للخروج منها، وهذا يظهر إن في برنامج حركة حماس أزمة في الثوابت، وعدم تحديد حزمة التبادلات الدولية مع العالم يدل أنه لا يوجد لدى حركة حماس برنامج تفاوضي، برنامج تفاوضي على اساس قبولها بدخول الانتخابات التي أفرزتها اتفاقية أوسلو، من يتحدث عن الثوابت يجب عليه أن يعيَّ أن العمل السياسي يعني تقديم تنازلات بحسب موازين القوى، حيث ضرب لنا النبي محمد "ﷺ" مثالاً حول موازين القوى والتفاوض وتقديم التنازلات في صلح الحديبية [3].ولا تعتقد الباحثة أن هذه المقارنة بين أوسلو وصلح الحديبية هي مقارنة صائبة، حيث أن من نتائج صلح الحديبية كان فتح مكة انتشار الاسلام في الجزيرة العربية.

---

1 جاسم سلطان – المصدر السابق– ص165– من البرنامج السياسي لحركة حماس

2 جاسم سلطان _ المصدر السابق ص 166

3 جاسم سلطان – المصدر السابق –167–168

بعد أن فازت حركة حماس، كان الفوز مفاجئاً للجميع بما فيها قيادة الحركة التي سعت من وراء دخول الانتخابات تشكيل معارضة سياسية قوية في المجلس التشريعي، تحمي من خلالها برنامج المقاومة الذي أنهى (الاحتلال لقطاع غزه)، لتعزز مكانتها ودورها السياسي في الساحة الفلسطينية، ولكن ضغط الانتصار المفاجئ رتب على حماس أن تدخل المشاركة السياسية من أوسع أبوابها.[1]

ومنذ اليوم الأول حَرم الاحتلال الاسرائيلي السلطة الجديدة من نفوذها، بمنعها أعضاء من السفر من غزة إلى الضفة وبالعكس، ومن ثم البدء باعتقال أعضاء عدد كبير من نواب ووزراء الحكومة، وتحديا آخر كان من السلطة الفلسطينية يتمثل بتوسيع الرئاسة الفلسطينية لصلاحياتها لتشمل الإعلام والخارجية والسفارات والأمن، تلاه حصار سياسي واقتصادي قادته الولايات المتحدة وإسرائيل شاركت فيه أطراف فلسطينية وعربية.[2]

هناك مشكلة في تشكيل حكومة من أعضاء الحركة، وهذا بلسان الحركة أنه من أسوأ خياراتها الخيار الذي أوقع الحركة في المصيدة، حيث أن الفوز ليس هو المشكلة، وإنما تشكيل حماس الحكومة هو المشكلة (الخطأ الاستراتيجي) ، ويعود لعدة عوامل منها: عدم تقدير حجم المعارضة الخارجية، والمناكفة الداخلية، وتتحمله قيادة الحركة في الخارج، والعامل الآخر وجود ضغط من قواعد الحركة بتسلم الحكم، وعامل آخر يتمثل في مراعاة نتائج الانتخابات، مطالبة جماهيرية للحركة بوجوب تسلمهم للحكم ، وكأن الوجود في المجلس التشريعي ليس حكماً! .[3]

يعتبر الباحث الاسلامي إبراهيم راشد أن مسألة رجوع حركة حماس لتنهل من مرجعية الإخوان المسلمين يعود إلى الفقر الذهني، والتجربة الضئيلة للحركة في الحكم، ويضاف إلى ذلك الظرف النفسي السيء الذي عاشته الحكومة نتيجة الضغط الذي تواجهه من الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية، كل ذلك يجعل الحركة تستند إلى الامتداد الدولي والتاريخي لها في بحثها عن الخروج من الأزمة،4 هذا المأزق الذي وضعت حركة حماس نفسها فيه، أو الذي أوجدت نفسها فيه جعل القوتين الإسلاميتين في فلسطين، حركة الجهاد الإسلامي، وحزب التحرير الاسلامي يعلنان عدم رضاهما عن دخول حماس الانتخابات، ومن ثم تشكيلها للحكومة.[5]

---

1 ماجد أبو دياك– تأثير المشاركة السياسية على حماس على برنامجها السياسي وعلاقاتها الفلسطينية – قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها –مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات –2006–2007م– ص149

2 ماجد أبو دياك – المصدر السابق– ص150

3 علي الجرباوي – المصدر السابق – ص 52–53

4 إياد البرغوثي – الدين والدولة في فلسطين ص25–عن ابراهيم راشد – باحث اسلامي –مقابله شخصية بتاريخ24\8\2006م

5 إياد البرغوثي –المصدر السابق–ص25–26– مقابله مع خالد جرادات من قادة الجهاد الاسلامي في محافظة جنين بتاريخ 24\8\2006م و–بيانات حزب التحرير على الانترنت–http\\www.hizb–ut–tahrir.org

بدأت صورة حماس تهتز في الشارع الفلسطيني بعد الصراع الداخلي مع حركة فتح، وهو صراع جرت إليه الحركة من أطراف أسهمت قبل ذلك في شد الحصار على الشعب الفلسطيني، وقد نجحت هذه الأطراف (كما يقول ماجد أبو دياك) إلى حد ما، ومع استمرار المواجهات التي قتل وجرح فيها المئات من الطرفين، إضافة إلى أبرياء.[1]

ويقول عضو المكتب السياسي لحركة حماس سامي خاطر: إننا في حركة حماس عندما شاركنا في الحكومة لم نشارك على اساس التسليم باتفاق أوسلو، وإنما من خلال العمل على التأثير على هذا الواقع الذي وجدناه، بحيث نعمل على إصلاحه وعلى نقل الواقع السياسي لكي يصبح مدافعاً عن حقوق الشعب، وفي مقدمتها المقاومة، ولكننا وجدنا من الناحية العملية أن المحافظة على الحكومة والمقاومة تواجه صعوبات كثيرة جداً، فإذا أردنا أن نتقيد بحذافير أوسلو فإنه بالتأكيد لا يمكن الجمع بين الحكومة والمقاومة،[2] وحول موضوع التهدئة، يقول أنها في فترة من الفترات دخلت الحركة بما يُسمى بالتهدئة (أي وقف العمل المقاوم)، ولكن لا يمكن أن نجزم بأن من مقتضيات الحكم أن يكون هناك تهدئة، وإن كان من الصحيح أيضاً من أجل الحفاظ على الحكومة لا بد أن تكون هناك تهدئة،[3] ويرد على الذين يقومون المسار السياسي لحماس، بأنهم فريقان **الأول:** فريق يقول أن مشاركة حماس السياسية، وتشكيلها الحكومة، ودخولها البرلمان، فشلت وستفشل ما لم تستجب للشروط الدولية ، فهو فريق يضم فلسطينيين، وعرب، بالإضافة إلى إسرائيل وأمريكيا، **والفريق الثاني:** فريق ناصح وغيور على حماس وتجربتها السياسية ، يقول إن مشاركة حماس السياسة قد أثرت على برنامجها المقاوم، ثم إنه جعل حركة حماس تدخل في أحد المحرمات التي كانت تتجنبها، وهي حرمة الاقتتال الفلسطيني، إذن على حماس أن تترك الحكومة وتعود على مربع المقاومة.[4]

وبحسب قول سامي خاطر للغيورين الذين ينصحون حماس بترك الحكومة: إن ترك الحكومة في هذه الظروف، سيعني الكثير من الأمور، ولكن أهمها أن الفريق السلطوي الأوسلوي سيكون مسروراً وطليق اليد في أن يواصل رهانه على المفاوضات مع العدو الصهيوني، في ظل اختلال كبير في ميزان القوى، وفي ظل أنه مستعد للتسليم والاستجابة للشروط الصهيونية ، إذن الخروج من السلطة سيسهل الأمور على هذا الفريق، وللأسف أقول (والقول لسامي خاطر) أن هذا الفريق مغطى من قبل رئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس) حيث أصبح خياره وفريق

---

1 ماجد ابو دياك – المصدر السابق– ص150

2 سامي خاطر – تقييم المسار السياسي لحركة حماس – قراءات نقدية في تجربة حماس وجكومتها– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات –بيروت– ص20–21

3 سامي خاطر – المصدر السابق – 21

4 سامي خاطر – المصدر السابق– ص–21–22

السلطة الأوس لوي هو المراهنة على الطرف الصهيوني والإدارة الأمريكية في إنصاف الشعب الفلسطيني وبالتالي فإن الخروج من الحكومة يعني إطلاق يد هذا التيار إلى الاتجاه (الأوس لوي) ويعني أيضا عودة التيار الذي هُزم مؤخراً من غزة في الحسم العسكري الذي استهدف بعض الأجهزة الأمنية، خصوصاً الأمن الوقائي والمخابرات التي كانت عبارة عن مقار لممارسة هذا المخطط الرهيب الذي كان يمارسه هذا التيار، فيجب أن نضع في الحسبان أن انسحاب حماس من المشهد السياسي، ستكون سلبياته أكثر من إيجابياته.[1]

وأشار سامي خاطر إلى أن هناك نقص وقصور في أداء الحكومة التي أدارتها حماس وذلك القصور في بعض الأوجه خصوصاً البعد الإعلامي، وفي إدارة المسالة الوطنية ،وذلك لأن حركة حماس انتقلت مرة واحدة من المعارضة والمقاومة إلى السلطة والحكم، ومثل هذه النقلة السريعة والمفاجئة لا بد أن تحمل في ثناياها بعض أوجه القصور، وحول كيفية الخروج من المأزق قال: (لا بد من العودة إلى الحوار الوطني الشامل).[2]

المطلب السادس : موقف حركة حماس من القوى الإسلامية ومن منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها :

كانت المحطة الأولى في تنظيم صفوف الشعب التحرير الفلسطينيةهي وجود منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، وكانت المحطة الثانية بعد دخول كل من الجبهة الشعبية والديمقراطية وغيرها من فصائل منظمة التحرير بعد أقل من ثلاث سنوات، والمحطة الثالثة التي لم يصلها الشعب الفلسطيني بعد هي دخول حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحركة الجهاد الإسلامي إلى منظمة التحرير، ليكون تمثيل منظمة التحرير شاملاً للشعب الفلسطيني بجميع فئاته.[3]

إن الحركات الإسلامية المختلفة ، حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، وحزب التحرير الفلسطيني، لا تمتلك موقفاً موحداً من منظمة التحرير الفلسطينية لأسباب عقائدية في الدرجة الأولى، وكون منظمة التحرير تتكون من عدة فصائل مختلفة، ذات اتجاهات مختلفة، جعل من الصعب على الحركات الإسلامية أن تستخدم نفس المقاييس عند الحكم على المنظمة، إلا أن اعتبار منظمة التحرير هي فتح، أو اعتبار المكون الأساسي للمنظمة من حركة فتح،

---

1 سامي خاطر – المصدر السابق –ص22–23

2 سامي خاطر _ المصدر السابق _ ص23

3 احمد سعيد نوفل– ومحسن محمد صالح – موقف حركة حماس من منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها – مقدمة ص1

جعلت العلاقة تتخذ الشكل الذي تحدده العلاقة مع حركة فتح، حيث أجواء المنافسة الحادة ، تصل إلى العدائية والعراك، وتختبئ في كثير من الأحيان تحت شعار الأخوة ، والنوايا السليمة.[1]

إن دخول جميع التنظيمات الفلسطينية عام 1968م منظمة التحرير، لم يؤدِ إلى اتفاق جميع الفصائل على برنامج وطني واحد، بل حافظ كل فصيل فلسطيني على كيانه وبرنامجه المستقل عن برنامج منظمة التحرير، مع سيطرة فتح على برنامجها الوطني، ولم تستطع تلك الفصائل تغيير سياسة المنظمة، حيث أن مواقفها السياسية المعبرة عن موقف حركة فتح أكثر من تعبيرها عن باقي التنظيمات الأخرى، والخلافات التي كانت في الستينات من القرن الماضي بين فتح وقادة منظمة التحرير، هي نفسها الخلافات القائمة حالياً بين حماس وحركة فتح، حيث الخلاف الموجود ليس على الاختلافات في المواقف السياسية، بل إلى فشل منظمة التحرير في تحقيق وعودها للشعب الفلسطيني.[2]

فمنذ إنشاء منظمة التحرير وإلى فترة الشقيري، حيث تحولت المنظمة بكامل جماهيرها وشعبيتها التي اكتسبتها من خلال رفعها لشعار المقاومة الفلسطينية، بعد الانقلاب على الشقيري إلى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية عامة، وخاصة حركة فتح التي كانت من أشد المنتقدين لسياسة المنظمة قبل سيطرتها عليها، من خلال الحرب الإعلامية التي شنتها على المنظمة في ذلك الوقت تحت شعار (أنها جوفاء وليست ثورية وتأخذ من الشعب ولا تعطيه) وهذا الانتقاد نفسه أو مشابه له بعد سنوات طوال من عام 1967- 2015م، الذي تطرحه حركة حماس لقيادة المنظمة ومواقفها السياسية.[3]

إن الانتفاضة عام 1987م، هي التي شكلت اول نقطة تحول في موقف الإخوان المسلمين حيث[4] شكل موقف الإخوان المسلمين من منظمة التحرير، الموقف الإسلامي الأساسي منها لكونهم التيار الرئيسي في الأرض المحتلة من ناحية، ولكونهم اختاروا منافسة المنظمة في عقر دارها أي في نفس مشروعها، وفي نفس مؤسساتها مثل المجلس الوطني الفلسطيني، والهلال الأحمر الفلسطيني، واتحادات الطلبة والعمال، أما التنظيمان الإسلاميان الآخران على الساحة الفلسطينية، حركة الجهاد الإسلامي، وحزب التحرير الإسلامي، فيملك كل منهما مشروعه الخاص الذي لا يتقاطع مع مشروع المنظمة، وبالتالي فإن المنافسة بينهما تتخذ صورا أقل حدة كما ويلعب حجم هذين التنظيمين دوراً في جعل صراعهما مع المنظمة هامشياً.[5]

---

1 إياد البرغوثي – الأسلمة والسياسة – ص109

2 أحمد سعيد نوفل ومحسن محمد صالح – المصدر السابق –ص3

3 أحمد سعيد نوفل ومحمد سعيد صالح – المصدر السابق– ص3

4 إياد البرغوثي – الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة –ص 157

5 إياد البرغوثي –الأسلمة والسياسة– المصدر السابق–ص110

تجاوز الإخوان المسلمون شعاراتهم القديمة التي أطلقوها عادةً (ضرورة الانتظار حتى تتم التربية الإسلامية) وشكلوا حركة حماس، التي أعلنت أنها حركة تسعى من أجل فلسطين بكاملها دون تفريط بأي جزء منها، لأن التفريط باي جزء من فلسطين هو تفريط في جزء من الدين.[1]

التوجه السياسي العام في منظمة التحرير الفلسطينية، يصب في نفس التوجه للمسار الوطني العام، حيث أن الحركات الإسلامية تنادي بالمفاهيم الإسلامية المعادية للاحتلال الإسرائيلي على اختلاف مسمياتها، حيث أن التيار الإسلامي لا يمكن أن تكون له توجهات سياسية قابلة للحياة بعيداً عن التوجه العام لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد مثل التيار الإسلامي عنصر قوة لمنظمة التحرير الفلسطينية ورافداً لخطها السياسي، مثبتاً ذلك في الممارسة اليومية للانتفاضة حيث أنه جزء من كل هو منظمة التحرير الفلسطينية[2].

في البدايات موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية إكتنفه بعض الغموض حيث كانت تصرح قبل فوزها في الانتخابات عام 2006م، أن من الصعب عليها دخول منظمة التحرير قبل أن تجري المنظمة إصلاحات تعبر عن رؤية حماس ومشروعها الوطني الفلسطيني، ولكي تحافظ على وزنها لدى الفلسطينيين في المنظمة، وتنهي احتكار فتح لها.[3] ومنذ نشأة حركة حماس، اتسمت العلاقة بين فتح وحماس بالتنافس وعدم الثقة، علماً أن كلاهما كانا يعملان في أجواء انتفاضة، ومما اسهم في زيادة الخلافات بينهما وجود برنامجين مختلفين لكلا الحركتين –برنامج تسوية للمنظمة وحركة فتح، رافقه إعلان فتح "نبذ العنف" والعمل المسلح ضد إسرائيل، وتفرد فتح بالسلطة وبرنامج لحركة حماس يستند على خط المقاومة وعدم جدوى المفاوضات، ورفض اتفاق أوسلو وتبعاته.[4]

موقف حركة حماس من الحركات الإسلامية :

1 إياد البرغوثي – المصدر السابق–ص157– عن ميثاق حركة حماس –ص25

2 إياد البرغوثي –الأسلمة والسياسة – المصدر السابق– ص109

3 احمد سعيد نوفل ومحسن محمد صالح –المصدر السابق –ص5

4 المصدر السابق –ص 4–5 –نقلا عن عواد جميل عبد القادر عواده – إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين –2004–2010م – رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا , جامعة النجاح الوطنية فلسطين– 2011–ص–117–130

تطرح حركة حماس من الناحية النظرية وفي خطابها الإعلامي، إن الحركة لا تجد حرجاً في وجود جماعات إسلامية أخرى على الساحة الفلسطينية، وقد أفرد ميثاق الحركة بنداً خاصاً تحت عنوان (الحركات الإسلامية) يبين موقف حماس من الحركات الإسلامية بصورة عامة:[1]

حيث تنظر الحركة إلى الحركات الإسلامية الأخرى نظرة احترام وتقدير، فهي إن اختلفت معها في جانب او تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتنظر إلى تلك الحركات، إن توافرت النوايا السليمة والإخلاص لله، بأنها تندرج في باب الاجتهاد، ما دامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية، ولكل مجتهدٍ نصيب.[2]

أنصار التيارات الإسلامية بصورة عامة يحبون رؤية الحركات الإسلامية كحركة واحدة ولكن العلاقة بين جميع هذه التيارات أكثر تعقيداً وتركيباً مما يأمل الكثيرون، وهي أعقد مما يظن العديدون، وخصوصاً خصوم هذه الحركات الذين يميلون إلى وضعهم جميعاً في سلة واحدة والحكم عليها بحكم واحد، لمجرد اعتمادها مرجعية فكرية واحدة من حيث الطروحات الأيديولوجية والفكرية، وبالتالي يسارعون إلى رفضها جميعها، فالحركات الإسلامية تختلف في الطرح السياسي، في ظل مناخيات وخلفيات محلية وإقليمية ودولية متعددة ومتباينة، وتتبع لقيادات وقوى ونخب اجتماعية وسياسية تستند لخلفيات فكرية مختلفة.[3]

ولتحليل موقف حركة حماس من الحركات الإسلامية الفلسطينية عامة، يتوجب علينا فهم المنظومة الفكرية لحركة الإخوان المسلمين التي شكلت وأسست حركة حماس، بالجزء المتعلق بالعمل الإسلامي وبالقضية الفلسطينية، وكذلك على تطور حركة حماس ذاتها، فهناك عنصران في هذه المنظومة لعبا دورا هاماً في تحديد مواقف حماس من الإسلاميين على الساحة الفلسطينية [4]وهما:

الأول: يتعلق بموقف الإخوان المسلمين من التعددية السياسية في المجتمع عموماً، وبين المسلمين وحركاتهم على وجه الخصوص، نظرياً وواقعياً، فنظرياً: حسب توفيق الواعي –[5]فإن حركة الإخوان تجيز التعددية الحزبية في الدولة الإسلامية، بمعنى تعدد الأفكار والمناهج والسياسات التي يطرحها كل فريق، مؤيدة بالحجج والأسانيد، فيناصرها من يؤمن بها ولا يرى

---

1 سميح حمودة– المصدر السابق –ص5–(يعتقد رجب البابا في رسالته للماجستير التي أقرت في الجامعة الإسلامية بغزة بإشراف أحمد الساعاتي: أن هذا البند يتعلق بحركة الجهاد الإسلامي) (رجب حسن العوضي البابا,جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة الفلسطينية 1987–1994م , رسالة ماجستير غير منشورة,الجامعة الإسلامية,غزة,2010.ص230)

2 ميثاق حماس : المادة 23

3 سميح حموده – المصدر السابق –ص6–

4 سميح حموده – المصدر السابق– ص6_

5 سميح حمودة – المصدر السابق– نفس الصفحة –عن توفيق الواعي – الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين– الكويت – مكتبة المنار–د,ث–ص106

الإصلاح إلا من خلالها، وتعدد الأحزاب في مجال السياسة، اشبه بتعدد المذاهب في مجال الفقه، وواقعياً: فالجماعة تفضل وحدة العمل الإسلامي قيادة وجمهوراً، ولا ترحب بظهور حركات أخرى ، لاعتقادها أن هذا يضعف العمل الإسلامي، ويرجع ذلك لأنها تعتقد أنها هي الحركة الأم، وأنها رائدة الحركة الإسلامية المعاصرة، والدليل على ذلك ما حصل من ممارسات ميدانية خاطئة خلال فترة الثمانينات بين الإخوان وحركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة.[1]

الثاني: الاعتقاد القوي بين جماعة الإخوان المسلمين بأنه سيكون لهم دور أساسي في تحرير فلسطين، حيث أن حركتهم هي الأكثر قبولاً وحضوراً بين المسلمين، وفكرهم هو الأكثر انتشاراً وفاعلية وقوة، وذلك لتبنيهم الإسلام بالشكل الصحيح الشامل المعتدل، والإسلام هو العقيدة الوحيدة لتحرير فلسطين، لذا من الطبيعي سيكونون في مقدمة الأمة في مشروع التحرير.[2] وهم الجهة الوحيدة القادرة على انتزاع القضية من ايدي المتهاونين والمتخاذلين، وعلى الصمود والجهاد والصدق في البذل والصبر على العمل الدائب البصير.[3]

التطور الفكري والسياسي والعسكري الملحوظ لدى الشارع الفلسطيني والشارع العربي والإسلامي لدى حركة حماس الفلسطينية وذلك بقوتها العسكرية وقدرتها على مقارعة الجيش الإسرائيلي وتوجيه الضربات المؤلمة للشارع الإسرائيلي أدى إلى ازدياد نفوذها وامتداد تحالفاتها ونشاطاتها زادها ثقة بالنفس وقوى شعورها بنجاح خططها ومنهجها، دفعها إلى الانفتاح على القوى الأخرى والسعي لتشكيل تحالفات إسلامية وطنية معها، مثل حركة الجهاد الإسلامي حيث المسار الواضح بين الحركتين يميل إلى التعايش والتعاون والتنسيق أكثر منه نحو الاندماج .[4]

ويختلف الموقف مع حزب التحرير الفلسطيني الذي يختلف وبشكل تام عن أي حركة تتبنى الفكر الوطني أو القومي أي جميع الفصائل المنطوية تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية، واختلفت عن جماعة الإخوان المسلمين، حيث اعتبرها وسائر الحركات الإسلامية الإصلاحية عامة على غير الطريق السليم للنهضة بالمسلمين وبالنسبة لحزب التحرير فإن هذه الحركات تعاني من– عدم وضوح طريقة الإسلام لديهم في تنفيذ فكرة الإسلام وأحكامه وضوحاً تاماً، فحملوا الفكرة الإسلامية بوسائل مرتجله، وبشكل يكتنفه الغموض حيث صاروا يرون أن عودة الإسلام تكون ببناء المساجد وإصدار المؤلفات وإقامة الجمعيات أو بالتربية الخلقية وإصلاح الفرد غافلين عن

---

1 سميح حمودة – المصدر السابق –ص 7–8

2 سميح حمودة –المصدر السابق–ص8

3 المصدر السابق –ص8– عن زياد أبو عمر – الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة ,الإخوان المسلمون والجهاد الإسلامي – عكا–دار الأسوار,1989– ص51

4 المصدر السابق – ص8

فساد المجتمع، وسيطرة افكار الكفر وأحكامه وأنظمته عليه، حيث أن إصلاح المجتمع يكون بإصلاح الفرد وأفكاره ومشاعره وأنظمته، وإصلاحه سيؤدي إلى إصلاح أفراده.[1]

حزب التحرير ينظر بأخوة لحركة حماس ولكن الحركة تعادي حزب التحرير أو لا تقبله، حيث أشار قادة في الحزب إلا أن الحكومة التي تقودها حركة حماس هي غير شرعية ، وتسير في ظل سلطة غير شرعية، لأنها تأسست بناءاً على اتفاقات أوسلو للحكم الذاتي الفلسطيني لذا لا تطبق شيئاً من الإسلام، ويرى الحزب أنه يختلف عن حركة حماس لكونها حركة فلسطينية، أما حزب التحرير فهو حزب عالمي.[2]

حركة حماس وحزب التحرير الإسلامي :

بسبب أن حزب التحرير الإسلامي قد طرح نفسه بديلاً عن حركة الإخوان المسلمين فقد تبلور خلاف نظري وسياسي وعملي بين الحزب وبين جماعة الإخوان المسلمين، حيث طبع حزب التحرير نفسه بطابع الصراع السياسي مع الحكم الأردني، وبطابع الصراع الفكري مع حركة الإخوان المسلمين التي احتفظت بعلاقة متوازنة مع النظام الأردني ، هذا الخلاف السياسي والفكري دفع حزب التحرير في فلسطين نحو الابتعاد عن حركة حماس وأنشطتها، وعدم الثقة بسياستها ومواقفها، مع توجيه الانتقادات المستمرة لها، ولم يعترف الحزب بالحكومة التي شكلتها حركة حماس بغزة.[3]

وفي عام 2007م، في مجلة الوعي التابعة لحزب التحرير كتبت في الافتتاحية معلقة على قرارات واتفاقات مكة قائلة: إنه لأمر واضح جلي لذي عينين أن كل هذه القرارات والاتفاقات تقر وتعترف بدولة يهود، وهي مقدمة لإزالة بقايا ورقة التوت – إن ظلت لها بقايا – التي كانت تغطي المناورات اللفظية ليحل محلها الاعتراف المباشر دون اية قصاصة من ورق،[4]وتستطرد الافتتاحية شارحة الكارثة على اعتبار أن اتفاقية مكة جراءةً على دين الله أنها:

1. وقعت في الشهر الحرام وفي البلد الحرام، والجريمة فيه أشد من غيره.

---

1 المصدر السابق –ص8–9– عن كتاب نشرة الحزب حزب التحرير : (د.م:د.ن,د.ت)–ص12–16

2 خالد وليد حيدرية – تنامي حزب التحرير وتاثيره على الساحة الفلسطينية – تسامح – عدد 27– ص85

3 سميح حمودة – المصدر السابق – ص11– في 26\6\2012م– تصريح لعضو حزب التحرير الإسلامي ماهر الجعبري على قناة (ميكس معاً) أن حزبه لا يعترف بشرعية السلطة الفلسطينية تحت الاحتلال سواءً بالضفة الغربية أو في قطاع عزة .

4 المصدر السابق – ص11–الوعي : العدد241,آذار\2007,صفر\1428هـ,كلمة الوعي–ص3

2. أن موقعوها قد صنعوا لها عملية إخراج من خلال تصعيد اقتتال أهل السلطة (فتح) وأهل الحكومة (حماس) وسفك الدماء البريئة لإدخال الرعب في قلوب اهل فلسطين ليقبلوا بالاتفاق الكارثة حقناً للدماء.
3. أن الإقرار والاعتراف بإسرائيل قد جاء في وقت يتصاعد فيه إجرامها في حفريات المسجد الأقصى المبارك.[1]

لم يتوقف حزب التحرير في مقارعة ونقد حركة حماس بمناسبة وبدون مناسبة وممكن مراجعة الموقع الاعلامي لحزب التحرير في فلسطين.[2]

أما موقف حركة حماس من الجماعات الصوفية فلا يوجد عند الحركة أي اهتمام بهذه الجماعات كونها غير مسيسة، ولأنهم لا يشكلون تحدياً فكرياً أو سياسياً للحركة، وفي المقابل اختلف موقف حركة حماس من الجماعات السلفية، وذلك لانخراط العديد منهم بالعمل السياسي والعسكري، وتعارضت افكارها وبرامجها وسياساتها مع حركة حماس، وهي منافس ضعيف للحركة، كون الجماعات السلفية تفتقر إلى البرنامج السياسي الواضح والرؤية الفكرية الملائمة للواقع الفلسطيني، عدا عن ضعف وقلة امتدادها الجماهيري بالنسبة لحماس.[3]

لم يقتصر الخلاف بين حركة حماس والجماعات السلفية على الناحية الفكرية والعقائدية وإنما تعدى ذلك وخاصة المرتبطة بتنظيم القاعدة، مثل المسائل المتعلقة بالتكفير وإراقة الدماء، حيث ترفض حماس الموقف السلفي التكفيري، وتجسد الرفض في صدام مسلح كما حدث بين حركة أنصار جند الله الذي أعلن أميرهم عبد اللطيف موسى عن قيام إمارة إسلامية في مسجد ابن تيمية بمدينة رفح في 14\8\2009م، أدت الاشتباكات بين الأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس، وأنصار جند الله إلى مقتل(28) شخصا وإصابة (150)، وكان بين القتلى عبد اللطيف موسى زعيم التنظيم ، وخالد بنات مؤسس التنظيم وقائده العسكري، ومن طرف حركة حماس كان هناك (6) قتلى من الأجهزة الأمنية وحركة حماس في رفح، كما قتل (6) مواطنين، واعتقلت حركة حماس باقي أعضاء التنظيم،[4] وامتد الاشتباك إلى منزل أبو موسى حيث فُجِرَ المنزل على رؤوس من فيه، وفي عام 2011 حصل الصدام الثاني بين حركة حماس والمجموعة السلفية التي أطلقت على نفسها اسم جماعة التوحيد والجهاد حيث قامت جماعة التوحيد باختطاف المتضامن الإيطالي فيتوريو أريغوني VITTORIO ARRIGONI من أجل

---

1 المصدر السابق – ص 12– الوعي –المصدر السابق –ص3–4

2 موقع المكتب الاعلامي لحزب التحرير_ http:\\www.pal-tahrir.info.

3 سميح حمودة – المصدر السابق– ص14–15

4 محسن محمد صالح – التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م– بيروت –مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات –2010 ص55–56

الضغط على حكومة حماس لإطلاق سراح معتقليها، إلا أنه في اليوم التالي 2011/4/16م تم العثور على جثة أريغوني مقتولاً في أحد الشقق المهجورة في قطاع غزة، وتم وصف الجماعة المنفذة والمخططة من قبل حركة حماس بالمنحرفة فكرياً والخارجة عن القانون، وفي 2011/4/19م تم القبض على اثنين من المتورطين واعتقال ثالث.[1]

1 سميح حمودة – المصدر السابق – ص16– نقلا عن الجزيرة نت ,http://www.aljazeera.net\pages\11006454-deff

موقف حركة حماس من حركة الجهاد الإسلامي :

مرت العلاقة بين الحركتين بثلاث مراحل هي [1]: الأولى: مرحلة الصراع والتنافس بين الحركتين حيث بدأ قبل نشأة حركة حماس مع الإخوان المسلمين حول الاختلاف في الفكر العام المتعلق بالقضية الفلسطينية، والثانية: مرحلة التقارب والتعاون بين الحركتين، وخصوصاً مع الاستهداف الصهيوني للحركتين وحربها الدموية ضد قادتهما، والثالثة: مرحلة التقارب أمام حركة (فتح) جاءت بعد سلسلة الأحداث التي تلت فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، بالرغم من اختلاف الحركتين حول المشاركة بالانتخابات.

1 سميح حموده _ المصدر السابق _ ص16_20

المبحث الثالث: منظمة التحرير الفلسطينية والمشاركة السياسية

المطلب الأول: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

المطلب الثاني: الصراعات السياسية داخل منظمة التحرير

المطلب الثالث: التعددية الحزبية السياسية في فلسطين

المطلب الرابع: الجدل بين مفهوم ثقافة الإشراك والمشاركة في نظام الحزب الواحد

المطلب الأول : نشأة منظمة التحرير الفلسطينية :

قامت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، بقرار من القمة العربية بهدف تمثيل الشعب الفلسطيني وتشكيل رأس حربة فلسطينية للجهود العربية الرامية إلى تحرير فلسطين، تبنى ميثاقها الذي صدر بنفس العام البعد القومي للقضية الفلسطينية واعتبر فلسطين بلدا عربياً تقع مسؤولية تحريره على العرب كما على الفلسطينيين،[1] في ظل حالة التمزق العربي والتشتت الفلسطيني، وقد دعي احمد الشقيري مندوب فلسطين في الجامعة العربية لحضور ذلك المؤتمر، ومع أن الموضوع الأساسي في المؤتمر كان النظر في التصدي للمشروع الإسرائيلي لتحويل نهر الأردن وتنقية الأجواء العربية، وطرح موضوع الوضع الفلسطيني للمناقشة، ثم أُخذ قرار عام ومبهم يطالب بضرورة تنظيم الشعب الفلسطيني،حيث تم تجنب ذكر كلمة الكيان الفلسطيني في البيان الختامي للمؤتمر.[2] وتم تكليف احمد الشقيري بإجراء اتصالاته مع التجمعات الفلسطينية والدول العربية والوصول إلى أفضل طريقة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وجعله قادرا على المساهمة في تحرير وطنه وتقرير مصيره، وعلى أن يقدم تقريراً بذلك إلى مؤتمر القمة العربي الثاني الذي اتُفق على عقده في نهاية العام 1964.[3] لاحظ الشقيري وجود اختلاف عربي حول اعترافهم بالشعب الفلسطيني ككيان، فاغتنم الفرصة وقدم مشروعا متكاملا لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث دعا إلى عقد المجلس الوطني الفلسطيني في القدس بتاريخ 1964/5/28م، ودعا لحضوره ممثلين عن التنظيمات والتجمعات الفلسطينية المختلفة، ودعا الملك حسين ابن الملك عبد الله لافتتاح المؤتمر في محاولة منه لإزالة تحفظات الأردن على هذا المشروع، وقد تم إقرار الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاقتراح الذي قدمه الشقيري من دون تعديلات تذكر، وأثناء انعقاد المؤتمر شرح الشقيري معنى الكيان الفلسطيني وحدد هيكله بالميثاق الوطني[4].

عملت منظمة التحرير الفلسطينية على حشد الطاقات الفلسطينية خلفها دون إغفال للقوى العربية وعملت على إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، لكن المنظمة لم تكن على قدر مسئولية الهدف ودخلت في الصراعات العربية الداخلية مما أفقدها جزءا من الوهج الإعلامي والأمل الجماهيري

1عبد الستار قاسم – الطريق على الهزيمة-ص18.

2 احمد يوسف الريماوي- المصدر السابق- ص295- نقلاً عن: الهيئة العامة للاستعلامات ملف وثائق فلسطين-ج2-وزارة الارشار القومي , القاهرة, 1970م –ص-1273.

3 احمد يوسف الريماوي- المصدر السابق- 295- نقلا عن: أحمد الشقيري- من القمة على الهزيمة-بيروت-دار العودة-1971م- ص 50.

4 المصدر السابق- ص295- نقلا عن: نظام بركات- قيام دولة إسرائيل-المدخل الى القضية الفلسطينية – ص 297- وعن إسماعيل ياغي – الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية- ص 366.

الذي حظيت به مع بداية إنشائها، وما أن هُزم العرب في حرب حزيران 1967م حتى أخذت منظمة التحرير القومية تتهاوى لصالح القوى الفلسطينية التي أخذت تنشط على الساحة الفلسطينية، والسبب في ذلك أن منظمة التحرير كانت تعكس وجهة نظر الساعي لإقامتها (جمال عبد الناصر) الذي أراد منها أن تتبنى البعد القومي، بينما كان يفكر مؤسسو حركة فتح بالبعد الوطني، حيث الوطن العربي غارق بالصراعات الداخلية التي تلحق الضرر بالقضية الفلسطينية، ولم يكونوا على يقين بأن اياً من الأنظمة العربية يسعى نحو تحرير فلسطين، ولهذا كانت رؤيتهم أن على شعب فلسطين أن يحمل همه على كتفه وأن يدخل حلبة الصراع المسلح ضد إسرائيل.[1]

التعددية السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية :

إن من الأهمية بمكان إعادة تجربة منظمة التحرير الفلسطينية كإطار جبهوي استطاع أن يجمع كافة أنواع الطيف الفلسطيني، خلال مسيرته السابقة، التي مثلت التاريخ الحديث لمنظمة التحرير الفلسطينية وبقراءة من زاوية التعددية السياسية، نرى مقدار ما اتسع هذا الكيان من الآراء المتضاربة والمتعارضة في الكثير من محطات العمل السياسي، وخصوصاً أن تلك التجربة تركت بصماتها على السلوك الفلسطيني اللاحق بعد المحطة السياسية الأهم، محطة (أوسلو)، فالسلطة الفلسطينية هي وليدة منظمة التحرير الفلسطينية وامتداداً لتجربتها مدى الثلاثين عاماً من عمر المنظمة من (1964–1994م) فربما تكون الوحيدة التي يشكل فيها كيان سياسي فلسطيني يبلور تجربته السياسية الخاصة، ويعتاد نمطاً من العلاقات السياسية التي تصبح مع الزمن كتجربة بحكم الواقع، تشكل التراث الوطني الفلسطيني والذي سيحتكم له أي كيان فلسطيني لاحق (السلطة الوطنية) لذلك التراث، فكما أن الإنسان أسير تجربته فكذلك الشعوب تصبح أسرى تجربتها، ذلك لأنها تجربة فريدة من نوعها، حيث تداخلت فيها الكثير من العوامل الموضوعية والذاتية، بفعل التشتت وغياب الجغرافيا، والتي في العادة تشكل ميدان صياغة التجربة كحركة سياسية تتطور في إطار الثبات الجغرافي، وبهذا انعدمت منذ البداية شروط بناء مؤسسة سياسية يمكن الحكم عليها كما هو حال تجارب الشعوب.[2]

إن منظمة التحرير ومنذ نشأتها الأولى، استندت إلى شرعية مزدوجة، شرعية رسمية عربية، وأخرى فلسطينية مستندة إلى جماهير الشعب الفلسطيني، وهذه الازدواجية كانت أهم عناصر

1 عبد الستار قاسم – المصدر السابق– ص18–19

2 أكرم عطا الله – التعددية السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية –(تسامح) العدد الرابع – السنة الثانية-2004- مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان – ص-47-48

الصراع والخلاف داخل مؤسسات المنظمة [1]، بدأت من محاولة احمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير، الاتصال بالقائمين على محاولات تشكيل حركة فتح (بقيادة ياسر عرفات) لإقناعهم بالانضمام إلى المنظمة الغير معلنة بعد، إلا أنه فشل، وفي المقابل حاول الطرف الآخر (حركة فتح) إقناعه بالعدول عن السير في ركب أي من الأنظمة العربية والالتحاق بهم والعمل معهم إلا أنه رفض في الوقت الذي كانت منظمة التحرير تعكس وجهة نظر الساعي إلى إقامتها، وهو الرئيس جمال عبد الناصر.[2]

بدأت عناصر التناقض بالظهور تبعاً لهذه الازدواجية مبكراً منذ البدايات الأولى بالتحديد مع انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني ، ولكنها لم تكن تناقضات كبيره، حيث تم تجديد الثقة برئيس اللجنة التنفيذية، إلا أن الخلافات بدأت بعد انفضاض المؤتمر، حيث تم استقالة ثلاث من أعضاء اللجنة التنفيذية، وبعض مدراء المنظمة في الدول العربية، أسند الشقيري تبريرات وتفسيرات شخصية لهذه الاستقالات في حين أن المستقيلين طعنوا بممارسة الشقيري غير الديمقراطية داخل إطار المنظمة وتركيزه للسلطة في يده، وعدم تفهم آراء الآخرين، وشهدت هذه المرحلة صراعاً سياسياً بدأت تبرز من خلاله تعدديه سياسية وصلت إلى حد استقالات بين صفوف الشقيري، وآخرين من حركة القوميين العرب الذين كانوا يمثلون الاتجاه الآخر في حينها، مما جعل الشقيري يحل اللجنة التنفيذية ويعيد تشكيلها بما أطلق عليه مجلس الثورة قبل حرب 1967 م،[3] وبعد هزيمة حزيران بحوالي ستة أشهر ظهرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (التي تعود في أصولها لحركة القوميين العرب) وآثر زعماؤها التحول إلى تنظيم فلسطيني مقاتل بعد الهزيمة التي اعتبرت هزيمة للقومين العرب، هُزم في حرب 1967م الزعيم جمال عبد الناصر الذي كان يدعوا إلى الوحدة العربية وحزب البعث الاشتراكي الذي حمل لواء الوحدة ودافع عنها، فاهتزت أسس القوميين العرب بعد الهزيمة، وفقدت جدلياتهم الجزء الأكبر من بريقها، ولكنها لم تجد حرجاً من التحول إلى تنظيم فلسطيني، ولكن الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش لم تتخل في ذلك الحين عن فكرة القومية العربية، وأوضحت أنها تنظيم فلسطيني منفتح على العرب ويدعوا إلى الوحدة العربية، وأخذت الجبهة الشعبية تنافس حركة فتح على استقطاب الجماهير، وتنظيم المتطوعين وتدريبهم وشن العمليات العسكرية ضد إسرائيل، فكان التنافس بين الحركتين تنافساً وطنياً لا كلامياً ولا تجريحاً وإنما كان في مجال مقاومة الاحتلال الصهيوني، وقد بقيت اليد الطولى لحركة فتح، الحركة الأكثر قوة وقدرة من ناحية القدرة التنظيمية السرية، ومن ناحية الإمكانيات المادية، وأدى هذا النشاط الموحد بين الحركتين إلى قلب الطاولة على

1 أكرم عطا الله – المصدر السابق – ص-49

2 عبد الستار قاسم – الطريق إلى الهزيمة – ص19

3 أكرم عطا الله –المصدر السابق – ص49

قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أدت بدورها إلى استقالة أحمد الشقيري في أواخر عام 1967م، وحل مكانه (يحيى حمودة) رئيساً للجنة بالوكالة، وجرى ترتيب على مستوى اللجنة التنفيذية لإعادة هيكلة المنظمة وتعديل الميثاق القومي الفلسطيني، وتبعاً لنظرة حركة فتح لماهية الصراع ضد إسرائيل، والتي تحمل في طياتها البعد الوطني عُدل الميثاق القومي ليصبح (الميثاق الوطني الفلسطيني) وبعدها تم انتخاب (ياسر عرفات) رئيساً للمجلس الوطني.[1]

المطلب الثاني : الصراعات السياسية داخل منظمة التحرير :

بعد عام 1948م، دُمر المجتمع الفلسطيني وبدأ البحث في رحلة التيه الموزعة جغرافياً على دول الجوار ولم يعد لديه التماسك والثبات الذي يسمح بالصيرورة الطبيعية له، حيث شهدت النكبة نهاية الأحزاب الفلسطينية القديمة نظراً للتشتت والتشرذم والانهزام ، وهزيمة شعاراتها، ثم دخلت الحياة الحزبية في فلسطين في حالة من الفراغ لما يزيد عن عقد من الزمن حتى عام 1964م، كان ميلاد الأحزاب الحديثة في فلسطين، كان أولها حركة فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، والتي اعتبرت القوى الرئيسة في منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من وجود جماعة الإخوان المسلمين، والحزب الشيوعي الفلسطيني وبقائهما في فترة الفراغ المذكورة، حين كان الجميع يظن أنهم يستطيعون مقاومة الغزو الصهيوني، وتحرير البلاد من المؤامرة الغربية الصهيونية المشتركة.[2]

بعد هزيمة حرب حزيران 1967م، كانت معركة الكرامة، التي كانت على وجه الخصوص انتصاراً للمقاومة الفلسطينية التي استبسلت ومعها قوات من الجيش الأردني في خوض معركة اختلفت عن حرب حزيران التي كانت مهزلة في تاريخ الحروب، وكانت معركة الكرامة التي بعثت في نفوس كل العرب الحماس ومشاعر العزة والكرامة التي أشعرتهم بأنهم أهل للمعارك وقادرون على تلقين العدو دروساً في القتال والكَر والفَر، حيث كانت المعركة انتصاراً للمقاومة الفلسطينية على وجه الخصوص مما فتح أمامها الأبواب للتطور والتطوير وزيادة شدة الحشد والاستعداد، حيث تدفقت أعداد المتطوعين على المقاومة الفلسطينية، وبخاصة حركة فتح، وتدفقت التبرعات العربية وفتحت وسائل الإعلام أبوابها وصدورها للدعم والتعريف بأهداف المقاومة وبطولاتها.[3]

وعلى الرغم من السمعة الطيبة التي اكتسبتها المقاومة والشعبية الجارفة التي حظيت بها على مستوى الوطن العربي إلا أن مشاكل عدة نجمت عن التطورات التي تلت الانتصار، منها اختراق

---

1 عبد الستار قاسم – المصدر السابق – ص-19-21

2 أكرم عطا الله –أزمة العمل الحزبي في فلسطين –تسامح العدد 27-2009م –مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان– ص-65-66

3 عبد الستار قاسم – المصدر السابق – ص22-23

صفوف المقاومة بشكل خطير من قبل أجهزة مخابرات مختلفة، حيث لم تكن صفوف المقاومة بمنأى عن الاختراق من قبل أجهزة مخابرات مختلفة، لكن هذا الاختراق زاد واتسع وتمدد وتجدر بعد معركة الكرامة والسبب أن المقاومة قد عملت على فتح أبوابها للمتطوعين الذين وفدوا من جميع الدول والبقاع، حيث أصبح الدخول في صفوف المقاومة عملية سهلة، ولا تُكلف الشخص سوى الإعلان عن نواياه بالاستعداد للانضمام إلى الثوار، ولم تعمد المقاومة إلى تفحص الأفراد المتطوعين، ولم تلجأ إلى التدقيق بماضيهم ولم تخضعهم لفترة اختيارية للتأكد من نواياهم، وبهذا تحولت صفوف المقاومة وبالأخص صفوف حركة فتح إلى ما يشبه الزفة التي يمكن لأي عابر سبيل المشاركة بها، وهذا أدى إلى اختراق المقاومة من قبل المخابرات الإسرائيلية والعربية والأمريكية ، حيث بعثوا مندوبيهم ليصبحوا رفاق سلاح مع المقاتلين الفلسطينيين ثم أصبحوا بعد ذلك إداريين وقادة في مختلف الفصائل الفلسطينية.[1]

وهناك سبب آخر وهو تجاوز شعب وقيادات شرقي الأردن إضافة إلى شعور رجال المقاومة بالعظمة والكبرياء الزائد بعد النصر فأخذت تتصرف على أنها الآمر الناهي في شرق الأردن، ولم تفرق بين النظام والشعب الذين يشكلون العمق الإنساني والمعنوي والمادي للمقاومة، حيث كانت العقدة التفاخرية العربية، وهي عقدة سلوكية عربية، وهي ما زالت موجودة حتى الآن، وهي علاقة جدلية بين مصدر القوة سواء كان مالاً أو سلاحاً أو سلطة أو جاهاً مما يؤدي إلى التصرف بفوقية أبوية أو تسلطية، باستعراض الذات وتأكيد قدراتها في مواجهة قدرات الآخرين، وهذه العقدة سببت للعرب الكثير من المشاكل الداخلية والنزاعات وبثت أجواء الكراهية والعداء بين جميع شرائح المجتمع العربي، وبالطبع رجال المقاومة الفلسطينية هم من رجال هذه العقدة العربية، قبل معركة الكرامة، حيث أدت هذه الممارسات إلى: **أولاً:** كراهية الناس بالأخص الأردنيين ومن ضمنهم القادة والوطنيين ووجهاء العشائر بحيث همشت المقاومة هؤلاء الزعماء وقلصت أدوارهم ووجهت إليهم الإهانات، ووضعت الفلسطيني في مرتبة أعلى في مواجهة الأردني، **وثانياً:** ارتفاع الوعي القطري والشعور بالانفصال لدى الشعبين الأردني والفلسطيني، حيث أخذت مشاعر الانفصال تضرب جذوراً عميقة وتأخذ حيزها في الانفعال الأردني الفلسطيني، **وثالثاً:** التدهور الأخلاقي على مستوى التعامل اليومي من بعض أفراد المقاومة الفلسطينية، حيث كانت تتم هذه التجاوزات والسلوكيات تحت سمع وبصر القيادات الفلسطينية حيث أساء العديد من أفراد المقاومة لمختلف فئات الشعب، هذا غير الاستعمال الارتجالي واللامنطقي للسلاح الذي كان بين أيديهم (وغادرت المنظمة الأردن عام 1969م). [2]

---

1 عبد الستار قاسم – المصدر السابق – ص23–24

2عبد الستار قاسم – المصدر السابق– ص–22–27

منذ أن دخلت الفصائل الفلسطينية بعد عام 1968م في إطار المنظمة، بدأت الصراعات السياسية داخل هيئاتها، وظهر الخلاف الأول على عدد المقاعد، إذ ظهر توجه يدعو لتوسيع عدد المقاعد، وآخر يدعو إلى الإبقاء على العدد كما هو، وإذا كان الأول قد اتخذ شكل التمثيل وزيادة عدد الحصص فإن مضمونه سياسياً يتعلق بقدرة هذا الفصيل أو ذاك على فرض رؤيته من خلال نفوذه في مؤسسات المنظمة، وانعقد المجلس الوطني بدورته الخامسة بحضور الجميع باستثناء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجيش التحرير الفلسطيني، وبذلك تعثرت تجربة التعددية السياسية بعد عام واحد فقط من تكوينها، وتمخضت الاجتماعات عن تبدل أساسي في تركيبة المنظمة وقيادتها، وتم انتخاب لجنة انتخابية جديدة ضمت ممثلين من (فتح) ومنظمة (الصاعقة) والمستقلين وبعض القيادات القديمة للمنظمة،[1] وفي الدورة السادسة تم توسيع المجلس، وحضر المنظمات الفلسطينية بما فيها جيش التحرير، إلا أن الجبهة الشعبية ظلت على موقفها السابق، وكانت الجبهة قد عرضت موقفها ودعت إلى برنامج سليم، وتصور واضح للعلاقات، وطالبت بضرورة تمثيل جميع الفصائل باللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى مطالب أخرى، ومن هنا بدأ الخلاف بين رئيس فتح والجبهة، حيث رفضت فتح معظم مطالب الجبهة، ومن ضمن مطالبها أن يكون لكل تنظيم صوت واحد، وقد رفضت فتح ذلك ورأت أن أهمية الفصيل الذي يمثل العمود الفقري هو تنظيم (فتح)، في تلك الأجواء انعقد المجلس الوطني، ووصفته الجبهة الشعبية أنه صراع بين (القوى التقدمية) وقوى (اليمن) حيث وصفت الجبهة الشعبية حركة فتح بالاستفزاز لفرض إرهاب بوليسي على القوى اليمينية، بقيت الخلافات بين مختلف القوى الفلسطينية تتراوح بين مد وجزر، وكل هذه الانقسامات تمحورت حول البرنامج المرحلي، وخاصة بعد حرب 1973م، حيث المتغيرات كسرت العديد من الثوابت في المنطقة العربية بأسرها، وأبرز نقاط الخلاف كانت حول الموقف من التسوية السياسية، حتى أواخر عام 1974م، وفي عام 1977م، ازداد الخلاف في دورة المجلس الوطني الثالثة عشر، حيث ظهرت ولأول مرة فكرة الاتصال مع القوى اليهودية داخل الوطن المحتل وخارجه، التي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة.[2]

كان التحالف المعارض (الرافض) في منظمة التحرير، يتكون من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية –القيادة العامة ، وجبهة التحرير العربية، منذ عام 1973م، وبالإضافة إلى هذه القوى الرافضة أعلنت جبهة النضال الشعبي نفسها كجبهة رافضة لكل مشاريع التسوية، ولكن سرعان ما انتهت هذه القطيعة، حيث كان للبعد الخارجي التأثير السحري في إعادة لملمة

1 أكرم عطا الله– التعددية السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية– المصدر السابق – ص50

2 أكرم عطا الله – التعددية السياسية– المصدر السابق– ص50–51

المنظمة الفلسطينية بعد عام 1978م، (اتفاقية كامب ديفيد[1]) حيث توحدت المنظمة وتسامت فوق خلافاتها الداخلية وسرعان ما ظهرت الخلافات من جديد (بعد حرب لبنان) عام 1982م، وبقي الوضع بين انشقاقات وتحالفات على الساحة الفلسطينية خارجية وداخلية، ومرة أخرى وحدتهم معجزة الانتفاضة (التي استمرت 1987/12/8م إلى 1993/12م)، توحدت كل صفوف منظمة التحرير بتياراتها المتعددة، لأن تلك الانتفاضة إذا لم يتم استثمارها سياسياً فإن تضحيات الشعب ستذهب سُدى.[2]

هناك عدة اتجاهات سياسية في منظمة التحرير، **الاتجاه الوطني:** وتمثله حركة فتح، **والاتجاه القومي** وتمثله: حبهة التحرير العربية، وطلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، **الاتجاه الماركسي:** تمثله الجبهة الشعبية والفصائل المنبثقة عنها **أما الاتجاه الإسلامي:** وتمثله حركة الإخوان المسلمين فقد كان دورهم المشاركة الميدانية الرمزية بوجود ستة قواعد عسكرية في الأردن تدعمها حركة فتح كان يطلق عليها (قواعد المشايخ) وقد استمرت حتى أحداث أيلول عام 1970م، ورأت في التربية والدعوة سبيلها لتحقيق أهدافها، وفي دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشر المنعقدة في الجزائر عام (1978م)، تم تمثيل الاتجاه الإسلامي، ومن ثم تمثيله في المجلس المركزي المنعقد في الجزائر بتاريخ (1987م) إلا أن حركة الإخوان توقفت عن المشاركة بمؤسسات السلطة منذ أن شاركت المنظمة في مؤتمر مدريد للسلام عام (1991م).[3]

إن الهدف من هذه الاتفاقيات والمؤتمرات هو نزع فتيل التوتر، ومحاولة تثبيت وتركيز دعائم فرض أمر واقع على الشعب الفلسطيني، حيث أن القواعد والأسس التي قامت عليها تحمل في طياتها بذور الصراع والتفجير، وإشاعة عدم الاستقرار، لعدم وجود حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، القائمة على حق العودة وتقرير المصير، وإقامة دولة فلسطين حرة عربية.

---

1 اتفاقية كامب ديفيد : هي اتفاقية تم التوقيع عليها في 17\11\1978م بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ,ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن بعد 12 يوم من المفاوضات , في المنتجع الرئاسي(كامب ديفيد) في ولاية ميرلاند القريبة من عاصمة الولايات المتحدة واشنطن, حيث كانت المفاوضات والتوقيع تحت إشراف الرئيس (جيمي كارتر) ونتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغيرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر, وتم تعليق عصوية مصر في جامعة الدول العربية منة عام 1979–1989م , نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية, ومن ناحية أخرى حصل الزعيمان مناصفة على جائزة نوبل للسلام , بعد التوقيع مباشرة .(المصدر بكيد يا الموسوعة الحرة) وفيما يتعلق بالشق الفلسطيني في المعاهدة,فقد حددت الحكم الذاتي الانتقالي (خمس سنوات في الضفة والقطاع) لحل المشكلة الفلسطينية ,وتنسحب القوات الإسرائيلية بعد إجراء سلطة الحكم الذاتي,وتتفاوض الأردن مع إسرائيل بمشاركة فلسطينيه , ويحدد التفاوض مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي(المصدر احمد الريماوي)

2 أكرم عطا الله – التعددية السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية - المصدر السابق -51-55

3 احمد يوسف الريماوي- المصدر السابق – ص-309-310

المطلب الثالث: التعددية الحزبية السياسية في فلسطين ونظام حكم الحزب الواحد

إن الاختلاف في الرأي أمر حتمي بين البشر، وهو سُنة اجتماعية قررها القرآن الكريم في قوله تعالى: **{ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين}** صدق الله العظيم (سورة هود، آية 118).

فمن أهم أسباب استمرار الحياة الإنسانية وبقائها في وجود التباين والاختلاف في معظم مفاصل الحياة، ولولا هذا الاختلاف والتباين لاستحالت الحياة، ولما كان هناك حاجة ولا دافع نحو التجديد واستمرار النوع والجنس، ونجد هذا التباين والاختلاف انعكس على ما نحب وما نكره والميول والرغبات، وتغلغل الاختلاف إلى حد تقييم المبادئ والأخلاق والمقدسات على أنها مسائل خاضعة لقانون (الاختلاف في وجهات النظر)، وكان للاختلاف في وجهات النظر أثره الواضح على رغبة الإنسان في وضع معايير تضمن له الحياة الكريمة في المجتمع الذي يعيش فيه ، ويحمي من خلالها نفسه من بطش السلطات أو طبقات المجتمع المسيطرة على صنع القرار.[1]

الثقافة السياسية الفلسطينية: ولدت الثقافة السياسية الفلسطينية سياسة توحيد وتحولت على سياسة تفرق ، فكيف باتت سياسة تفرق لا توحيد، فمن الطبيعي أن يجول هذا السؤال وغيره في فكر المواطن الفلسطيني، بعد الواقع المرير الذي تعيشه السياسة الفلسطينية، والتي تعبر تعبيراً صارخاً عن الأزمة التي تمر بها الثقافة الفلسطينية، حيث إن العصبية، والتعصب الحزبي والتنظيمي في الجماعة هي شعور فئوي بوحدتها المتميزة بعزتها، كونها سلطة واحدة وجسما واحدا ومصلحة واحدة، ولديها مفهوم ضيق وشعور ضيق بالانتماء، وهذا الضيق يُولد في أفرادها التزاما فئويا بكل ما لها وما عليها التزاما واجبا، ويجعل الحزبية الضيقة ترى أي موقف خاطئ، وأي فعل خاطئ لها هو أفضل من أي صواب لدى الآخرين، فهذه العصبية نعرة فئوية تشد الفرد للولاء للجماعة، وهي تعمد إلى تعطيل العدل والنقد والنزوع إلى السلطة الجامحة، إذ

1 سامي العجرمي– معوقات حرية الرأي والتعبير في فلسطين –(تسامح) العدد 21– السنة 6–مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان– ص63

أن كونه غير قائم على أساس عقلاني يفرض استفادة إلى السلطة بل إلى العنف والاستبداد المطلق.[1]

إذن فالعصبية هي نظام حزبي قائم على القيم، وهو منغلق على ذاته بقيمه ومؤسساته ومستندُ إلى التفاضل في القيم الإنسانية، وعليه فإن التعصب الحزبي والتنظيمي ظاهرة ترافق الأحزاب المتطرفة سواء كانت هذه الأحزاب، أحزاباً سياسية أو دينية أو ذات توجهات عسكرية، وهي في ذات الوقت تشد العضد للولاء للحزب أو التنظيم أو الحركة على حساب الوطن، وللتدليل على ذلك، الأحزاب اليمينية المتطرفة ذات العصبية الحزبية مثل: الحزب النازي –هتلر، ألمانيا، الحزب النازي الإيطالي– موسليني، الأحزاب الدينية الاسرائيلية – المفدال– مودليت – ومن الأحزاب العسكرية – حزب الرئيس التشيلي الأسبق–بونشيت وغيرها من الأحزاب المتطرفة.[2]

1 جميل سرحان – العصبية الحزبية والتعصب التنظيمي–(تسامح)–العدد 16– السنة الخامسة – مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان– ص115

2 جميل سرحان– المصدر السابق–115–116

ما هي الأسباب التي تساعد على التطرف والتعصب الحزبي[1]:

الفكر المغلق: أي الفكر الغير قابل للتطور والذي لا يأخذ الواقع ببعديه الزماني والمكاني بعين الاعتبار، وتكون الإرادية فيه هي المحرك الوحيد لتوجهات هذا الحزب، أو الحركة، أو التنظيم وهذا الانغلاق الفكري يقود إلى التطرف السياسي والتنظيمي يمينا ويساراً، كما أن الفكر أحادي الجانب لا يعترف بالآخر، وإن اعترف يكون اعترافه لفظاً ليس إلا.

غياب الديمقراطية: إن القوى والأحزاب والتنظيمات التي لا تعتمد الديمقراطية منهجاً وسلوكاً وممارسة في حياتها التنظيمية، إنما تدفع المنتسبين لهذا الحزب إلى الانغلاق والتعصب، وتحل القيم والمفاهيم الاستبدادية محل القيم الديمقراطية، كما أن عدم الاطلاع على الآخر وعدم تنوع المصادر الفكرية والاقتصار على رؤية أحادية الجانب إنما يوفر التربة الخصبة للتعصب الحزبي والعصبية التنظيمية.

تغلب الخاص على العام: أي تغلب المصلحة الحزبية الضيقة على المصلحة الوطنية ، وبذلك يكون الحزب أو الحركة أو التنظيم هو الهدف وليس الوسيلة، وبالتالي هنا تغيب الأولويات وتحل العصبية الضيقة محل المصلحة الوطنية العليا، الأمر الذي يلحق أفدح الضرر بالقضية والوطن، وفي واقعنا الفلسطيني الذي نعيشه ونستحضره تجسيد لهذا المفهوم (أنا ابن فتح ما هتفت لغيرها) و(حماس ثورتي).

الإعلام العصبوي أو الفئوي: بما أن الإعلام يلعب دورا هاماً في حياة الشعوب والأحزاب والقوى فإن التنظيمات والأحزاب والحركات العصبوية، تسعى إلى امتلاك وسائل الإعلام خدمة لأهدافها وتوجهاتها الفئوية الضيقة، لذا نرى الإعلام في هذه الحالة يبتعد عن الحقيقة كل الابتعاد، ويعمل وفق نظام قيم التفاضل ، ويصبح بوقاً لخدمة التنظيم أو الحزب، فتراه يبث سموماً وفتناً وأحقاداً، ويزيف الحقائق، ويحمل الأكاذيب، بحيث يصبح مصدراً من مصادر الإلهام لهذا التنظيم أو الحركة أو الحزب، وهناك أنواع من الصحافة الفئوية، تكون على منابر المساجد وعلى أبوابها، تنشر الإعلام المنحاز، غير الإذاعات المحلية الخاصة بهذا التنظيم أو ذاك، وكذلك القنوات التلفزيونية، والتي تعمد إلى تضليل المواطن ونشر روح الفرقة بين أبناء الشعب الواحد.

---

1 جميل سرحان – المصدر السابق – ص116-117

المطلب الرابع: الجدل بين مفهوم ثقافة الإشراك والمشاركة في نظام الحزب الواحد

تحمل معنى كلمة المشاركة معنى التبادلية في الفعل، وبالتالي في المصلحة، وهو يعني الانضمام إلى عمل أو الإسهام في شيء، كالاشتراك في الإضراب، أو الاشتراك في الحديث، وتعني أيضاً المقاسمة والمحاصصة، وعن الحديث عن المشاركة السياسية لا نجد أن المعاني قد تختلف، إلا في مفهوم الحزب الواحد، فإن نظامه يقوم على إشراك حزب سياسي كبير لحزب صغير، أو لعدد من الأحزاب السياسية الصغيرة في الحكم، ولكن دون إعطائه دوراً حقيقيا بالمشاركة في إدارة شؤون البلاد ، فهذا الحزب الكبير يعمل جاهداً على احتواء من هو اصغر منه من الأحزاب أو تحت عباءته، دون السماح لها بأن تلعب دوراً بارزاً وحقيقيا يعكس معنى الإشراك والمشاركة، فيظل دور هذه الأحزاب هامشياً من جهة، ومن جهة أخرى يظهر نظام الحزب الواحد كأنه نظام تعدد سياسي.[1]

في عام 2006م فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، حيث حصلت على أغلب مقاعد البرلمان، وتبع ذلك تفويض حركة حماس من قبل الرئيس محمود عباس بتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، كما هو متعارف عليه إذ أن الحركة التي حصلت على أغلبية المقاعد هي التي تشكل الحكومة، (وسمي العرس الديمقراطي الفلسطيني) وانقلب العرس إلى حرب كلامية، وفلتان أمني أدى إلى فوضى عمت البلاد، حيث أساءت تلك الصور للعرس الديمقراطي، وشوهت اللحظة التاريخية التي جسدها المواطن الفلسطيني بانتخابه الحر لما اعتقد أنه مناسب للمصلحة العامة، حيث سبق السلاح لحسم الصراع بين من فاز(حماس) التي فاجئها فوزها، وبين من لم تفز (فتح) التي فاجئها عدم فوزها، حرب كلامية قاسية، فالخطابات السياسية لقادة وزعماء الحركتين ، تميزت على مدى عدة شهور بالتحريض العنيف ضد الآخر، بدأت قيادات حركة حماس باتهام زعماء حركة فتح بأنهم وراء فرض حصار الشعب الفلسطيني، وبدأت حركة فتح بكيل الاتهامات لحركة حماس، بدعوى أن الحكومة الحالية لا تستطيع أن تقود سفينة الوطن إلى الاستقلال، وليس لديها أدنى خبرة في التعامل مع السلطة ومؤسساتها، حيث عكس هذا السجال الكلامي بين حركتي فتح وحماس ماهية الثقافة السياسية التي يسلح بها كل حزب أعضاءه، ويثير ذلك الخطاب التحريضي من الطرفين، والذي يكاد يشمل الكُل الفلسطيني سؤالاً عريضاً هل هو خطاب قائم على ثقافة مشاركة وتوحيد أم خطاب قائم على ثقافة إشراك

1سميح محسن – التعددية السياسية ونظام الحزب الواحد – المصدر السابق– ص–14

وتفريق[1]!؟ حيث ساعد هذا الشكل من الثقافة السياسية الفلسطينية الجديدة على تأجيج الصراع على السلطة بين الحزبين، وهي محاولة من كلا الطرفين لنفي الآخر، كانت سبباً في توليد الصراع لا تأجيجه فقط ،حيث أدى إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى، الأخ قتل أخاه المؤمن دون أن يرمش له جفن ودون أن يعلم أن دم المؤمن على المؤمن حرام، فهل هذا صراع ديني؟!

من حيث جوهر الظاهرة، الدين هو الدين منذ وجدت الأديان على الأرض، النص هو النص، والتعاليم هي نفس التعاليم، ونفس العابد ونفس المعبود، إلا أن المتغير هو مدى الفهم للدين، وكيفية استخدامه في الأمور الحياتية، ومدى تدين الناس، تلك الظاهرة التي تتأثر بظروف الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية، أكثر بكثير من تأثرها بطبيعة النص الديني الثابت، حيث أن ظاهرة العودة إلى الدين (الصحوة الإسلامية) في السنوات الأخيرة، ليست محصورة بمكان معين أو شعب معين أو بدين معين، إنها ظاهرة تبدو عالمية، تتسع في مكان وتضيق في آخر [2]، ويلخص العالم العراقي فالح عبد الجبار آراء وفرضيات مختلف الاتجاهات في أسباب الصحوة الإسلامية في ثلاث نقاط وهي:

1. أن هذه الصحوة ثمرة صدمة حضارية في الشرق إزاء الغرب، أو نتاج تمرد شرقي على التحديث الغربي الذي تعرضت له بلدان الشرق.
2. أن الصحوة الإسلامية هي فشل أو ردة فعل على فشل المشروع القومي العربي الوحدوي التحديثي أي الفشل في تحقيق بناء الأمة ككيان روحي (هذه يتبناها عادة منظروا التيارات القومية البرجوازية العربية).
3. أن الصحوة أو الانبعاث (يتبناها عادة المنظرون الإسلاميون) ما هي إلا ثمرة شرعية لتدخل سماوي بغية ترتيب عالمنا الأرضي وإعادته إلى رشده.[3]

على المستوى الفكري والمعرفي لم تتوقف الدراسات والأبحاث والمناقشات والحوارات الفكرية والسياسية التي تناقش مسألة العلاقة بين الديني والمدني، وبين الديني والسياسي، حيث شكلت هذه المسالة هاجساً فكرياً ومعرفياً لدى العديد من المفكرين والمثقفين، كما شكلت هاجساً لدى أصحاب المشاريع الإسلامية السياسية، لكونها تقدم إجابة أو إجابات وفق أدبياتها وأيديولوجياتها الحركية عن هذا السؤال المركزي والحيوي في آن واحد، ونحسب أن الوصول إلى توافق فكري

---

1 سائد راضي الهوارين– الخطاب السياسي والثقافة السياسية الفلسطينية–هل هي ثقافة توحبد أم تفريق– تسامح– العدد السادس عشر –2007م –المصدر السابق– ص– 119–120

2 إياد البرغوثي – الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة– ص–51–52

3 إياد البرغوثي – المصدر السابق – ص–52– نقلاً عن : فالح عبد الجبار –حول الحركات السياسية الإسلامية المعاصرة , نماذج من بلدان عربية وإيران , وباكستان _الفكر الديمقراطي –نيقوسيا – عدد8–ص–73

عميق حول هذه المسالة يساهم في تفكيك الكثير من العقد الفكرية والأيديولوجية والسياسية في الواقع الإسلامي المعاصر، لذا ثمة شعور عميق لدى أغلب التوجهات الأيديولوجية والتوجهات السياسية القائمة والفاعلة في المشهد الإسلامي المعاصر على أنها وصلت إلى طريق مسدود، وثمة انسداد ذاتي ومتنوع وموضوعي يمنع أن تكون هذه المشروعات بما فيها مشروعات الإسلام السياسي بوصفها الرافع الحقيق لواقع الأمة المعاصر، صوب أهدافها الحضارية وقدرته على معالجة الإشكاليات المعرفية والسياسية المزمنة التي تعاني منها بلدان العالم الإسلامي برمتها على مستويات متفاوتة وبأشكال مناسبة للحظة تطورها التاريخي والاجتماعي. [1]

هناك تباين واختلاف تجاه مقولة الإسلام السياسي فهو من المقولات المختلف عليها فبعضهم يعتبرها مقولة قدحية بحق الجماعات والتيارات الإسلامية لأنها مقولة لا تعكس شمولية الإسلام، وأن أهم الجماعات الإسلامية اليوم تمتلك مشروعاً حضارياً يتجاوز البعد السياسي، والبعض الآخر يعتبر هذه المقولة توصيف دقيق لحال الجماعات السياسية ذات المرجعية الإسلامية وإنها مقولة محايدة وليست ذات محمل سلبي، فبعيداً عن التباين والخلفيات الأيديولوجية والسياسية فإن استخدام مقولة الإسلام السياسي يقصد به، كل الجماعات والفعاليات والمؤسسات الإسلامية الفاعلة في الحقل السياسي وتتبنى رؤية ومشروعاً سياسيا لذاتها ولوطنها وبيئتها الاجتماعية والسياسية، حيث أن هناك فرق بين الإسلاميين الذين يدينون بالدين الإسلامي ويتعبدون ويعملون وفق هداه وتعاليمه، وبين الذين يتبنون رؤيته مشروعاً سياسياً انطلاقاً من فهمهم لقيم الإسلام، وتشريعاته المتعددة، فليس كل المسلمين إسلاميين، ولكن كل الإسلاميين مسلمون، ومقولة الإسلام السياسي لا تنطبق على عموم المسلمين وإنما هي فقط تنطبق على الناشطين والحركيين من المسلمين[2].

وهنا يجب أن نفرق بين الأصولية، التي جاءت علينا من طبيعة التجربة والثقافة الغربية، وهو يعني ويساوي الجمود والتوقف عند الأصولية الضاربة بجذورها في التاريخ دون القدرة على مواكبة العصر ومكتسباته، كما يساوي رفض الجديد وعدم القدرة على استيعابه، إلا أن تكون غير منحبسة في الماضي ومشروعها العودة إلى الأصول للاستهداء والاسترشاد بها، وليس الانكفاء حولها ورفض استيعاب حركة العصر ومكاسب الحضارة الحديثة ، فليس كل الجماعات الأصولية هي جماعات جامدة ومتعصبة ومنغلقة وتمارس العنف ببعديه المعنوي والمادي، وذات رؤية وسطية في الدين والسياسة، إذن نستثني من استخداماتنا لمفهوم الأصولية، تلك الجماعات الراديكالية، وذات المنهج العنفي والتكفيري الموجه في معظم الأحيان، التي لا تمتلك أي قيم

1 محمد محفوظ – الإسلام السياسي وضرورات التحول من الأصولية على المدنية– كاتب سعودي عضو السبكة العربية–تسامح– العدد السابع والأربعون – 2014–ص–21

2 محمد محفوظ – المصدر السابق – ص 22– 23

مدنية، وليس لديها أي نظام فكري أو عطاء معرفي، فيجب علينا كمسلمين رفض نزعات التوحش، وممارسة العنف العري في العمل السياسي وممارسة السياسة بوصفها حقلاً مدنياً متاحاً للجميع بصرف النظر عن الدين والمذهب والقومية والعرق، وإن التنافس والصراع في هذا الحقل تنافس وصراع سلمي مدني بعيداً عن مقولات الحق الإلهي، والنرجسيات الأيديولوجية العديدة، بمعنى آخر أن تكون جماعات الإسلام السياسي جماعات سياسية بمرجعيات إسلامية إلا أنها لا تدعي امتلاك الحقيقة الدينية أو قادرة على سلب البعد الديني والإسلامي من أي مكنون من مكنونات شعبها ومجتمعها، أي أن زمن الأصولية في نهايته، وأن الجماعات الإسلامية التي تستغل الدين وتبقى منحبسه في الإطار الأصولي سيخبو تأثيرها ويتراجع موقعها في المشهد السياسي والاجتماعي، أما المجموعات التي تتجاوز معرفيا وسياسيا في تلك الحقبة فإنها ستواصل تأثيرها، وسيتعاظم موقعها السياسي، والتكيف مع الزمن السياسي الجديد، نحو بناء جماعات سياسية على أسس فكرية وسياسة جديدة، مشروعها العام القائم على الإيمان العميق بالقانون وسيادته وبالتعددية ولوازمها ومقتضياتها وبالتداول السلمي للسلطة بوصفه جوهر العملية الديمقراطية بمعنى آخر هذا هو الإسلام السياسي.[1]

وفي فلسطين كيف كانت الصحوة...: الأمثلة كثيرة ولدى الشعب الفلسطيني خليط من الإسلام السياسي الأصولي والبناء الذي يعمل على التكيف مع الزمن السياسي الجديد، لقد تم ذلك الفصل السياسي عام 1996 وتهميش الذات وحرمان الشعب الفلسطيني من الحراك السياسي بمبرر رفض (اتفاقية أوسلو) التي جاء المجلس التشريعي في عام 1996 كإفراز لها، كون الاتفاقية كانت سقفاً له، وبعد ثلاثة عشر عاماً على توقيع الاتفاقية وعشر سنوات على إقامة أول مجلس تشريعي وإعلان نية التيار الإسلامي بالمشاركة بغية الوصول إلى السلطة التشريعية وبالتالي إلى السلطة التنفيذية، يشابه ثقافياً محاربة الانتخابات سابقاً، فالزهد بعدم المشاركة سابقاً لم يكن زهداً أصيلا، حيث أن التلهف على المشاركة بعدها ينبع من غريزة حب التملك وشهوة السيادة الذاتية أكثر منها مشاركة سياسية فاعلة، حيث أن السقف ما زال سقف أوسلو، إن لم يكن هذا السقف أدنى بعد الإجراءات الإسرائيلية على الأرض التي توجت بجدار الفصل العنصري، وتهويد القدس، ومصادرة الأراضي، ومصادرة المياه، وترسيخ وجود المستوطنات، إن عدم المشاركة، لأسباب أيديولوجية، ثم قرار المشاركة لأسباب أيديولوجية، ما هو إلا جدلية تجعل الحكم نفسه مجالاً للافتراس وتحقيق الذات أكثر من تحقيق آمال الشعب الفلسطيني وطموحاته الذي رفع سقف توقعاته بالحكم الرشيد، حسب البرنامج الانتخابي والوعود التي كانت بها كل الحلول وليس حلاً واحداً، ففي فلسطين لم يستقل الإسلام السياسي عن الجوار بعد، لا عن

1 محمد محفوظ – المصدر السابق – ص-22-23-24-25

الأردن ولا عن مصر، ولذلك كان أسبابا تاريخية وسياسية، في الوقت الذي كانت حركة حماس امتدادا لحركة الإخوان المسلمين الدولية بخصوصية فلسطين مع الإخوان المسلمين، ولنقل مع الإسلام السياسي في الدول العربية ونظم عربية ناصبت فلسطين العداء، فإن علاقات الإسلام السياسي الفلسطيني الداخلية لم تكن على درجة من التآزر والتآخي والوحدة بل شهدت تنافساً جعل الإسلام السياسي الفلسطيني مشتتاً كحال كل الحال الفلسطيني، وهذا مرتبط بثقافة المسيسين في فلسطين أكانوا إسلاماً سياسياً أو يساراً سياسياً أو حزباً سياسيا أم حركة سياسية.[1]

1 تحسين يقين – خيارات الإسلام السياسي الفلسطيني ونظام الحكم من التصادم مع اتفاقية أوسلو على التآلف معها – تسامح– المصدر السابق–العدد الحادي عشر – 2005– ص– 87–88–89

الخاتمـة:

يبقى الدين هو أهم مكونات الوعي الجمعي للشعب الفلسطيني ومحركاً أساسياً بمضمون الثقافة العامة للمجتمع، باعتباره البوصلة التي تحدد توجهاته، حيث استطاع أن يستنبط وطنيته وانتماءه من خلال ايمانه العميق بأن الدين محرك أساسي لتحقيق أهدافه المستقبلية باعتباره يوحد التوجهات المشتركة لابناء الشعب الفلسطيني.

إلا ان هذا الشعب ومن خلال هذا الوعي بالدين لا يمكن أن يقبل أن يتم توظيف النوازع الروحية المنبثقة من الدين لتحقيق أهداف وأغراض حزبية حقيقية تجعل من الدين الذي هو أسمى من ذلك وسيلة ومطية في تمرير مصالح سياسية تتنافى مع الأهداف العامة للمجتمع ورؤيته الجماعية لمستقبله والتي تتلخص في تحرير وطنه وبناء شخصيته واستعادة هويته الوطنية.

فالشعب الفلسطيني على اختلاف مشاربه السياسية يرى بان الدين أسمى من أن يوظف لاغراض دنيوية أو أن يشكل غطاءً لاستقطاب الشعب الفلسطيني وحرق بوصلته باتجاه صراعات طائفية ومذهبية تنهل قواه وتبعده عن الصراع الأساسي مع الاستعمار الصهيوني، فالاجتهادات ذات الطابع الديني والتحالفات التي ظهرت في المنطقة مؤخراً تضعف وتحرف الشعب الفلسطيني عن قضيته الوطنية التي هي في جوهرها أساس الصراع في المنطقة وتفرعاته في البلدان المجاورة.

وعليه فان الاحزاب الدينية وإن اتخذت من عجز الأحزاب القومية في تحقيق أهدافها في التحرير والتبعية حجة، إلا أن خطابها السياسي لا يرقى لمستوى أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من أن دين الاسلام شامل، ينظم كل شؤون الحياة وجوانبها بما في ذلك شؤون الحكم والدولة والسياسة، إلا أن في تسييسه خطورة، قد تنزلق بأصحابها وبالمجتمع في دهاليز السياسة، التي هي وسيلة متحركة قابلة للتغيير، بينما الدين معتقد ثابت يبقى يشكل الوعي الأعمق والغذاء الروحي والحافز الأساسي لتحقيق أهداف الانسان في حياة أفضل قائمة على العدل والمساواة ،على الصعيد السياسي والاقتصادي والإجتماعي .

الاستنتاجات والتوصيات:

1. الخطاب الديني الفلسطيني بحاجة إلى إصلاح ليكون أكثر جدية وعمقاً بحيث ابتعد عن الوسطية التي تقوم على ثوابت الدين الإسلامي الراسخة التي تميز بها النبي ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده حيث انسجمت مع العدل والمنطق والتوازن والحكمة.
2. تعددت العوامل التي ساعدت وساهمت في الحالة الفلسطينية الراهنة، ومنها غياب ثقافة الحوار الفلسطيني الفلسطيني الداخلي حوار الأخوة في البيت الفلسطيني الواحد وقبول الآخر والعمل على المصلحة الوطنية الفلسطينية مع المحافظة على علاقات مع المحيط العربي بدون انتهاج فكر أو ومصلحة معدة ومجهزة للشعب الفلسطيني من خلال تبعية فصائل وحركات وتنظيمات فلسطينية للخارج، حيث التمسك بالقيم الدينية السياسية والوطنية والجمع بينها بتداخل ضمن مفهوم الدولة المسلمة التي تقبل الأقليات الأخرى وتتعامل معها ضمن مقتضيات ديننا الحنيف الذي يؤمن بالتعددية الفكرية والتعددية الحزبية تحت مظلة واحدة وهي مظلة الدين الإسلامي الذي يتميز بالمرونة وصالح لكل زمان ومكان.

3. لم تستبدل السلطة منظومة القوانين التي كانت في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، وتعايشت السلطة وبتناغم مع خطاب الإسلام السياسي من قبل بعض الجهات المحافظة في التنظيم، التي آثرت استخدام الخطاب الإسلامي المسيس للتنافس مع القوى والاتجاهات والحركات الإسلامية التي ظهرت على الساحة الفلسطينية بعد الإنتفاضة الأولى.
4. أدى انخراط حركة فتح والمنظمة بالسلطة إلى إضعاف المنظمة ووضعها على الرف لمصلحة السلطة، حيث هُمش دور المنظمة الحقيقي ونُقلت صلاحياتها للسلطة مما أضعفها وخلل العلاقة بينها وبين أجزاء الشعب الفلسطيني وخاصة في الشتات، وهُمشت دوائر المنظمة لمصلحة الحقائب الوزارية، دون الخضوع للمراقبة والمساءلة أدى إلى حصول حركة فتح ومعها المنظمة إلى خسارات متتالية.
5. إن الشعب الفلسطيني يمر بوقت عصيب ومرحلة استثنائية غير مسبوقة من الهجمة الصهيونية الاستعمارية الطامعة في كل ذرة تراب من أرض فلسطين، والتي تعمل على تغذية الخلاف بين الأخوة الأشقاء وعلى رأسهم حركتي فتح وحماس، اللتان لا يشك أي مواطن فلسطيني بوطنية قادة هاتين الحركتين باستثناء بعض المأجورين من الطرفين ، لذا يجب الوقوف في وجه هذه الفئة الضالة والعمل على كشفها وكشف مصالحها في إدامة

انقسام الشعب الفلسطيني الذي سبقه اقتتال أدى إلى إراقة الدماء بين أبناء الشعب الفلسطيني، الذي تعب وعانى من التفكك والانقسام، ونزعة إقصاء الآخر.

6. إن الأزمة الراهنة تقتضي تفكيراً خلاقاً وعملاً دؤوبا من المخلصين في هذا الوطن وهم كُثر للخروج بأبناء الشعب الواحد من الصعوبات والعقبات التي تواجه الكل الفلسطيني لإزالة الاحتلال والتكاتف والنضال السلمي في الوقت الحالي الذي يؤدي حتماً إلى إعداد العُدة فيما بعد ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الوحدة الفلسطينية بين كافة شرائح المجتمع عامة.
7. ضرورة وجود منهج وخطة مشتركة تعمل على تقييم الاعوجاج، ولا بد لنا أن نصبح كما اراد خالقنا أن نكون أمة وسطاً، أي أمة عادلة في كل أمورها، أمة تستقيم وتهتدي بالعمل الصالح والإيمان والخير والفضيلة، ويتم ذلك بالاعتماد على النفس ورفض التدخلات الخارجية في الشأن الفلسطيني، والحفاظ على القرار الوطني المستقل بعيداً عن المؤثرات والأهواء الخارجية.
8. ضرورة السعي إلى المصالحة الوطنية والعمل على تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الحاضنة الجماهيرية والشعبية لكافة ابناء الشعب الفلسطيني بضخ روح الشباب من الغيورين الوطنيين من كافة حركات وفصائل وأحزاب الشعب الفلسطيني عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة وذلك بعيداً عن التدخلات الخارجية سواء عربية أو دولية والابتعاد عن الولاءات لمن هو غير فلسطيني بغض النظر عن مدى قوة تأثيره على المستوى العالمي، مع الحرص على لملمة الجراح في الجسد الفلسطيني الواحد ونبذ كل الأجندات الخارجية التي هي بكل معايير صدقها لا تكون أحرص على الدم والأرض الفلسطينية أكثر من أصحابها، أبناء الأم الواحدة فلسطين العربية الإسلامية ففلسطين مسلمة وشعبها موحد بعيداً عن كل محاولات الأسلمة الخارجية المنتفعة.
9. ضرورة توحيد الخطاب الإعلامي الفلسطيني والتزام الفضائيات والصحف وكافة وسائل الإعلام الفلسطينية بخطاب إعلامي موضوعي ومهني في عرض المعلومات والمواقف للجمهور الفلسطيني بشكل منصف وعادل وصادق، مع مراعاة الابتعاد عن التحريض والتشهير بالآخر عبر وسائل الإعلام والابتعاد عن الاعلام الحزبي لأنه لا يخدم مصلحة حتى الحزب نفسه، مع الحرص على توفير الكفاءات المهنية والوطنية للعمل ضمن محطات إعلام وطني عام لكافة شرائح الشعب الفلسطيني وذلك لما للإعلام من دور ومسئولية هامة في الوحدة القريبة القادمة إن شاء الله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

تناولت الدراسة العديد من الدراسات التي تخص موضوع الجدلية بين الدين والسياسة في الماضي وعبر التاريخ الاسلامي، ومنذ منتصف الخلافة الإسلامية إلى نهاية الدولة العثمانية. وركزت الدراسات على الحاضر (الوضع الفلسطيني) مثل الأسلمة، والسياسة، والدين. دراسات تناولت الدور السياسي والوطني للحركات الوطنية والإسلامية في فلسطين. ومن هذه الدراسات:

1. ابو بكر، بكر ، **حماس سيوف ومنابر**،ط1. دار عناة، فلسطين، رام الله، 2008.
2. ابو ظهير، فريد ، **الإعلام في ظل السلطة الفلسطينية**،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت،2015.
3. أبو عوده، يحيى، **جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية**،رسالة ماجستير،جامعة الأزهر، غزة 2011.
4. أبو عياش، رضوان، **أثر التطور الإجتماعي والتحدي السياسي على أداء الإعلام الفلسطيني**. رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، 2008.
5. أوري بن اليعازر، **الحروب الجديدة لإسرائيل**، مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثي،ترجمة عليان الهندي، 2012.
6. البرغوثي، إياد، **الإسلام السياسي في فلسطين–ما وراء السياسة**، مركز القدس للاعلام والاتصال،القدس، 2000.
7. البرغوثي، إياد، **الأسلمة والسياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين، رام الله، 1990.
8. البرغوثي، إياد، **الدين والدولة في فلسطين**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان،، فلسطين، رام الله، 2007.
9. البرغوثي، إياد، **العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان،، فلسطين، رام الله، 2012.
10. برقاوي، أحمد، **العرب والعلمانية**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2007.
11. بسيسو، احمد، **منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية**، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، ط1، 2009م.

12. بهلول، رجا، **دولة الدين ودولة الدنيا**، حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية، مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، ط1، 2000م.
13. الجابري ، محمد عابد ، **قضايا في الفكر المعاصر**–مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت– ط3–2007.
14. جارودي، روجيه ، **الإرهاب الغربي** ،ج1،ط1،، مكتبة الشروق الدوليه–تعريب د.داليا الطوخي، د.ناهد عبد الحميد، د.سامي مندور. القاهرة، 1424هـ\2004م
15. جرار ، حسني أدهم ، **شعب فلسطين امام التآمر البريطاني والكيد الصهيوني**–1920–1939م–عمان الأردن–دار الفرقان للطباعة والنشر.
16. جعيط، هشام، **الفتنة الكبرى، الدين والسياسة في الإسلام الأول**. دار الطليعة، بيروت، 1989.
17. الحص ، سليم وآخرون ، **اوراق ومناقشات**، لجنة الدراسات في مكتب الخدمات الصحافية والإعلامية. بيروت، طرابلس. من النكبة إلى الدولة.د.ت.
18. الحكيم، توفيق ،**التعادلية مع الاسلام**– دار الشروق– القاهرة–2008م.
19. الحكيم، توفيق، **الوسطية في الاسلام** –دار الشروق–القاهرة 1983م.
20. حلاق، علي، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية**، الدار الجامعية، بيروت. الطبعة الثالثة.1986.
21. حمدان، منتصر، **دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الانقسام**،2012م.
22. حمودة، سميح، **موقف حماس من الحركات الإسلامية الفلسطينية**–مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات–بيروت–2014م–أ..
23. الحوت ، بيان نويهض ، **فلسطين القضية الشعب الحضارة–التاريخ السياسيفي عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين1917م**–دار الاستقلال للدراسات والنشر–ط1–بيروت– 1991م.
24. حوراني، فيصل، **الفكر السياسي الفلسطيني**–مركز الابحاث–منظمة التحرير ا الحوت لفلسطينية–ط1–بيروت–1980م–وط2–2015–رام الله–مركز الأبحاث.
25. الحوراني، فيصل، **دروب المنفى– الوطن في الذاكرة**– ط1–أين بقية الحكاية–ط5– الجري إلى الهزيمة–ط4–مطبعة آدم –فلسطين–رام الله2010– فيصل حوراني.شهادة سلسلة التاريخ الشفوي–دروب المنفى–رقم 2–مركز الاجئين والِشتات الفلسطيني(شمل) ومؤسسة الدراسات المقدسية–2004م – القدس، فلسطين.الصعود الى الصفر–دروب المنفى شهاده–الاردن–1996م–ط1–ج 2–دار السندباد للنشر–عمان..

26. حيدر، عزيز، **الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات**، مؤسسة الدراسات الفلسطينيه، بيروت، ط1، 1997م.
27. الخالدي ، وليد ، **قبل الشتات**–التاريخ المصور للشعب الفلسطيني–1871–1948م– مؤسسة الدراسات الفلسطينية– بيروت 1987م.
28. دراسات فلسطينية– مؤسسة الدراسات الفلسطينية–مجموعة أبحاث وضعت تكريماً للدكتور.قسطنطين زريق.باللغات العربية والإنجليزيه والفرنسيه.المشاركون بالعربيه هم برهان الدجاني.وليد الخالدي.عبد الكريم رافق.هشام نشَّابة.محمود زايد. خيرية قاسمية.بيان نويهض الحوت.
29. **الدين والدولة والمجتمع**، معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، بير زيت، فلسطين، 2006.
30. رافق، عبد الكريم، **فلسطين في عهد العثمانيين** (ج2) من مطلع القرن الثالث عشر الهجري\التاسع عشر الميلادي إلى العام1326هـ\1918م في الموسوعة الفلسطينية.
31. رزقة، يوسف، **الرؤية السياسية لحماس**–مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات–بيروت– 2014م.
32. الريماوي، أحمد يوسف، **المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين**–ط1–المملكة العربية السعودية–2005–.
33. الشريف، ماهر، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين 1991–1948م الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للإمبريالية والصهيونية**، بيروت، 1981.
34. شعث، عزام عبد الستار، **تحديات التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني**– منظمة التحرير الفلسطينية،مركز الابحاث، بيروت، 2015م.
35. شفيق، منير، **الإسلام وتحديات الإنحطاط المعاصر.قضايا النجزئة والصهيونية– التغريب والتبعيه**2012.
36. الشواف، قاسم، **فلسطين التاريخ القديم الحقيقي منذ ما قبل التاريخ حتى الخلافة العباسية**.2006 .
37. **شؤون فلسطينيه**– مجلة فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة– تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية– العدد255\2014م–والعدد 259\2015– والعدد 260\2015م.
38. الشويكي، محمد، **أنصار العمل الإسلامي الموحد. الفرية الكبرى (صفين والجمل)**، الطبعة الأولى.اصدار العمل الاسلامي الموحد ط1 2013.
39. صادق ، عدلي ، **في قضايا الساعة**–ط1، دار الحرية–فلسطين–رام الله، 2014 .

40. صالح ، محسن محمد ، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها-2006-2007م**-مركز الزيتونة-بيروت .
41. العارف ،هشام بن فهمي، **فتنة الربيع العربي الاسباب والنتائج**-ج1-فلسطين - القدس-1435هـ-2014م-منشورات الدعوة السلفية رقم(111)-.
42. عبد الرحمن، أسعد،و الزرو، نواف، **موجات الغزو الصهيوني-صراع البقاء والاجلاء-1982-1990م**-عمان-دار اللوتس-1990م.
43. العلمي، أحمد، **المجازر الإسرائيلية**-مطبعة دار السعيد-فلسطين-2002م.
44. علي محسن ، هاشم، **السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية**. منشورات الانتفاضة، دمشق، 1984م
45. علي، عبد الرحيم، **الإخوان المسلمون- قراءة في الملفات السرية**، ط1، الهيئة المصريةالعامة للكتاب، القاهرة،2011 م.
46. عوض، عبد العزيز، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.1983.
47. غليون برهان ، **اغتيال العقل:محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية**،دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط2. 2012.
48. غليون، برهان، **نقد السياسة، الدولة والدين**، المركز الثقافي الدولي والعربي، الدار البيضاء ، 1987.
49. **فلسطين تاريخها وقضيتها** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينيه،. بيروت، 2003.
50. قاسم، عبد الستار، **الحرية والتحررية والإلتزام في القرآن**، مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع، جامعة النجاح ، 2013 .
51. قاسم، عبد الستار، **الطريق إلى الهزيمة**، مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع، 1989م.
52. قاسم، عبد الستار، **القيادة الفلسطينية قبل عام 1948م وأثرها في النكبة**، مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع، 1989م.
53. قاسميه، خيرية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه**، مركزالأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973م.
54. **مجلة تسامح**-مجله فكريه دوريه -تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان.رام الله، الأعداد: السنة الأولى -2003م -السنة الثانية-ع 4-2004-السنة الرابعة-ع15-2006م العدد السادس عشر-2007م- السنة السادسة -ع21-2008م-ع42وع43-2013م-عدد47-2014م-ع48-2015م.

55. مناع، عادل، **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت. 1999.
56. **مؤتمر حزب التحرير الاقتصادي في الخرطوم حول الأزمة الاقتصادية العالمية وحل الإسلام لها**،حزب التحرير، 1430هـ-2009م.
57. موسوعة ويكيبيديا الموسوعة الحرة. عبر التاريخ-الماضي والحاضر.
58. موطي، غولاني ،**الحروب لا تندلع من تلقاء ذاتها**-ترجمة نبيل خليل ارملي-مؤسسة الايام-رام الله-2006م-.
59. موقف حماس من منظمة التحرير-مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات-بيروت-2014م-أ.د.أحمد سعيد نوفل\ود.محسن محمد صالح .
60. نجم، إبراهيم وآخرون، **جهاد فلسطين العربية**، وزارة الثقافة-الجزائر، 1936.
61. هنية، أكرم، **أوراق كامب ديفيد**.شركة مؤسسة الأيام للصحافة والنشر.
62. الوعري، نائلة، **موقف الولاة والعلماء والأعيان والإقطاعيين في فلسطين من المشروع الصهيوني، 1856-1914 م**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.2015
63. الوعري، نائله، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والإستيطان اليهودي في فلسطين1840-1914م**، دار الشروق، عمان. 2007.
64. يوجين روغان.آفي شلايم، **الحرب من أجل فلسطين-اعادة كتابة تاريخ 1948م-** تعقيب ادوارد سعيد-تعريب أسعد كامل إلياس-مكتبةالعبيكان- المملكة العربية السعودية - الرياض-بالتعاون مع مطابع جامعة كامبردج-المملكة المتحدة-ط ع 1-1424هـ-2002م.

مراجع باللغة الانجليزية

1-Ahmad H. Hisham، Hamas: From Religious Salvation to Political Transformation: The Rise of Hamas in Palestinian Society،Jerusalem،PASSIA،1994

2- Edwards، Beverley Milton، Islamic Politics in Palestine، London،I.B.Tauris Publisher،1996

3- Hroub، Khaled، Hamas: A Beginner's Guide،London،Pluto Press،2006

4- Tamimi،Azzam،Hamas: Unwritten Chapter،London،Hurst&company،2007

فهرس آيات قرآنية

﴿ يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا ﴾ (سورة النساء، آيه 28) 7
﴿ ويدعو الإنسانُ بالشر دعاءه بالخير وكانَ الإنسان عجولا﴾ (سورة الإسراء، آيه 11) 7
﴿ كلا إن الإنسان ليطغى﴾ (سورة العلق، آيه 6) 7
﴿ إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولا﴾ (سورة الأحزاب، آيه 72) 7
﴿ ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾ (سورة الجاثية،آية، 18)..... 82
﴿ وكان الله بكل شيءٍ محيطا﴾ سورة النساء (126)..... 98
﴿ أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت﴾ (سورة الرعد، آية33)..... 99
﴿ إن الله لا يُغيرُ ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ (سورة الرعد، آية11) 112

فهرس المحتويات :

إقرار: _____ أ

الشكر والتقدير _____ ب

ملخص الدراسة بالعربية _____ ت

ملخص الدراسة بالانجليزية _____ج

خلفية الدراسة _____1

فصل تمهيدي _____1

1.1 مقدمــة _____2

2.1 مشكلة الدراسة: _____6

3.1 أسئلة الدراسة _____7

4.1 فرضيات الدراسة: _____7

5.1حدود الدراسة: _____7

5.1 أولا: دراسات باللغة العربية _____8

5.2 ثانيا: الدراسات باللغة الإنجليزية _____11

1.5.1التعليق على الدراسات السابقة _____13

الفصل الأول:

الجدلية بين الدين والسياسة تاريخيا _____1

المبحث الأول : نشأة الجدل قبل الإسلام. _____2

الجدل في ظل الحضارة الإسلامية : _____5

المبحث الثاني: ظهور الفكر السياسي زمن النبوة . _____9

المطلب الأول: الدين الإسلامي ووحدة العقيدة_____9

المطلب الثاني : نشوء الأمة الإسلامية أو الجماعية: _____11

المبحث الثاني: في عهد الخلافة الراشدة. _____12

المطلب الأول : الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه : _____12

المبحث الرابع: الحكم الإسلامي بعد الخلافة الراشدة . _____16

الفصل الثاني _____24

المبحث الأول: نهاية الدولة العثمانية ودخول الاستعمار إلى فلسطين : _____25

المبحث الثاني :الانتداب البريطاني وأحوال المجتمع الفلسطيني والحالة النضالية _____31
المبحث الثالث : الاستعمار وردود الفعل العربية الشعبية وأثره على المجتمع الفلسطيني __45
مقدمة: _____51
المطلب الأول: الأوضاع والأخلاقيات ومستوى الوعي الديني للفلسطينيين قبل النكبة : __56
المطب الثاني:أنماط الحياة السياسية والاجتماعية وأخلاقيات العمل الجماعي لدى الفلسطينيين: _____58
المطلب الثالث : المجازر الإسرائيلية بحق أهل فلسطين. _____68
المطلب الرابع: أحوال الشعب الفلسطيني بعد النكبة : _____74
المبحث الثاني : الجدل الديني والسياسي والقضية الفلسطينية : _____78
المطلب الأول: ظهور الجدل الديني والسياسي . _____78
المطلب الثالث : موقف حركة فتح من الجدل السياسي والديني . _____87
الجدل القائم بين فتح وحماس وواقع المرحلة، وماذا بعد : _____ 124
الخاتمـة: _____ 153
الاستنتاجات والتوصيات: _____ 154
المصادر والمراجع: _____ 156